شرح الجزری
لعلی القاری

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اودع جواهر المعاني العلية في قوالب زواهر المباني
من حروف العجمية وابرع الكونين اظهر حقيقة ذاته العلية في مراتب
صفاته الجلية وانزل القرآن بلسان عربي مبين مع مزايا وسائر الوحي
الامين على اكمل خاتم النبيين وسابق الاولين الذي اشار الى صفاء
صدقه بسورة صاد وهو افصح من نطق بالضاد من بين العباد
واظهر المغيبات تمارد غم واحتفى وقلب على قلب اهل العناد وصلى الله
عليه وسلم وعلى آله واصحابه المقربين البررة والمرضيين لديه الناذرين في سبيل
التنزيل لكتابه والمجودين لاداء الاداب الواقفين على عتبة بابه الواصلين
الى حضرة جنابه المتنسمين على وفق خطابه حيث شموا رايحة فاتحة الكتاب
وراموا في ما فاموا الايحة لامعة خاتمة الكتاب اما بعد فيقول الملتجي الى
حرم ربه الباري علي بن سلطان محمد القاري عاملهما الله بالطف الخفي
وكرمه الوفي ان المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الاسلام والمسلمين
وخاتمة الحفاظ والمحدثين لسيدنا وسندنا ومولانا وشيخ مشايخنا من
اولانا الشيخ ابو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري قدس الله سره
السري ما رايت لها شرحا كاملا يبين بيانا شافيا ما يكون لتحقيق
الحقايق كافلا فسح يالي ان اصنع اصنع عليها شرحا معتدلا لا مختصرا
مخلا ولا مطولا مملا فاقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان قوله
يقول راجي عفو رب سامع باشباع كسرة العين للوزن وفي نسخة باثبات

VHRB. UNIBIOTEKA
K.H. Bp. 23666

ياء الاضافة محمد بن الجزري الخ فيه اشارة الى ان العبارات المقولة اذا
كانت من جنس العلوم المنقولة ينبغي ان تنسب الى قائلها ليكون
سندا لناقلها وعبر بصيغة المضارع الدال على الاستقبال لبشرى الخطبة
متقدمة على اصل المقدمة ولو فرض عكس ذالك لوجد وجه ايضا
فضالك بان تدل على حكاية الحال الماضية ويؤيده تعبير بعضهم
بقال في اوائل التصانيف المرضية واغرب شارح حيث قال وهو
اولى من تعبيره في طيبته بقال لان المقول لم يقع ولا يقال انه
آت لكتاب ثم بعد فراغه قال هذا لانه خلاف الظاهر اقول بل
هو المتبادر بناء على حسن الظن بالاكابر والراجي اسم فاعل من
المعتل اللام الواوي وابدل واوه ياء لنظيرتها وانكسار ما قبلها ثم
استثقال الضمة باعث لحذفها وجر عفو لكونه مضافا اليه بالنسبة
الى سابقه وان كان مضافا من جهة لاحقه ونوهم بعضهم وجوز
نصبه على انه مفعول لاسم الفاعل بناء على انه من قبيل والمقيمي الصلوة
حيث قرئ في الشواذ بنصبها وليس كذالك لعدم التوافق فضالك
كان الاولى ان يجعله نظير القوله تعالى انكم لذائقوا العذاب الاليم بنصب
العذاب على رواية شاذة في القراءات ووجه ضعيف في العربية
الا ان نصب عفو مع تنوين راج لا يصح رواية ولا دراية وكذا لا يجوز
تنوين راج ونصب عفو لما ذكر مع مخالفة رسم وسطر نعم عمل اسم الفاعل
المضاف اذا كان معرفا نصب مفعوله تخفيفا معتبر في العربية

واما عدد كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرح به وان قرئ قوله
انكم لذائقوا العذاب بالنصب فلا يقاس عليه بسبب مع مخالفته الرسم
لبعيد والرب بمعنى المربي على الاظهر من جملة معانيه للمناسبة في مبانيه
واما قول ابن المص لا يقال له رب بمعنى الصاحب لانه ليس من اسمائه ففيه
نظر لورود الدهر انت الصاحب في السفر مع انه لا يلزم من عدم كون
الصاحب من اسمائه وصفاته تعالى عدم جواز اطلاق الرب بمعنى الصاحب
عليه فتامل فيما يتوجه اليه ثم قول المص سامع باتباع كسر العين
على ما في الاصول المحررة والنسخ المعتبرة قال الشيخ خالد الازهري
تبعا لابن المص هو بمعنى سميع لكن سميع ابلغ ففي العبارة مناقشة
كما ان في الاطلاق مسامحة فان اسماء الله تعالى توقيفية ولا يجوز
تغيير ما ورد من الصفات الجلية مع اقتضائها وصف الابلغية حتى
قيل في الصفة السلبية قدوس بصيغة المبالغة للاشعار بانه لو كان
غائبة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حقق في قوله تعالى وما ربك
بظلام للعبيد وهذا مسلك رفيق ليس عليه مزيد للمريد ثم من المعلوم
انه لم يرد سامع في الجامع بحسب اطلاقه وان جاء في بعض الروايات
السامع خلقه ثم فيكون السمع بمعنى القبول والاجابة ومنه قول المصلي
سمع الله لمن حمده قال عصام الدين اي من حمده وهو بعيد مبنى ومعنى
اما اولا فلان اللام بمعنى من غير دون واما ثانيا فلان تحته ليس افادة
افادة تامة لان صفة سماعه بمعنى ادراكه عام فجعل جامع القبول

والاجابة

والا جابة لتمام الافادة واما قول ابن المص معناه قبل تحمده
الى ما طلب منه فسقيم من جهة المعنى الا انه يحتاج الى القول بزيادة
اللام في المبنى فالاظهر ان يقال ان سمع بمعنى استجاب فانه يتعدى
بنفسه كما في القاموس وباللام كما في الكشاف واما قول ابن المص
وهذا المعنى هو المراد به ههنا يعني في هذا البيت ففيه نظر ظاهر
من جهة حصر الارادة اذ يمكن حمله على المعنى المشهور من السمع وهو
الملايم لقوله يقول نعم الاولى ان يحمل عليه لما سبق من الاشارة
اليه وقد جمع الشيخ زكريا بين الحقيقة والمجاز واشتمل بين المعنيين
المشتركين على ما اجازه الشافعي فقال في المسئلتين اي سامع الرجاء
وغيره فيجيبه لما رجاه لكن لا يخفى ان قوله مع ما صح مالك تقديرها
هو احق فالاولى ان يقال المعنى يقول طامع مغفرة رب عظيم لما في
ذكر الرب من الاستعطاف والايماء الى عادته سبحانه في الكرم
والعطاء وسائر الالطاف المستفاد من قوله سامع اي سامع اجابة
وقبول كما قيل في قوله تعالى واسمعوا وح يكون الاجابة والقبول
قيدا في السماع لانه معنى مستقل مفهوم اليه ولا يبعد ان يكون سامع
بمعنى اضافة على الالتفات من الغيبة الى المتكلم او بتقدير هو على ان
الجملة معترضة واخطأ شارح حيث قال السميع والسامع صفتان
مشتقتان من السمع بمعنى القبول والاجابة بل السميع صيغة مبالغة
من السمع بمعنى السماع والادراك للمسموعات ومنه قوله تعالى هو السميع البصير

سمع

ثم يرفع محمد على انه بدل او عطف بيان للمراتب ويجوز نصبه بتقدير
اعني او يعني او بعد من جعله فاعلا وجعل راتق عطفا حالا والجزري نسبة
الى جزيرابن عمر بلاد الشرف كذا ذكره ابن العماد وتبعه من بعده
في اجماله وفي القاموس بلد شمالي الموصل تحيط به دجلة مثل الهلاك
والله اعلم بالحال والمراد بابن عمر الذي نسب اليه وهو عبد العزيز بن
عمر وهو رجل من اصل بر قعيد من عمل الموصل بناها فنسبت اليه نص
على ذلك العلامة ابو الوليد ابن الشحنة الحنفي في تاريخه روضة
المناظر في علم الاوائل والاواخر فليس بصحيح كما توهمه بعضهم
والشافعي نسبة الى الامام محمد بن ادريس الشافعي القرشي كذا
قاله الشراح وقال ابن العماد نسبة الى مذهب الامام وهو اقرب
الى المرام وانسب في هذا المقام والا فالتحقيق ان الشافعي نسبة
للامام الى جده شافع وان القياس في النسبة الى مذهب الشافعي
تكرير النسبة وانه اكتفى بواحد منهما تحقيقا وهذا لطيفة حنفية
وهي ان نسبة الحنفية حقيقية ونسبة الشافعية مجازية ثم ان
الشافعي صفة محمد فهو مرفوع او الجزري فهو مجرور والاول اقرب
والاول انسب واسكن الياء وخفف للضرورة الحمد لله وصلى الله
على نبيه ومصطفاه بالاشباع فيهما والجملة ان مع ما بعدها من الابيات
الى آخر الكتاب مقول القول والجملة الاولى اسمية مفيدة للدوام
والثبوت الازلية والابدية وهي في المبنى خبرية وفي المعنى انشائية

والجملة الثانية فعلية حادثية مفيدة للتجدد في كل حالة وقضية وهي خبرية
لفظا وعاشية معنى ثم قبل الحمد المدح والشكر الناظر متزادفة والمحققون
على انها حقايق مختلفة فان الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري
على جهة التبجيل وغيرهما ومثله حد المدح لكن بحذف الاختياري منه فيقال
حمدت زيدا على علمه وكرمه ولا يقال حمدت على حسنه بل مدحته والشكر فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشاكر او غيره قولا وعملا وعرفا
واعتقادا وفعلا فهو اعم منها موردا واخص مطلقا متعلقا وهي بالعكس والحمد
اعم من الحمد مطلقا ثم اللام فيه للاستغراق عند اهل السنة خلافا
للمعتزلة بناء على خلافهم في مسئلة خلق الافعال اذ المعنى
كل حمد صدر من كل حامد فهو ثابت لله او مختص به دون من عداه
فان الحمد المصنوع راجع الى الحمد الصانع سواء علم بذلك او جهل فيما
هنالك او المجنس وهو يفيد في هذا المقام ما يفيده من الاستغراق
في عموم المرام فان لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن
مختصا به او للعهد يعني الحمد الذي حمد الله به نفسه في ازله واظهر على
لسان انبيائه واصفيائه مختص به والعبرة بحمد من ذكر فلا
فرد منه لغيره فقد يقال في المعنى ان صفة الحامدية والمحمودية ثابتة
له تعالى فهو الحامد وهو المحمود وليس في الدار غيره ديار سوى الله
والله ما في الوجود والله اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات
الكمال التي من جملتها الكرم والجود والعقول لائمة انه الاسم الاعظم

لكن بشرط ان تقول الله وليس في فلبك سواه واخلاف
بل هو مشتق اولا وقد ذكر بعض ما يتعلق به لغة واعلالا
في بعض الرسائل بحسب ما ظهر لنا من الرسائل ليكون نفعا
لكل طالب وسائل وان لم يكن طائل تحت هذه المسائل
وبدأ بالحمد اقتداء بالقرآن المجيد واقتفاء لحديث النبي الحميد صلى الله
عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزم اي مقطوع
البركة وفي رواية فهو اقطع وفي رواية اخرى فهو ابتر والحديث
اخرجه ابو داود وغيره عن ابي هريرة وحسنه ابن الصلاح وغيره
وورد ايضا عنه مرفوعا كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله
الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية عنه ايضا كل امر ذي بال لا يبدأ
فيه بحمد لله والصلوة علي فهو اقطع ابتر ممحوق من كل بركة والمراد
بذي بال صحيح شأني حال او مآل فتحصل من مجموع الاحاديث
ان ينبغي ان يقع الابتداء بكل من الثلاثة وان الابتداء حقيقة
يعتبر فيها التوسعة في اجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع
في المقاصد التصنيفية والترتيب مستفاد من ورود القرائنية
فيتعين تأخير الصلوة المحمدية عن الجملة الحمدية لنقصان مرتبة
العبودية عن صفة الربوبية واما تقديم الشاطبي رحمه الله الجملة
الصلوتية فلعله اراد ان البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة
والتصلية بمنزلة الاعتراف بالنبوة وبهما يحصل مقام الايمان فباب

ان يقع

ان يقع بعده الحمد عاد ذلك الاحسن ثم ان شاطبي اكتفى واتى
باجزاء البسملة منظومة لكنها متفرقة منفصلة ولم يسلم
لك فلم يضاف ان يأتي بتلك الطريقة فاكتفى بالحمدلة كما يدل عليه
حديث كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله الجامع الرافع للنزاع
في ان الابتداء يكون حقيقة واضافية والحاصل ان المقصود من
الاحاديث النبوية ان الابتداء لا يصدر في حالة الغفلة ليفيد الاشعار
لله والاختصاص به وينفي الرياء والسمعة ويحصل له بركة الابتداء
توفيق الانتهاء وعدم الانقطاع في الاثناء سواء يكون ذكر الله
في ضمن البسملة والحمدلة والتصلية او غيرها ويبعد ان المص
جمع بينهما بان تلفظ بالبسملة ولم يجعلها جزء الكتابه واما
شرح الشيخ زكريا فهو يشير الى ان البسملة في اول ما قبل الشروع
فيها موجودة بحسب الكتابة لكنه مخالف لما عليه الاصول مع انها
لا تدخل تحت المقول ويؤيد ما ذكرنا قول ابن المص بدأ بالحمد ناسبا
بالقرآن وبحديث الحمد في كل امر ذي شان واغرب شارح
مصري ضحايث قال الوقف على بسم الله فيه وعلى الرحمن
كذلك وعلى الرحيم تام انتهى وهو ناقص كما سبأتي تحقيقه
وكذلك في قوله يجوز كسر الدال بنقل حركة اللام الى الدال على الاتباع
فانه لا نقل في ذلك بل اتباع مجرد ضحالك كما قرأ شاذا بالكسر
والضم في الحمد لله ثم النبي اما مضموم من النباوة وهو الخبر فعيل بمعنى

الفاعل وهو الاظهر لانه مخبر عن الله واما غير مهموز وهو الاكثر فعلى انه
مخفف المهموز فابدلت همزته ياء وهو المختار كما اشار اليه الشاطبي
بقوله وجمعا وفردا في النبي وفي النبوة الهمز كل غير نافع ابدلا واعرب
شارح بقوله هموما خوذ من الانباء وقيل من النبأ انتهى وقيل انه
من النبوة بمعنى الرفعة لان النبي صلعم مرفوع المرتبة على سائر البرية
وهو ان اوحي اليه وان لم يؤمر بتبليغه والرسول ان اوحي
اليه وامر بتبليغه فالنبي اعم منه مطلقا واما قول ابن المصنف الفرق
بينه وبين الرسول ان الرسول ما امر بتبليغ ما اتى به والنبي هو المخبر
ولم يؤمر بتبليغ فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا فتفريع غير صحيح
على قوله وهو قول عائشة لانهما حينئذ متباينان بل هو صريح فيما قلنا
من ان الرسول اخص من النبي كالانسان بالنسبة الى الحيوان والله
المستعان ثم اختار وصف النبوة لانها اعم وفي الاحوال اتم ولانه
اذا كان بنعت النبوة يستحق الصلوة وانزال الرحمة فباعتبار
وصف الرسالة اولى كما لا يخفى واراد بقوله ومصطفاه رسولا الى
بشير اليه قوله تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس وهو
لا يناف حديث مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى
قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني
هشام فان خيارا من خيار من خيار واعترض الشيخ زكريا على المصنف
حيث قال وكان ينبغي له ذكر السلام لان افراد الصلوة غير مكروه

كمكه

لا فترانهما في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما والعدول عنه ذكره بعض
انتهى وهو مبني على ما قاله النووي والمصنف ذاهب الى خلافه حيث
قال في مفتاح الحصن واما الجمع بين الصلوة والسلام فيقال صلى الله
عليه وسلم فهو الاولى والافضل والاكمل ولو اقتصر على احدهما جاز من غير
كراهة فقد جرى فقد نص عليه جماعة من السلف منهم الامام مسلم
في اول صحيحه وعلم جراحتي الامام ولي الله ابو القاسم الشاطبي في قصيدته
اللامية والرائية وقول النووي وقد نص العلماء او من نص منهم
على كراهة الاقتصار على الصلوة من غير تسليم انتهى فليس معناك فاني
لا اعلم احدا نص على ذلك من العلماء ولا من غيرهم اقول ولا دلالة
في الاية للجمع بينهما على وجه المعية واما قول من قال يكره تركه ولو
حفظا فخطأ ثم لا شك ان الاضافة في نبيه ومصطفاه عهدية
وهو الفرد الاكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية لكن مع هذا
اوضحه المص بقوله محمد واله وصحبه ومفرج القرآن مع مجيء بحر
محمد على انه بدل او عطف بيان وهو علم منقول من محمد مبالغة حمد
لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية ثم نقل من الوصفية الى الاسمية
والمراد بآله اقاربه وامل بيته او جميع اتباعه من امته فعطف
صحبه من باب عطف الخاص على العام فلا يحتاج الى قول ابن المص
والتقدير وصحبه غير الاول ليقوى العطف يعني اذ الاصل فيه المغايرة لكن
نقول يكفي فيه المغايرة الاعتبارية واختار الآل على الاصحاب لان الآل

مختص بذوي الشرف واما على المعنى الاول فبينهما عموم وخصوص من وجه
فاعلم ان الصحب بفتح الصاد وبكسره جمع كمركب للمركب وصواحبات
سيبويه وقبل جمع لصاحب وهو مختار الاخفش وضعف بانه لا يجمع فاعل
على فعل والصحيح في حد الصحابي انه من لقي النبي صلعم مؤمنا به ومات
على الايمان من غير تخلل بالردة وقد حققنا هذا المبحث في شرحنا لشرح
النخبة والمراد بمقرئي القرآن معلمه وهو يشمل صلعم واله وصحبه واتباعه
ولا يبعد في تواردوا التصلية باعتبار الصفات المختلفة فلا يحتاج الى تخصيص
الاقران بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم كما ذكره ابن المص والضمير في مجيء راجع
الى القرآن وهو صادق لعموم اصل الايمان فلا يحتاج الى تقييده بالعامل
به كما ذكره شيخ زكريا او الى مقرئه وابلغ في مقام البرهان ثم لا مانع من ان
يكون قارئا او غيره للاقتداء مع ان في اجيء وقبل الضمير في مجيء راجع الى النبي
صلعم وهو في غاية من البعد وكذا قول الشارح الرومي مقرئي اصله
مقرئين وسقط النون بالاضافة وفي الجمع بين الآل والصحابة
ايماء الى اعتقاد اهل السنة خلافا للخوارج والرافضة ابعدهم الله
عن مرتبة المجيء تنبيه وقع الاختلاف بين اكابر الامة في ان
النبوة افضل ام الرسالة ولكل وجهة ان النبوة المجردة من حيث
التوجه الى الله تعالى واخذ الفيض منه سبحانه اولى من حيث التوجه
الى الخلق وايصال الفيض اليهم الا ان الرسول من حيث انه كامل مكمل افضل
من النبي من حيث انه كامل مع ان الرسالة لا تنافي الولاية فلا المرتبة

الجمعية المستفادة من صفات الاصطفائية فان الكامل الواصل الى مرتبة جمع
الجمع لا يحجبه الكثرة عن الوحدة ولا الوحدة عن الكثرة واما عبارة بعض العرفية
ان الولاية افضل من النبوة فيعنون بها ان ولاية الرسول افضل من نبوته
لما سبق لا مطلقا فيلزم منه ان يكون الولي افضل من النبي اذ لم يقل
به احد من اهل الاسلام واما قول الجيبي يحصل الايمان بقول الكافر
انت محمد النبي بخلاف محمد الرسول لان النبي لا يكون الا الله
والرسول قد يكون لغيره فمبني على الاستعمال العرفي الآن لفظ الايمان
يمنع من حمله على المعنى العرفي كما لا يخفى على اهل الايقان وفي البيت
ايماء الى قوله صلعم ابدء عالما او متعلما او سامعا او محبا ولا تكن
الخامسة فتهلك رواه البزار والطبراني عن ابي بكر وبعد ان
هذه مقدمة اي بعد ما تقدم من الحمد والصلوة وهي كلمة يؤتى بها
للانتقال من غرض او اسلوب الى اخر يستحب الاتيان بها في الخطب
والمكاتبات اقتداء بالنبي عليه السلام كما ذكره خالد وفيه ان الاتيان بها
بعد هو مستحب بلا شبهة وانما الكلام في بعد ولا يبعد ان يقال ما ابدء
كله لا يترك كله خصوصا في ضرورة الكلام مع احتمال تقدير ما تحصيل
المرام هذا وقد روى عبد القاهر الرهاوي في الاربعين باسانيد عن اربعين
صحابيا انه عليه الصلوة والسلام كان يبدأ بها في خطبه وكتبه قال ابن المعطي
المقصور المحذوف في هذا البيت وفيه ان التقدير مغنٍ عن المحذوف وكذا عكسه
والرواية بضم الدال وان جازه هشام فتحها لكن انكره النحاس واما تجويز

مطلب وبعد اتى بهذه الواو

القراءة فمنوا وكذا النصبة فليس هذا محله واما ما ذكره شارح عن بعض
مشايخه من وجه الرفع والتنوين كونه فاعلا ليكن المقدرة في قولهم سواء كان
من شيء بعد فما ابوه عن التحقيق والله ولي التوفيق وهذه اشارة
الى الرسالة او الارجوزة او المنظومة وهي ان تأخرت الخطبة عن فرغ
المقدمة حسنة وان تقدمت عليه فضيلة ومنه قوله تعالى لا تكلم الله
وتلك الجنة والمقدمة طائفة من العلم كمقدمة الجيش وهي بكسر الدال من قدم
اللازم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله اي لا تبادروا
لا تقدموا وقيل في الآية ان المفعول مقدر اي لا تقدموا امرا وتكلف
بعضهم هنا ايضا وقال المعنى هي مقدمة نفسها على غيرها ويجوز فتح
الدال على انها فعيل كمقدمة الرجل من قدم المتعدي واقتصر عليه المحرر في
الشرح واما قول جمع من الشراح ان هذه طائفة من علم التجويد فليس
على ظاهره لان التجويد احد مسائلها كما سيأتي بيانه في محله والمراد
الا ان يقال نسب اليه تغليبا لكونه المراد الاصلي منها وقول
خالد ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله
ومقدمة العلم لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود
لارتباط له بها وانتفاع فيه بسببها يوهم ان المراد بهنا بالمقدمة
احد معنيي المقدمة وليس كذلك بل المراد بها طائفة من مسائل
علم القراءات ينبغي الاهتمام بها والاعتناء ببيانها كما اشار المصنف
اليه بقوله فيما على قارئه ان يعلمه اي في بيان ما يجب على كل قارئ

من قرأ القرآن

من قراءة القرآن علمه وابعد من قدر مضافا قبل ان يعلمه وقال تعلمه
او تعليمه وتجويز شارح كون ما مصدرية في غاية غرابة من القواعد العربية
واما قول ابن المصنف هذه مقدمة مغنية عن غيرها فليس على اطلاقه واعلم
ان هذه المقدمة ارجوزة من البحر الرجز واجزاؤه مستفعلن ست مرات
يجوز في كل مستفعلن الخبن وهو حذف السابع الساكن فيصير متفعلن فينقل الى
مفاعلن والطي وهو حذف الرابع الساكن فيصير مستعلن فينقل الى مفتعل
والخبل جمعهما فيصير متعلن فينقل الى فعلتن ويجوز في فاعلن الخبن
فيصير فعلن فهذا ضابط يعلم منه كل زحاف فافهم اذ وجب عليهم محتم بانيا
حتم اليمين قبل الشروع اولا ان يعلموا اذ تعليل للوجوب المقدر في الخبر
قوله فيما على قارئه كما ذكره ابن المصنف وغيره وقال شارح للوجوب المفهوم
من على لان من مقدر كما توهم بعضهم فتصير بحيث بانها قد يراد بها الوجوب فان
لم يذكر صاحب المقنع ولا صاحب القاموس من معانيها الوجوب وانما الوجوب
مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه على المرام ثم ان الوجوب الشرعي
ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والعرفي ما لا بد منه في نحو ولا يستحسن تركه
فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي وهو لا ينافي الوجوب الشرعي
في بعض الصور من الفن العرفي ولا يجوز حمله على معنى الشرعي لان معرفة جميع
ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل الا اذا حمل على وجوب الكفاية فحينئذ يرد
الرد بالوجوب هذا الشرعي واما ما ذكره بعضهم من انه اراد به ما لا بد منه
مطلقا وحمل عليه كلام المصنف فحمل على ما امكنه التجويد بطبعه وسليقته

معلم معنى الوجوب

كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجبلة وطبع عليه
فلا شك انه ليس معناه الوجوب على هؤلاء الذي يعاقب على تركه واما من لم
يتصف بما ذكر فلا بد في حقه من التجويد وعليه يحمل كلام الناظم ويراد به الوجوب
الشرعي انتهى فينبغي لعلم من يجوز عنده الجمع بين الحقيقة والمجاز
في اطلاق واحد كما اختاره الشيخ زكريا بقوله اذ الواجب صناعة
يمنع لابد منه مطلقا وشرعا يمنع ما يؤثم بتركه اذا وهم خلل للفظ وقبح
تغيير الاعراب والمعنى والتحقيق المرضي عن الكل ما قدمناه هو ان هذه
المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد فقط كما تقدم والله اعلم قال ابن القاصح
ضمير عليهم راجع على الكل المقدر في قوله فيما على قارئه وتبعه خالد ولا يحتاج
الى ذلك فان المراد به جنس قارئ القرآن واعرب شارح في قوله الضمير
راجع الى القارئ لان لام الجر تفيد استغراق معنى كل قارئ وتبعه على انه كذلك في
بعض النسخ انتهى ولا يستقيم له ذلك لعدم اقتران البيت به كما لا يخفى
قوله محتم تأكيد لقوله واجب اذ قد لا يكون الواجب فرضا لازما وقوله قبل
الشروع ظرف لواجب واكد بقوله اولا اي يجب عليهم قبل الشروع
في قراءة القرآن وفي ابتداء قصدهم تعلم القرآن ان يعلموا مخارج الحروف
والصفات لا قبل ان يشرع في اداء علم التجويد كما قاله بخرق
فانه جاهل يأخذ العلم والعمل بالاداء عن افواه شيوخهم واسماعهم ليلفظوا
بافصح اللغات في نسخة صحيحة لينطقوا قيل وهذه هي النسخة التي
ضبطت عن لفظ الناظم افرادا ومؤنثا منهما واحدا لان النطق يشمل

الحروف

الحروف المجائية بخلاف اللفظ فانه موضوع للمركب ولو على سبيل الغلبة
كما يشير اليه قوله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه والمراد افصح اللغات مطلقا
وافصح من لغات سائر العرب العرباء فان المراد به لغة قريش دون قوم
صلى الله عليه وسلم لقوله صلعم وما ارسلناك الا بلسان قومه ولقوله
صلعم احبوا العرب لثلاث لانه عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة
في الجنة عربي وحديث اخرجه الطبراني والحاكم والضياء عن ابن عباس رضي الله عنهما
تحقيق مخرج الحرف وصفته محله اللائق به لتفصيله فان هذا مقام
اجمال يلي هذه الرسالة بمنزلة فهرس الكتاب ولذا قال في هذا الباب
محرر علم التجويد والمواقف وما الذي رسم في المصحف بالشبع كمدة
الفاء اي حال الياء ورسم بتشديد السين المكسورة في نسخة بتخفيفه
اي كتب والمعنى حال كون علم المخارج والصفات طالبي تحرير تجويد
القرآن واتقانه من تحسينه واصلاحه ومريدي معرفة المواقف
والمبادي من الكلمات القرآنية ومعرفة رسوم المصاحف العثمانية لانه
احد اركان القرآن والركنان الآخران التواتر ومعرفة العربية و
حذف المبادي من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي والبرد
والمراد بالمواقف الموضع الذي يحسن الوقف عليه فهو اسم مكان لا مصدر
بمعنى الوقف كما قاله خالد ولما لم يستوف المص جميع ما يتعلق
بالرسم على ما ستوعبه الشاطبي في قصيدته الرائية بل اكتفى بالمقدار المحتاج
اليه في القواعد الوفاقية بين ما رسم بقوله من كل مقطوع اي ما يكتب

مقطوعا من الكلمات لان الحروف كما قاله الرومي وموصول بها اي
فيها والضمير يعود الى المصحف وتاء انثى لم تكن تكتب بها اي بالتاء قبل
كما قراءة حمزة في الوقف على الهمزة لا كما قال ابن المص وتبعه غيره
انه للضرورة وتكتب في الاصل مرفوع لانه خبر كان وانما ادغم على مذهب السوسي
في ادغام الكبير والمعنى وتا انثى التاء التي لم تكتب بتا مربوطة
بل تكتب بتا مجرورة كما سيجيء تحقيقه وبيان فوائد كل منها في محله
وفي الجمع بين المقطوع والموصول صنعة الطباق وهو الجمع بين معنيين
متقابلين وفيما بين بها وبهما صنعة الجناس وهو الجمع بين متشابهين في
اللفظ والخط واغرب شارح في قوله ما استفهامية فانها اما ان يكون
زائدة او موصولة موكدة على كل تقدير عطفت على التجويد لا على مفعول
يعلم كما قال الشارح فانه في كمال البعد والله اعلم مخارج الحروف اي
العربية الاصول بسبعة عشر اي مخرجا وهو موضع الحرف وخرج في الاصل
لكنه مجاز عبارة عن الحيز المولد للحرف كما قال جماعة من الشراح وهو
والاظهر انه موضع ظهوره وتميزه عن غيره ولذا قالوا في تعريف الحرف
وهو صوت معتمد على مقطع محقق وهو ان يكون اعتماده على جزء
معين من اجزاء الحلق واللسان والشفة او مقطع مقدر وهو
هواء الفراغ الذي لا معتمد له في شيء من اجزاء الفم بحيث انه
يقطع في ذلك الجزء ولذا يقبل الزيادة والنقصان ثم المراد بالحرف
حرف المبنى من حروف الهجائية لا حروف المعنى كما هو مذكور

في كتب العربية واصل الحرف معناه الطرف وانما سمي حرفا لان الحرف
التهجي طرف الاصوات وبعض منها وحرف المعنى اي جانب مقابل المعنى الاسم
والفعل حيث يقطعان عمدة في الكلام وهو لا يقع الا فضلة في المرام وعلة
وعادته الصوت وحده منتوج بتصادم جسمين ومن ثم عم به ولم يحقق الا
بخلاف الحرف فانه يختص بالانسان وضعا والحركة عرض تحل على خلاف في ذلك
يطول بحثه ولا طائل تحته ثم الاصول في الحروف العربية تسعة وعشرون
حرفا باتفاق البصريين الا المبرد فانه جعل الالف والهمزة واحدا صحيحا بان
كل حرف يوجد مساه في اول اسمه والالف اوله همزة واجب بلزوم ان
الهمزة تكون صامتا لازما اول اسمها والتحقيق في الفرق بينهما ان الالف
لا تكون الا كنتا ولا يتصور ان يوجد لها اسم يكون مساه ساكنا والهمزة
انما تكون متحركة او مجزومة فكان حقها ان يقال لها همزة لكنها ابدل منها
هاء ولذا قيل دليل تعددها ابدال احدهما من الآخر كما حققه في الاول
والاصل واراق وهراق والشيء لا يبدل من نفسه والحاصل ان الالف
على نوعين ليست وغيرها فهو اعم لغة واعتبارا وان كان متغايرا للهمزة
اصطلاحا فان مخرج الهمزة محقق ومخرج الالف مقدر هذا وقد قال سيبويه
وتبعه الاكثر على ما نقل الجعبري ان مخارج الحروف ستة عشر فجعل
الالف من مخرج الهمزة كما اختاره الشلوبيني والواو والياء الساكنين غير
من المد واللين من مخرج المتحركين وقال الفراء واتباعه اربعة عشر
فجعل مخرج النون واللام والراء واحدا والجمهور على ان لكل واحد مخرجا

كما سيأتي تحقيقه وقال الخليل وهو شيخ سيبويه واتباعه من المحققين
وهو الذي عليه الجمهور انها سبعة عشر كما اشار اليه الماتن بقوله على الذي يختاره
من اختبر اي بناء على قول من اختار ذلك باختباره الاقوال وتمييزه
بين الاقوال واختار المضارع لحكاية الحال الماضية واغرب شارح حيث
قال اي على القول الذي يختاره من بين الاقوال من سبق اختباره للحروف
واعجب من هذا حيث يمن بكلامه وقال هذا المعنى غني عن تأويل الشارح
بالمضي كما تجشم اليه ابن الناظم وغيره ويخص هذه المخارج الحلق واللام والفم
وزاد جماعة منهم الشاطبي والناظم الجوف والخيشوم هذا واذا اردت
ان تعرف مخرج حرف مرسي بعد تلفظك به ساكنا او مشددا
وهو الاظهر وائت قبل عليه بهمزة وصل باي حركة واصغ اليه السمع فحيث
انقطع الصوت كان مخرجه المحقق وحيث يمكن انقطاع الصوت
في الجملة كان مخرجه المقدر فتدبر ثم اذا سئلت عن التلفظ بحرف
من كلمة وكان ساكنا حكيته بهمزة وصل وان كان متحركا حكيته
بها، اسكت لانه لما سئل الخليل اصحابه كيف تتلفظون بالجيم
من جعفر فقالوا جيم قال انما لفظتم بالاسم لا بالمسمى لكن قولوا
جه واغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبري وابن الناظم
في قولهما والصوت هنا يتموج بتصادم جسمين فقال والذي عليه
اهل السنة ان الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله من غير تأثير
تموج الهواء والقرع والقلع خلافا للحكماء في زعمهم ان الصوت كيفية

مطلب
واذا اردت
ان تعرف
مخرج حرف

ع الهواء

في الهواء بسبب تموج الى آخر ما ذكره فانه كلام غير محرر شاع من غير تأمل
وتدبر والتحقيق ان مذاهب اهل السنة هو ان لا تأثير لغير الله وان
الاشياء قد توجد بسبب من الاسباب لكن عند خلق الله اياه كما
ان الله سبحانه يخلق الشبع بسبب الاكل وهو قادر على ان يشبع من غير
اكل وان يجعل الاكل سببا لزيادة الجوع كما هو مشاهدة المستقى
والمستطرد بجوع البقر ثم اعلم ان الحروف المذكورة هي الاصول الاصلية
وثم حروف فرعية تكون ممتزجة بالاصلية للعلل المقتضية لها يأتي بعضها
محليا مع الهمزة المسهلة بينها وبين الالف او الواو والياء وكذا
الالف الممالة واللام المفخمة والقاف المشمة والنون المخفاة وهذه
الحروف الستة كلها فصيحة جاءت بها القراءات الصحيحة والروايات
الصريحة وقول خالد والشين كالجيم في نحو اجدق من الحروف المتفرعة
المستحسنة وجاءت في القرآن وغيره كمن فصيح الكلام خطأ ظاهر
في مقام المرام واما الكاف العجمية وكذا الزاي والباء الفارسية فليست
من لغات القرآنية وان كانت لغة لبعض العرب المصرية
واليمانية ثم اعلم ان شارحا ذكر في هذا حديثا عن مشايخه في حاشيته
على الازهرية مما يلوح الوضع عليه في المرتبة الاظهرية ثم قال التحقيق
ان لكل حرف مخرجا مخالفا لمخرج الآخر والا لكان اياه فيكون الحكم
تقريبا قلت هذا التعليل بعيد من التحقيق فان الجمهور من ارباب
الذوق جعلوا الحروف متعددة مخرجا واحدا بناء على ان التمييز حاصل

مطلب
ثم اعلم

الحلق بالكسر الفتح وتشديد اللام المفتوحة وكمؤمن بتجريد ايضا كما في القاموس

باعتبار اختلاف الصفات وان كان الاتحاد باعتبار الذوات ولذا قيل ان موقف المخرج بمنزلة الوزن والمقدار وموقف الصفات بمنزلة المحكّ والمعيار على ما

فالف الجوف واخواتها وهي حروف مد للهواء تنتهي ضبط الجوف بالرفع على تقدير مخرجها قبل الجوف او بعده اي فمخرج الف الجوف وبالجر على انه من باب الاضافة الى الظرف نحو صائم النهار وقائم الليل والاضافة لامية او لادنى ملابسة وفي نسخة للجوف الف وهو غير متزن ثم قوله واخواتها اي كذلك والمراد شبيهتاها بان تكونا ساكنين وحركة ما قبلها من جنسها بان يكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة وجعلت الالف اصلا لانها لا تختلف عن حالها اصلا لا وقفا ولا وصلا بخلاف غيرها قوله وهي حروف مد اي حروف مدية لا يتحقق وجودها الا بمدها قدر الف وتسمى المد الاصلي والذاتي والطبيعي وقد يزاد بسبب الهمز او السكون المد الفرعي كما سياتي بيانه في مقامه الوضعي وتسمى هذه الحروف ايضا لينية وان كانت اللينية تتحقق بكونها ساكنة ولا تكون حركة ما قبلها من جنسها كالجوف وغيره والتحقيق ان هذه الحروف تسمى حروف العلة بالمعنى الاعم سواء تكون متحركة او ساكنة حركة ما قبلها من جنسها ام لا ثم حروف المد واللين ثم اللين بالوجه الاخص وهو المتحقق بالواو والياء دون الالف كما سياتي وهذه الحروف تنتهي الى الهواء الذي في الفم من غير اعتماد على جزء من اجزائه ولذا يقال لهذه الحروف جوفية وهوائية وقول ابن الطحان مخرجهن من جوف الفم والحلق يريد ان مبدأها مبدأ الحلق وينتهي

وبمر على كل جوف الفم وهو الخلاء الداخل فيه فانه ينتهي لا حيز لها تنتهي محققة بتنتهي اليه بل ينتهي بانتهاء الهواء اعني هواء الفم وهو الصوت ولذا قبل الهاء والتقصان في مراتبها وقول الشارح الرومي كل حال هواء ليس بخال عن قصور بل كل حال محل هواء ثم انها تنتهي بالصوت المجرد الشبيه منتهى بالحروف ويميزان عن الصوت المجرد بتصعد الالف وتسفل الياء واعترض الواو فنسبت الى الجوف لانه اخر انقطاع مخرجها وحيث لزمت الالف هذه الطريقة المغايرة من كونها ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها وهي الفتحة لم يختلف حالها من انها دائما يكون هوائية بخلاف اختيها فانها اذا فارقت ما هي فيه من صفة المد بهمز صار لها حيز محقق ومن ثمة كان لها مخرجان مخرج حال كونها مدية بين ومخرج حال كونها متحركتين ثم كل حرف ساو لمخرجه اي لمقداره لا يتجاوزه ولا ينقاصر عنه الا حروف المد فانها دون مخارجها ومن ثمة قبلت الزيادة في المد الى انقطاع الصوت وسميت حروف المد واللين لانها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ثم التحقيق ان معنى جعل سيبويه الالف من مخرج الهمزة ان مبدأه مبدأ الحلق وبمتد ويمر على جميع هواء الفم فيرتفع الغراب وهذا ايضا معنى قول مكي في الرعاية لكن الالف حرف يهوى في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق فنسب في الخروج الى الحلق لانه آخر مخرجه اذ لا منافاة بين ان يكون مبدأه مبدأ الحلق وانقطاع مخرجه في الحلق لان المراد

ليس له اعتماد على شيء من اجزاء الفم بل يبتدأ من الحلق وينتهي الى الصوت الذي
من الحلق وهذا معنى قول الخليل لا معتمد للالف لانه شيء من اجزاء الفم على ما قدمناه وهو
الذي يكون مبدأه الحلق او منقطع مخرجه بحسب ما جعل الشاطبي وغيره الالف حلقيا وبدأ
قوله مع عيهم في هذه الحروف اعني الواو والياء على غير المدية هذا وقال الناظم
في النشر والصواب ان اختصاص هذه الثلث بالوقف دون الهمزة لانها حتى
اصوات لا يعتمدن على مكان حتى يختصان بخلاف الهمزة ثم اعلم انه قد يعرض
للمد على سائر الحروف لعموم مخرج المدية وكونها بالنسبة الى مخارج البقية
بمنزلة الكل في جنب الجزء فيستدعي التقديم من هذه الحيثية وان كان المتأخر
تأخيرها عنها باعتبار ان حيزها مقدر وما حيزه مقدر فهو تحقيقي بان يكون آخر عما حيزه
تحقق ثم اعلم ان مقدار لم يكن منتصبا وله نهايتان اي طرفان وغايتان ابتداؤها
فرضت اوله كان مقابلا لآخره ولما كان وضع الانسان على الانتصاب كان الفا
لباقي الحيوان لزم منه ان يكون رأسه اوله ورجلاه آخره فاذا كان كذلك
كان اول المخارج للشفتين وآخرها ما يلي البشرة وثانيها اللسان واوله ما
يلي الاسنان وآخره ما يلي الحلق وثالثها الحلق واوله ما يلي اللسان وآخره
ما يلي الصدر ولو كان وضع على التنكيس لانعكس ولما كان مادة الصوت
الهواء الخارج من داخل الانسان كان اوله آخر الحلق وآخره اول الشفتين فترتب
الناظم رحمه الله الحروف باعتبار الصوت وفاقا للجمهور حيث قال فالف الجوف
ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها الاصلي حيث جعل الاقصى وهو الابعد مما
يلي الصدر والادنى وهو باعتبار الاقرب مقابله فقال ثم لاقصى الحلق همز هاء

اي الابعد من الفم حرفان وهما همز وهاء وحذف الناظم رعاية للوزن
ومنهم من ضم الالف اليهما وجعلها بعدهما كالشاطبي وسبب هذا التوطئة
الى سيبويه ونقل عنه ايضا تقديم الالف على الهاء كما يفهم من كلام الجار
بردي وقيل الهمزة والهاء مرتبة واحدة وقيل الهمزة اول ثم
لوسطه فعين حاء وحقه ان يقال عين فحاء وغيره للضرورة ووسطه
الشيء محركة ما بين طرفيه كالوسط فاذا سكنت كانت ظرفا
او هي فيما هو منعم كالحلقة فاذا كانت اجزاؤه متباينة فا
لاسكان فقط او كل موضع صلح فيه بين فهو بالتسكين والا فبا
لتحريك كذا في القاموس فصول شاح سين ووسطه ساكنة في النظم
على لغة ضعيفة وفي نسخة ومن وسطه بالتحريك وفي
نسخة وما لوسطه فعين حاء فلا اشكال في الفاء وتقديم العين
على الحاء كلام سيبويه وهو قول مكي ونص ابو الحسن بن شريح على
ان الطاء قبل العين وهو كلام المهدوي وغيره ادناه غين خاؤها
والقاف اي اقرب الحلق الى الفم وهو اوله من جانب الفم
مخرج غين وخاءها والاضافة اليها لادنى ملابسة وهي الشاركة
في الحروف الحلقية او في صفة الحاقية او في الانصاف بالمعجمة وتقديم
الغين على الخاء هو مختار سيبويه ايضا وعليه الشاطبي وتبعه
الناظم ونص مكي على تقديم الخاء وقال ابن حروف المعجم ان سيبويه
لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحد فهذه ثلاثة مخارج لستة احرف

وتسمى هذه الحروف الحلقية لخروجها من الحلق في الجملة وقوله
والقاف بتقدير مضاف اى مخرجها اقصى اللسان فوق ثم الكاف
بضم قاف فوق على تقدير المضاف اليه اى فوق الكاف لان ما
يلى الحلق من اللسان يعد فوق وما يقابله تحتا لما سبق من النكتة في
اعتبار مبدإ الصوت في ترتيب المخارج انه المراد به اقصى اللسان وما
فوقه من الحنك الاعلى ثم الكاف اى مخرجها اسفل والوسط فحيم
الشين يا اسفل من القاف وهو مبنى على الضم مثل فوق ظرف للكاف
السابق اى في اسفل اللسان بالنسبة الى القاف او اريد به حافته
من الحنك الاعلى وهو اقرب الى الفم من القاف ويقال لها
اللهوية لانها تخرجان من آخر اللسان والهاة اللحمة المشرفة على
الحلق وقيل اقصى الفم واللسان واللام في الوسط بدل من المضاف
اليه اى وسط اللسان او مع ما يحاذيه من وسط الحنك او وسطها
فمخرج الجيم والشين والياء وفي نسخة لجيم الشين يا فحذف تنوين
الجيم وعاطف الشين والياء ونكر وعرف بحسب ما استقام
له الوزن في هذا المقام وقصر ياء وقفا لا ضرورة وقال المهدوى
ان الشين يلى الكاف ثم الجيم والياء تليان الشين كما حكاه
عنه الناظم وتسمى حروف الشجرية لانها تخرج في شجر اللسان وما
يليه والشجر منفتح الفم وقيل مجمع اللحيين والمراد بالياء غير الياء المدية
والضاد من حافته اذ وليا ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه

اذ قرب الجانبان

اذ قرب الجانبان اى احدهما فالتذكير باعتبار معنى الحافة او لاكتسابه
التذكير من الاضافة والالف للتثنية واللام لكل واحد منهما على انفراده فقيل
للاطلاق اى اذ قرب جانب اللسان الاضراس من ايمن او يسراها
اصلها الاضراس فنقلت حركة الهمزة الى اللام واكتفى بها عن همزة الوصل
على احد الوجهين في امثاله كما يستفاد من الطيبة وتبدأ بهمز الوصل
في النقل كله وان كنت معتادا بعارضه فلو ابعد شارح حيث قال الرواية
في الاضراس هو النصب على انه مفعول وليا والفاعل مستتر عاد الى اللسان
وبعده من وجهين لفظا ومعنى اما اولا فلان الضمير يرجع الى المضاف دون
المضاف اليه غالبا واما معنى فلانهم اعتبروا الولى بين الاضراس والحافة
لا بين الاضراس ومطلق اللسان ثم قال ولو قيل يرفعه على الفاعلية فيكون
المراد اذ وليه الاضراس لكانت ملائمة لعبارتهم اقوى لانهم اعتبروا ايضا
ولى الاضراس بالحافة دون العكس اتضح ولا يخفى ما في قوله ايضا وقوله دون
العكس من التناقض مع ان القرب والميل انما هو من حافة اللسان
الى الاضراس دون العكس لبقاء الحافة محلها واما ما اسنده اليه صلى الله عليه
وسلم تبعا للشيخ زكريا من قوله انا افصح من نطق بالضاد فقد
خرج الحفاظ منهم ان ثم بانه موضوع والمعنى يخرج الضاد من طرف اللسان
مستطيلة الى ما يلى الاضراس من جانب الايسر وهو الايسر والاكثر
او من الايمن وهو اليسير الغير المعتبر او من الجانبين وهو من مختصات
سيدنا عمر وهو معنى قوله الطيبى وهو لديهما يعز وبالعين يكون مقللا وكان

حق المص ان يقول من ايسر او يمن او يسرها او يمناها لكن غاير بينهما
ضرورة والضمير في يمناها الى الاطراس او الحافة وهما مؤنثان ثم الحافة محققة
الفاء على ما ذكره القاموس من مادة الاجوف وتوهم الجعبري كونه من الطف
فقال تخف الفاء ثم اعلم ان الاسنان على اربعة اقسام منها اربعة تسمى
ثنايا اثنتان من فوق واثنتان من تحت من مقدمها ثم اربعة مما يليها من كل جانب
واحدة تسمى رباعيات ثم اربعة كذلك تسمى انيابا ثم الباقية تسمى اضراسا
منها اربعة تسمى ضواحك ثم ست طواحن ثم اربع نواجذ ويقال لها اضراس
الحلم واضراس العقل وقد لا يوجد في بعض افراد الانسان واغرب شارح حيث
قال استقطت همزة الوصل في الاطراس والمراد بالاطراس الاسنان وشارح
آخر قال اراد بها اللواحق انتهى فالتحقيق ان المراد بها الاطراس العليا من
احد الجانبين مبتدأ مما حاذى وسط اللام بقرينة ذكره بعده منتهيا الى
اول مخرج اللام والله اعلم بالمرام واللام ادناها لمنتهيا اى ومخرج
اللام اقرب الحافة واولها الى نهايتها او الى منتهاها طرفها كما قال الشاطبي
وحرف بادناها الى منتهاها قد بلى الحنك الاعلى اى حرف منها بادنى
الحافة واصلا الى منتهى اللام على ما ذكره الجعبري فاللام بمعنى الى
وقيل اللام للاختصاص اى الاقرب المخصوص بمنتهى حافة اللام
ولا يخفى ما فيه من التكلف في البيان ثم المراد من الحنك الاعلى من اللثة
في سمت الضاحك لا اللثة خلافا لسبويه واللثة بضم فتخفيف مثلثة
منبت الاسنان وتسمى اللهاة وهي اللحمة المشرفة على الحلق والثنية

مقدم الاسنان والصحيح ان كل سن يبدو من مقدم الافواه عند الضحك
والحاصل ان مخرج اللام حادث اول احدى خافتي اللثة وذلك
لان ابتداء مخرج اللام اقرب الى مقدم الفم من مخرج الضاد وينتهي الى
منتهى طرف اللثة وما يحاذي ذلك من الحنك الاعلى فوق الضاحك
والناب والرباعية والثنية وليس في الحروف اوسع مخرجا منه واغرب شارح
في قوله اول حافة اللثة اى آخرها والنون من طرفه تحت اجعلوا
بنصب النون على انه مفعول مقدم لقوله اجعلوا وتحت بنى على
الضم وطرفه بفتحتين اى واجعلوا مخرج النون من طرف اللثة
وهو راسه واوله مما يليه من الثنية مائلا الى ما تحت اللام قليلا وقيل
فوقها وهو ضيق من مخرج اللام وقيل النون مبتدأ بتقدير مخرج ومن طرفه
خبره وتحت ظرف اجعلوا او مفعوله محذوف اى اجعلوا النون تحت اللام
والزيدانيه لظهرا ادخل بقصر الراء ضرورة وباشباعها هاء يدانيه لغة
اى ومخرج الراء يقارب مخرج اللام لكنه الى ظهر من اللثة ادخل وهذا
معنى قول ابن المص والراء من ظهر راس اللثة ومحاذية من لثة الثنيتين
العليتين وقال المصنف في النشر مخرج النون من طرف اللثة بينه
وبين الثنايا العليا غير انها ادخل في ظهر اللثة قليلا وقال الشاطبي
رحمه الله ومخرج يدانيه الى الظهر مدخل وقال ابو شامة يعني يدانى النون ومخرج
الراء يخرج من مخرجها لكنها ادخل في ظهر اللثة قليلا من مخرج النون
لا تخرجها الى اللام وقال ابن الصائغ شرحه اى الراء اكثر انحرافا الى ظهر اللثة

من النون ثم المراد بالظهر ظهر اللسان لا ظهر طرفه كما اختاره خالد ويمكن ان
يكون التقدير والراء يقاربه مثلما الى ظهره وهذا القول ارضل واقرب الى
التحقيق فانه مذهب الخليل والاصل التدقيق كسيبويه ومن وافقه وذهب
الفراء وقطرب والجرمي الى ان اللام والنون والراء من رأس اللسان ومحاذيه
ثم هذه الثلاثة تسمى ذلقية وزولقية لانها من ذلق اللسان وهو طرفه وحدته
ثم ادخل مقرئ بقراءته باشباع الغنة واوجه نسخه ادخلوا باثبات الواو بصيغة
الجمع وهو يحمل الامر والمضي واعرب بحرف فقوله اي وتخرج هذه الثلاثة من اول
حافة اللسان ممتدا الى منتهاها الا ان اللام تخرج من ادناها والنون من طرف
اللسان والراء ابعد تخرج النون داخلا الى ظهر رأس اللسان فلذا يكون اخرج منه فاعلم

والغضه صوت زائد تخرج من بين النصف
يسمى هذه الحروف عند خروجها

تخرج النون والطاء والدال وتامنه ومن عليا الثنايا الصغير بتخفيف
النون مراعاة للوزن قال خالد المراد بالثنايا في هذه المواضع الثنيتان وانما
عبر ان الحكم رحمه الله بلفظ الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما انتهى
ويمكن ان يحمل على القول بان اقل الجمع اثنان والتحقيق ان الثنايا اربعة اسنان
متقدمة فوق واثنتان تحت فالتقدير عليا الاسنان الثنايا اي العليا
منها وانما الاشكال اذ قبل التركيب من اضافة الصفة الى الموصوف اي
مخرج الطاء والدال والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا يعني محاذيته
وبين اصول الثنايا العليا ممتدا الى الحنك الاعلى ولا معنى لقول شارح
يمانى ما من اصولها او من وسطها ويقال لهذه الحروف الثلثة نطعية لخروجها
من نطع الغار الاعلى اي سقفه والغار اعلى الحنك والتحقيق انها انما سميت نطعية

لمجاورة مخرجها الغار الاعلى وهو سقفه لا لخروجها منه فتامل يظهر لك وجه الخلل
ثم اعلم ان حروف الصفير الصاد والزاء والسين كما سيذكرها الناظم في بيان
الصفات تخرج من بين طرفي الثنايا السفلى اي من طرف اللسان
ومن اطراف الثنايا السفلى كذا قاله ابن الجزري وفيه بحث لان الناظم اعتبر
فوق الثنايا السفلى الذي هو تحت العليا بعينه ويريد به ما يحاذيها وهو لم
يعتبر ذلك اذ طرف الشيء غير فوقه نعم يمكن التوفيق بحمل الفوق على الطرف مجازا
اياه مجازا وقال الشاطبي ومنه ومن بين الثنايا ثلثة اي وثلثة منها من رأس
اللسان ومن فوق الثنايا والسفلى قاله الجعبري قال زكريا وعبارة الشاطبي
منه من بين الثنايا يعني العليا وما فاه فهي من طرف اللسان ومن بين
الثنايا العليا والسفلى انتهى ويقال لهذه الثلثة اسلية لخروجهن من اسلة
اللسان وهو مسدقه والطاء والدال والتاء العليا اي مخرج هذه الثلثة خاص بالثنايا
العليا من طرفيها ومن بطن الشفة اي من طرف اللسان واطراف الثنايا
العليا ويقال لهذه الثلثة لثوية لخروجها من اللثة وهي منبت الاسنان
وبه تم مخارج اللسان وهي عشر وحروفها ثمانية عشر حرفا وانما قدم الناظم حروف الصفير
على اللثوية تبعا لسيبويه لانها تقارب مخرج الطاء واختيرها لانها قبل الطرف
الثنايا ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله ومن بطن الشفة
بفتح الشين وكسرها فالفا مع اطراف الثنايا المشرفة بكسر الراء
فالفاء الخرمدة في فالفا لانه مبتدأ والمعنى ان الفا تخرج من بطن
الشفة السفلى مع اطراف الثنايا العليا المعينة بقوله المشرفة

واطلق ان ظلم الشفة ومراده السفلى كالفقر لعدم تأتى النطق
بالفاء مع العليا ومع ساكنة على لغة رديئة ثم نقلت حركة الهمزة
اليها على لغة الجارة للشفتين الواو والباء ميم اى مخرج هذه الثلثة
خاص للشفتين حيث يخرجن من بين الشفة العليا والسفلى الا
ان الواو بانفتاح والباء والميم بانطباق الا ان انطباقهما مع الباء
اقوى من انطباقهما مع الميم فكان ينبغى تأخير الواو عنهما لذلك كما
فعل مكى حيث قدم الباء وذكر الميم عقيبها وختم بالواو والمراد بالواو
غير المدية وغنة مخرجها الخيشوم اى اقصى الانف وبرهان الغنة
فى سد الانف ولهذا لو امسكت الانف لم يكن خروجها ثم الغنة
من الصفات لانها صوت اغن لا عمل اللسان فيه فكان اللايق ذكرها
مع الصفات لا مع مخارج الذوات قال ابن المص والغنة صفة النون
ولو تنوينا واليم المدغمتين والمخفيتين وقال الجعبرى الغنة صفة النون ولو
تنوينا واليم تحركتا او سكنتا ظاهرتين او مخفيتين او مدغمتين وهذا
معنى قوله الدانى واما الميم والنون فيجاوز ظاهرهما اللسان الى موضع الغنة من غير
قيد وهو فى الكل اكمل من المتحرك وفى المخفى ازيد من المظهر وفى المدغم اوفى
من المخفى عند مشبتها وقول الناظم وغنة تنوين ونون وميم ان سكن
ولا ظهارة الالف يختلى اى اذا سكن او اخفيا او ادغما وقول مكى الكمال
قيد لكمال الغنة لا لاصلها لما تقدم والله اعلم انتهى ولذا قال بعضهم
مخرج حروفها قال ابن المص وكان ينبغى الكذكر بعضا عوضا عنها مخرج النون المخفاة

فان مخرجها

فان مخرجها من الخيشوم وهى حرف جلها الغنة قلت ولهذا يقال بغنى الشراح
اى مخرج محلها من النون واليم وفيه ان مخرج محلها من النون واليم قد سبق
وان المخفاة مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة فى تحصيل الكمالات
وقد اغرب الشارح اليمانى حيث قال فان الغنة تارة تكون صفة وتارة تكون
حرفا وهى النون واليم المدغمتان والمخفاتان وهو مذهب المص انتهى وغرابته
مما لا يخفى وعلى كل تقدير فعد الغنة من مخارج الحروف السبعة غير لائق
عن اشكال فتدبر ثم رايت المص ذكر فى النشر ان مخرج السابع عشر الخيشوم
وهو للغنة وهى تكون فى النون والتنوين الساكنين حالة الاخفاء او ما يحكم
من الادغام بالغنة فان مخرج هذين الحرفين يتحول فى هذه الحالة عن مخرجها
الاصلى على القول الصحيح كما يتحول مخرج من حروف المد واللين من مخرجه
الى الجوف على الصواب وقال سيبويه ان مخرج النون الساكنة من مخرج
النون المحركة انما يريد به النون المظهرة انتهى وقد نص مكى فى الرعاية على
ان الغنة نون ساكنة خفيفة تخرج من الخياشيم وهى تكون تابعة
للنون الساكنة التى لصفة السكون غير المخفاة وهى التى تتحرك مرة وتسكن
مرة وللتنوين واليم الساكنة ثم قال والغنة حرف مجهور شديد لا عمل
للسان فيها وقد صرح الجاربردى ان النون الساكنة المخفاة تسمى
غنة وانها من الحروف المتفرعة ثم بين ذلك بقوله فانك اذا قلت
عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم
لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلو نطق بها ناطق مع هذه الحروف امسك انفه

لبان اختلافها فيمكن حمل اللغة هنا على النون المخفاة نفسها من غير
تكلف بقرينة ان الكلام في الحروف لا في صفاتها وهذا بخلاف اللغة
في قوله واظهار الغنة وغيره من المواضع الآتية فان المراد بها الصفة حتما ومما
يؤيده قول ابن شامة نقلا عن ابي عمرو فهذه الغنة المسماة بالنون الخفية
ليست النون التي ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم وشرط هذه
ان تكون بعد حاء حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعد حاء حرف
من حروف الحلق او كانت آخر الكلام وجب ان يكون الاول وصفاتها
جهر ورخو مستفل منفتح مصمتة والصفة قل الصفة ما قام بالشئ
من المعاني كالعلم والسواد وقد يطلق الصفة ويراد بها النعت
النحوي والمراد بها هنا عوارض تعرض الاصوات الواقعة في الحروف
من الجهر والرخاوة والهمس والشدة وامثال ذلك فالمخرج للحرف كالميزان
يعرف به ماهيته وكميته والصفة كالمحك او الناقد يعرف بها هيئته
وكيفيته وبهذا يتميز بعض الحروف المشترك في المخرج عن بعضها
حال تاديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة اصوات البهايم التي
لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المراد وهذا معنى قول اليماني
اذا همست وجهرت واطبقت وفتحت اختلفت اصوات
الحروف التي من مخرج واحد وقال الرجاني وغيره لولا الاطباق لصارت
الطاء دالا لانه ليس بينهما فرق الا الاطباق ولصارت الظاء ذالا ولصارت
الصاد سينا فسبحان الله من دقق في كل شئ حكمته روى ان الامام

ابا حنيفة رحمه الله ناظر معتزليا فقال له قل ما فقال ما فقال له قل حا فقال
حا فقال لبيب من مخرجها فيتهيأ فقال له ان كنت خالق فعلك فاخرج
الباء من مخرج الحاء فبهت المعتزلي وصفات الحروف منها ما له
اضداد ومنها ما ليس له ضد كما سيأتي بيانها واذا ذكر الشيخ رحمه الله
هنا صفاتها المشهورة اللائقة بمقدمته المختصرة والا فقد ذكر
بعضهم ان لها احدى واربعين صفة وزاد بعضهم عليها كما في كتب
المبسوطة فذكر المص من صفاتها سبعة عشر نوعا منها الجهر والرخوة
الاستفال والانفتاح والاصمات بحسب ما اتفق له من الوزن تارة
بلفظ المصدر واخرى بصيغة الوصف وسيأتي معانيها مع اضدادها
في محلها اللائق بها وقوله والضد قل اي وانما ذكر اضداد هذه الصفات
المحمة بالمقابلة المرتبة كما قال مرهوسها فحثه شخص سكت فان
الاشياء تتبين باضدادها وبتعداد حروف بعض الاضداد يعرف سائر
الاضداد من جهة الاعداد ولما كانت الحروف المهموسة وامثالها قليلة
قابلة لسرعة ضبطها وحفظها بينتها وترك بيان ضد ما يعرف من
مفهوم ما عينته ليبان والحاصل ان حروف المهموسة مجتمعة في كلمات
مركبة منها عبر عنها بقوله فحثه شخص سكت وهي عشرة الفاء والحاء
المهملة والثاء المثلثة والهاء والشين والخاء المعجمتين والصاد والسين
المهملتين والتاء والكاف المثناة من فوق فالحث بمعنى الحض والشخص معروف
وسكت فعل ماض من السكوت ثم الهمس في اللغة الخفاء ومنه قولهم

فلا تسمع الاصما والمراد به حس مشي الاقدام او المحسوس او حس كلام اصلا
من حصول ذلك المنظور ومما يناسب المعنى الاول قول الشاعر وهن يمشين
بنا هيدبا ان يصدق الطير ننك لميسا وسميت مهموسة لجريان النفس
معها لضعفها وضعف الاعتماد عليها عند خروجها وضدها المجهورة والجهر
في اللغة الصوت القوي الشديد وسميت مجهورة لمنع النفس وحصره اي
يجري معها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها والتحقيق ان
الهواء الخارج من رئة الانسان ان حرج بدفع ذلك الطبع يسمى نفسا
بفتح الفاء وان حرج بالارادة وعرض له تموج بتصادم جسمين يسمى
صوتا واذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة باسباب معلومة تسمى حروفا
واذا عرض للحرف كيفيات اخرى عارضة بسبب الات تسمى تلك
الكيفيات صفات ثم ان النفس الخارج الذي هو صفة حرف ان اكتنفه
بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان
بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا وايضا
اذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري جريانا
سهلا تسمى شدة فانك لو وقفت على قولك الحج وجدت صوتك
راكدا محصورا حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك واما اذا جرى الصوت جريانا
تاما ولا ينحصر اصلا تسمى رخوة كما في الطس فانك اذا وقفت عليها
وجدت صوت الشين جاريا بمدة ان شئت واما اذا لم يتم الانحصار
ولا الجري يكون متوسطا بين الشدة والرخوة في الطل فانك اذا وقفت عليه

وجدت الصوت لا يجري مثل جري الطس ولا ينحصر مثل انحصار الحج بل يخرج
على حد الاعتدال بينهما فاذا عرفت ذلك تبين ذلك ايضا معنى قوله
شديدة الخ لفظ اجد قطبك فاجد امر من الاجادة وقط منون
مجرد مخفف بمعنى حسب مجردا التبكيت يقال بكته اذا غلبه بالحجة
والمراد هنا ان الحروف المتصفة بالشدة مجموعة في الكلمات الثلاث المركبة
منها وهي الهمزة والجيم والدال المهملة والقاف والطاء المهملة والباء
الموحدة والكاف والتاء المثناة من فوق فاعدا هذا وما عدا البينية التي
ذكرها في قوله وبين رخو والشديد اي وما بينهما حروف جمعها
تركيب لن عمر كلها حروف رخوة والرخوة في اللغة القوة وسميت
شديدة لمنعها الصوت اي ان يجري معها لانها قويت في مواضعها
فلزمتها الشدة والرخوة مثلثة الراء والكسر الشهر والرضاوة في اللغة
اللين وسميت بذلك لجري النفس والصوت معها حتى لانت عند النطق
بها وضعف الاعتماد عليها ثم الحروف التي بين الرخوة والشدة خمسة
يجمعها قولك لن عمر بكسر اللام امر من لان يلين وعمر منادى بحذف
حرف النداء وعند التركيب اولى من جمع بعضهم في لم نرع دماء وفي
قوله عمر نل مع ما فيه من خلوص المبنى وخلاصة المعنى كما لا يخفى ومع
اللام والنون والعين المهملة واليم والراء وانما وصفت بذلك لان
الرخوة اذا نطق بها نحو اجلس وافرش جرى معها الصوت والنفس عند
سكونها والشديدة اذا نطق منها في نحو اضرب واقعد انحبس الصوت

والنفس معها ولم يجر يا والتبين الرخوة والشديدة اذ النطق بها نحو
النوم واعلم لم يجر الصوت والنفس معها جريانها مع الرخوة ولم يحبسا
احتباسها مع الشديدة هذا وقد قال ابن الحاجب في الشافية المجهورة
ما ينحصر اي ينقطع جرى النفس مع تحركة النفس والمهموسة بخلافها
وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال اي المعجمة والزاي والعين
والغين والباء الموحدة من المهموسة والكاف والتاء اي المنقوطة بنقطتين
من فوق من المجهورة وروى ان الشدة تؤكد الجهر والشديدة ما ينحصر
جرى صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجري قال شارحها الظاهر ان الجهر
انحصار النفس مع تحركة فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء
المنقوطة بنقطتين من فوق وقد يجري الصوت ولا يجري النفس
كالضاد والغين المعجمتين فتظهر الفرق بينهما والله اعلم وسبع علو
بضم العين وبكسر خص ضغط قظ احصر اي حصر سبع علو حروف
خص ضغط قظ فقط امر من قاظ بالمكان اذا قام به في الصيف يازكوتري
والخص بضم الخاء والجيم البيت من القصب والضغط الضيق والمعنى
اقم وقت حرارة الصيف في خص ذي ضغط اي اقنع من الدنيا بمثل
ذلك وما قاربه واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه فقد
جاء عن ابي وائل شقيق ابن سلمة وهو من الكبار التابعين من اصحاب
عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه نحو من ذا لك قال عبد الله الملك بن عمير كان
لابي وائل خص من قصب يكون فيه صورته فاذا غزا نقضه واذا رجع بناه

كذا ذكره

كذا ذكره ابو شامة فقوله شارح خص فعل ماض مبني للمفعول بمعنى اختص محذف
عليه والمراد بقضا ان حروف الاستعلاء سبعة انحصرت في مركبات هذه الكلمات
وهي الخاء المعجمة والصاد المهملة والقاف والغين المعجمتان والطاء والظاء
والظاء المعجمة وسميت مستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها عند
الى الحنك الاعلى وما عداها تسمى مستفلة لانخفاض اللسان عند الحنك
عند لفظها وصاد ضاد طاء ظاء مطبقة بفتح الباء ويجوز كسرها ويقرن
البيت بتنوين الثاني والرابع واعلم ان تركيب هذه الحروف الاربعة المطبقة
على قياس سائرها لعدم حصول معنى في تركيبها ولثقلها على اللسان
بخلاف غيرها والحاصل ان حروف الاطباق اربعة الصاد والضاد والطاء
والظاء وهي من جملة حروف المستعلية واختص منها وسميت بها لانطباق
ما يحاذي اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها وهو ابلغ من الاستعلاء
وهو لغة الالتصاق وضدها المنفتحة وسميت بها لانفتاح ما بين اللسان
والحنك وخروج الريح من بينهما عند النطق بها وهو لغة الافتراق بين العرب
ان قوله تعالى حصب جهنم قرئ بجميع حروف الصفير ولم يجتمع في كلمة غيرها وفر
من لب الحروف المذلقة اي والحروف المذلقة مجموع حروف فر من لب
وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على ان من حرف جر واللب
الذي هو العقل بمعنى الفاعل والمعنى هرب الجاهل من العاقل ويمكن ان يكون
المعنى فر من الخلق من عقل له عرف الحق ففيه ايماء الى قوله تعالى ففروا الى
الله وقوله سبحانه وتبتل اليه تبتيلا والحاصل ان الفاء والراء واليم والنون

والباء الموحدة يقالها الحروف المذلقة لخروجها من ذلق اللسان وهو شفته اى
طرفهما والمراد ان حروف بعضها من ذلق اللسان وهى الراء واللام والنون
وبعضها من ذلق الشفة وهى الباء والفاء والميم وما عداها مصمتة لانها
من الصمت وهو المنع قال الاخفش لان من حمت منع نفسه ومن الكلام
والمراد بها هنا انها ممنوعة من اقتران ما اصولا فى بنات الاربعة والخمسة
بمعنى ان كل كلمة على اربعة احرف او خمسة لا لابد ان يكون فيها الحروف
المصمتة وحرف من حروف المذلقة وانما فعلوا ذلك لخفتها فلذلك
عادلوا بها الثقيلة ولاجل ما ذكر حكموا بان عسجد اسم الذهب اعجمى
لكونه من بنات الاربعة وليس فيه حرف من حروف المذلقة وقال مكى فى
الرعاية ان الالف ليست من المذلقة ولا من المصمتة لانها هوائية لا مستقر
لها فى المخرج وبهذا تمت اضداد الصفات التى المذكورة فشرع فى ذكر صفات
اختص ببعض الحروف دون بعضها من غير تحقق وجود اضدادها فقال
صفيرها صاد وزاى وسين اى الحروف الصفير ثلاثة صاد مهملة وزاى
وسين مهملة ولم يركب لما سبق فى الطبقة وجعل الروى ضمير صفيرها الصفات
فيحتاج الى تكلف فى صحة الحمل بان يقال حروف صفيرها والمعنى ان هذه
الحروف موصوفة بصفة الصفير وهو صوت زائد تخرج من بين النفس يشبه
هذه الحروف عند خروجها وهو لغة صوت يصوت بها البهايم ثم اعلم
ان السين حرف مهموس من حروف الصفير وبمنازعة الصاد بالاستعلاء
وعن الزاى بالجهر كما فى القاموس قلقلة قطب جد والدين اى حروف

القلقلة

القلقلة ويقالها القطقطة تزيد بجوبها فوائد قطب جد وهو القاف والطاء المهملة
والباء الموحدة والجيم والدال المهملة وانما وصف بذلك لانها حين سكونها لا يتمكن
عليها تقطع المخرج حتى تسمع لها نبرة قوية لما فيها من الشدة الصدية الصائر
مع الضغط لا بيان ضغط دون غيرها وهى فى اللغة التحرك والاضطراب و
القطب بتثليث القاف والضم اشهر جايد وعليه الامر ومنه قطب الرحى
والجد البحث والعطلمة مخفف العطرن ثم قوله والدين اى حروف العثان
واو وياء سكنا وانفتحا بالف الاطلاق اى وقع الفتح قبلها والانحراف صحيح
بصيغة المجهول والالف للاطلاق اى ان سكن الواو والياء وانفتح ما قبلها
يسمى لينا لقلة المد فيهما بالنسبة الى حروف المد التى حركة ما قبلها من جنسها وذلك لانها
حروف المد مدا اصليا وهى حروف اللين مدا ما يضبط بالف فيه كل منهما كما ذكره
الجعبرى ولذا اجرى حرفا اللين مجرى حروف المد حتى انه وقع بعدهما ما يوقف
او ادغام جاز المد والقصر والتوسط الا ان هذا الترتيب اولى فى المد وعكسه
فى اللين وقد رجح قصر ورش فى نحو شىء وسوء على التوسط والتوسط على الطول
بهذا المعنى ووصف الانحراف صحيح ثبوته فى اللام والراء مفصولا وبكمر رجل
وانما قيل اللام والراء منحرفان لان اللام فيه انحراف وميل الى طرف اللسان
والراء فيه انحراف الى ظهر اللسان وميل قليل الى جهة اللام ولذلك
يجعلها الاستاذ الصفار للياء والضمير فى جعل راجع الى الراء يوصف بالتكرار ايضا
كما وصف بالانحراف والتكرار اعادة الشىء واقله مرة على الصحيح ومعنى
قولهم ان الراء مكررة هو ان الراء له قبول التكرار لا ان تكرار طرف اللسان به عند

تلفظ كما لم يهيء الصفة كذلك انما صاحبه بمعنى انه قابل للضحك وفي الجمل
اشارة الى ذلك ولهذا قال ابن الحاجب عاتحسنه من شبه تردد اللام
في مخرجه واما قوله والثاء جرى مجرى حرفين في احكام متعددة فلم كذلك
بل تكريره لحن فيجب معرفة الحفظ عنه للتجنب وهذا كمعرفة السهو ليتجنب
عن تقصيره وليعرف وجه دفعه قال الجعبري وطريق السلامة اي يلصق اللافظ
ظهر لسانه باعلى ثنيته لصقا محكما مرة واحدة ومتى اراد تحدث من كل مرة راء
وقال مكي لابد في القراءة من اخفاء التكرير وقال واجب على القارئ ان
يخفي تكريره ومتى اظهره فقد جعل من الحرف المشددة حروفا ومن المخفف حرفين
انتهى ثم قول ابن الحاجب في احكام متعددة بينه ابو شامة حيث قال
فحسن الاسكان ينصركم ويشكركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويسمعكم
وحسن ادغام مثل وان تصبروا وتتقوا لا يضركم احسن منه في ان يمكر ولم يهمل
طالب وغائم واميل طاردو وغارم وامتنعوا من اماله راشد ولم يمتنعوا
من اماله ثالث وكل هذه الاحكام راجعة في المنع والتسويغ الى التكرير الذي
في الراء وللتفشي الشين ضاله استطل التفشي الانبثاث والانتشار والكلام
من باب القلب اي صفة التفشي نابته للشين والمعنى ان الشين موصوف
بانتشار الصوت عند خروجها حتى تتصل بحروف ظهر اللسان منها مخرج الظاء
الثالثة وقال ابن مخرجها خافة اللسان من مخارجها وسمعه قوله استطل امرء من
الاستطالة وهي لغة ابعد الماقيل والمراد منها هنا الامتداد من اول خافة اللسان
الى آخرها كما قاله الجعبري والمعنى صفة بالاستطالة والى هذا ان الضاد حرف مستطيل

واما وصفه بالاستطالة لانه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام وهو المتجه لان
المخرجين باعتبار واحد صعب اللفظ بها وقد الحق المتقدمون الثاء المثلثة
بالشين في التفشي وقالوا انها تفشت حتى اتصل بمخرج الظاء ولذا تبدل
منها فيقال جدف وجدث قال ابن المعلم سبيل تسهيل النطق بهما مع قطع
النظر عن الخير المقابل المعين وتمكينها في مخرجها وتحصيل صفاتها المميزة لها
عن الظاء قال الجعبري والفرق بين المستطيل والممدودة ان المستطيل
جرى في مخرجه والممدود جرى في نفسه ثم اعلم ان خمسا من الصفات العشرة
المتقابلة قوية وخمس منها ضعيفة فالقوية الجهر والشدة والاستعلاء والاطباق
والاصمات والضعيفة اخوتها المقابلة وهي الهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح
والذلاقة واما السبع المفرده فكلها قوية الا اللين ثم كل حرف من التسعة والعشرين
لابد ان يتصف بخمس من الصفات العشر فاجمع جميع الصفات القوية كالظاء المعجمة
فهو اقوى الحروف وما جمع جميع الصفات الضعيفة فهو اضعفها كالهاء والفاء
وما اجتمع فيه الامران فهو متوسط فيها وضعيف وقوية بحسب ما تضمنه منها
والاخذ بالتجويد حتم لازم جمع بينهما تاكيدا للوجوب وجعل الشيخ زكريا الشارح
تفسير اللاول بناء على انه عطف بيان وقدر بعدها للقارئ لان الحكم لا يتعلق
والاظهر ان يقال تقديره واخذ القارئ بتجويد القرآن وهو تحسين الظاهر باخراج
الحروف عن مخارجها واعطاء حقه قها من صفاتها وما يترتب على مقرراتها
ومركباتها فرض لازم وحتم لازم ثم هذا العلم لا خلاف فيه انه فرض كفاية والعمل
فرض عين في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة واعلم ان

التجويد عليها ما يشاء بيان ذلك ان واجب مرتبط فوات ظهران المراد بالواجب
(قوله الواجب الخ) اصطلاح المصنف على ان كل ما ثبت (قوله) من الواجب الشرعي المطلوب
الفرقة والجزاء استعمال المشترك بالاشتراك كما ذهب اليه الشراح
مراد الشافعية فان اللحن على نوعين جلي وخفي فالجلي خطأ
يخل باللفظ ويخل بالمعنى والاعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوهما
سواء تغير المعنى بها ام لا مما تغير المعنى به والخفي خطأ لا يخل
بالمعنى بل يخل بالحسن كترك الاخفاء والقلب والاظهار والادغام
والغنة وكترقيق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر الممدود ونحو ذلك
ولا شك ان هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب
عليه العقاب الشديد وانما فيه خوف العقاب والتهديد وانما
تخصيص الوجوب بقراءة الفاتحة كما ذكره بعض الشراح فليس
مما يناسب المرام في هذا المقام من لم يجود القرآن آثم اي لم يصح
كما في نسخة صحيحة بان يقرأ قراءة مخلة بالمعنى والاعراب كما
صرح به الشيخ ذكريا خلافا لما اخذه بعض الشراح منهم ابن الملك
على وجه العموم الشامل للحن الخفي فانه لا يصح كما لا يخفى واغرب
من هذا ان شارح المصري ضعف قول الشيخ ذكريا مع انه
شيخ الاسلام في مذهبه ثم لفظ القرآن منقول في البيت
على قراءة ابن كثير كما قال الشاطبي ونص قرآن والقرآن
دوالونا فلا يحمل على ضرورة الوزن هذا ومع موصوله

وان جعل

وان جعل شرطية فحذف الفاء من قبيل ومن يعمل السيئات الله يشكرها الا انه اشترا
بالف الاطلاق والتغريع فانه كان او للمقران وفيه للتجويد اي لان الله انزل في
القرآن الامر بالتجويد حيث قال ورتل القرآن ترتيلا مؤكدا بالمصدر مبالغة
في الامر ومن المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مجودا كما انزل لكنه خطاب له
والمراد امته نقل عن علي كرم الله وجهه انه قال الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف
لكن فيه ان معرفة الوقوف ليست من الواجبات لقول الظلم ولبس في القرآن من وجب
اللهم الا ان يقال المراد بمعرفة الوقوف هو ان يعلم كل كلمة اذا وقف عليها كيف
يقف عليها فانه ربما يقف عليها من ليس له وقوف بها على وجه يخل بمعناها
وعن مجاهد اي ترتل فيه ترتيلا والمعنى تمهل في النبي ليتمكن الملك الذي قال
تعالى ولا تعجل بالقرآن اي وحي قال تعالى ولا تحرك به لسانك لتعجل به وعن
ابن عباس رضي الله عنهما الضحى كله هذه حروفا حروفا وعن ابن عباس بينه تبيينا وقال بعض العلماء اي تأنت
وتثبت في قراءته وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تستعجل فتدخل بعض
الحروف في بعض انتهى ولا يخفى ان الاية بهذا المعنى لا دلالة فيها على الترجمة
وكذا ما ذكره ابن الملك ايضا من قوله سبحانه وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث
ونزلناه تنزيلا وفسر المكث بالترتيل وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل
وكذا قول رحمه الله في قوله تعالى ورتلناه ترتيلا اي انزلناه بالترتيل الذي هو
فانه انزله بافصح اللغات بل معناه بيناه تبيينا وفصلناه تفصيلا كما يدل عليه
صدر الاية وما روي عنه صلى الله عليه وسلم رتل قارئ القرآن والقرآن يعلو
فانه متناول لمن يخل بمعانيه او مبانيه او بالعمل بما فيه وهكذا منه ايضا وجملا

بالف الاطلاق اى وصل القرآن من اوله الى آخره التزاما من اللوح المحفوظ على لسان
جبريل عليه السلام بيانا للنبى عليه السلام لاصحابه رضى الله عنهم ثم تعلم التابعين
من اتباعهم منهم وعلم جزءا بعد جزء متواترا هكذا بوصف الترتيل الشامل
على التجويد والتحسين وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر متعلقاتها التى
معتبرة فى لغة العرب الذى نزل القرآن العظيم بلسانهم لقوله تعالى
وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه فينبغى ان يراعى جميع قواعدهم وجوبا
فيما يتغير المبنى ويفسد المعنى واستحبابا فيما يحسن به اللفظ ويستحسن
النطق حال الاداء وانما قلنا بالاستحباب فى هذا النوع لان اللحن الخفى الذى
لا يعرفها الا مهرة القراء من تكرير الراءات وتطنين النونات وتغليظ اللامات
فى غير محلها وترقيق الراءات فى غير موضعها كما سيأتى بيانها لا يتصور ان
يكون من فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرج عظيم وقد
قال تعالى وما جعل عليكم فى الدين من حرج ولا يكلف الله نفسا الا وسعها
وهو ايضا حلية التلاوة وزينة الاداء والقراءة بالاشباع فيهما وجاز
الوقف عليها وهو بضم الهاء لا يجوز اسكانها للوزن وقوله ايضا مع
كونه حشوا والبعد الشارح الرومى فى قوله اى كمخارج الحروف والصفات
لانهما اخلان فى تعريف التجويد ثم الجلية بمعنى الزينة هنا وان كانت
اخص منها عرفا حيث تختص بالصفة فالمعنى انه صفة مستحسنة للقراءة
كالحلى للمراءة والفرق بين الثلاث ان التلاوة وقراءة القرآن متابعة
كالدراسة والاوراد الموظفة والاداء بالاخذ عن الشيوخ والقراءة اعم ذكره

ابن الجزرى

ابن المصنف والاخذ عن الشيوخ حالة عين احدهما ان يسمع من لفظ الشيخ
وهو طريقة المتقدمين وثانيهما ان يقرأ بحضرتهم وهم يسمعونها وهذا مسلك
المتأخرين واختاره ابن الجزرى والاظهر ان طريقة الثانية بالنسبة الى اهل زمانه
اقرب الى الحفظ وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصرح والحق ان الاول اولى
بحفظة الشيوخ وعقب الاخذ من افواههم لا الاخذ فقط ثم التجويد حالة مرتبة
ترتيل وتدوير وحدر فالترتيل تصلح ثورة وثمان وهو مخارج ورش وعاصم وحمزة
والمجدور هو الاسراع وهو مخارج ابن كثير وابى عمرو والتدوير هو التوسط بينهما
وهو مخارج ابن عامر والكسائى وهذا كله انما يتصور فى مراتب المد وانما ذكره
ابن المصنف من ان اسكان المرتل وتحريكه وتشديده ومده اتم سوء كان المتوسط
بالنسبة الحادر فهو غير ظاهر بل خلاف المتبادر وهو اعطاء الحروف حقها من صفة
لها ومستحقها بفتح الحاء عطفا على حقها ومن بيانية لما قبلها وهذا تعريف
التجويد وما سبق نعت له اى التجويد هو اعطاء الحروف بعد اخراج مخارجها
وتمكينها فى محالها حقها من كل صفة من صفاتها المتقدمة واعطائها مستحقها
من تفخيم وترقيق وسائر اوصافها الآتية والفرق بين حق الحرف ومستحقه
ان حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك
من الصفات الماضية ومستحقه ما يتغير على هذه الصفات كترقيق المفخم
وتفخيم المستعلى ونحو ذلك من ترقيق بعض الراءات وتفخيم بعضها وكذا حكم اللامات
ويدخل فى الثانى ما يتغير من اجتماع بعض الحروف الى بعض مما حكوا عليه بالاظهار
والادغام والقلب والاخفاء والغنة والمد والقصر وامثال ذلك فالحق

ص ... الاوصاف المذكورة ... وفي قوله ... يخفى ان اخراج الحروف عن مخارجه
الخ ... خفية في تعريف التجويد كما صرح به الناظم بل كتابه التمهيد فكان ينبغي ان يذكر فيه
وقد اشرنا الى جواب لطيف ... ومعنى ان الحروف لا تتحقق الا باعتبار
اخراجها من حيزها لكن يقع فيه اشكال من جهة ان بعض الصفات ايضا مميزة
لها لا يقال ان المخارج قد تقدم حكمها فانا نقول الصفات ايضا قد تبين علمها
والاظهر ان المراد بقوله ورد كل واحد اصله بيان مخرج كل واحد من الحروف
فان معناه التحرز عن ورد كل واحد من الحروف الى اصله اى حرفه الاصلي من حيزه
ومخرجه الذي يرد عليه اذ كان ينبغي ان يقدم بيان المخارج على الصفة لان الاول
بيان الحقيقة والماهية والثاني بيان الصفة والكيفية وغاية ما يتكلف
في الجواب عنه ان يقال الواو لمطلق الجمعية لا لافادة الترتيب بين الجمل المتعاطفة
واللفظ في نظيره كمثله المراد بالنظير والمثل شيء واحد وكان الاولى ان
يقول واللفظ في شبهه كمثله والكاف زائدة والمعنى ان من التجويد ان يتحفظ
في اللفظ الذي مثل ما يتحفظ بمثله اولا يعني اذا نطق بالحرف مرققا او مفخما
او مشربا او مقصورا او ممدودا او مظهرا او مدغما وامثال ذلك وجاء
شبيهه بما يقتضي تلك الصفات السابقة فيتحفظ به بلا تفاوت لكون
القراءة على المناسبة والمساواة ولا يبعد ان يكون النظير عائدا به ويراد
ان مده بالف الرحمن يكون على مقدار مده بياء الرحيم وامثال ذلك مكملا
من غير ما تكلف بكسر الميم اى حال كون اللافظ مكمل الصفات خفاء او استخفافا
او بفتح الميم اى حال كون الملفوظ مكمل الاداء مخرجا وصفة من غير تكلف وارتكاب

مشقة

مشقة في قراءته بالزيادة على اداء مخرجه والمبالغة في احياء صفته وملازمة
تاكيد التي بالتلطف في النطق بلا تعسف اى وان يتحفظ في نطقها
القراءة بلا خروج عن استقامة جادة الاداء الى طرف الافراط والتفريط والمعنى
انه ينبغي ان يتحفظ في الترتيل عن التمطيط في الحدر على الادغام والمخلط
فان القراءة بمنزلة البياض ان قل صار سمرة وان كثر صار رصاصا وزاد الناظم
همزة بعد فوق المجرورة فهو القطط وما كان فوق القراءة فليس بقراءة
واما ما ذكره الشيخ زكريا من قوله وفي نسخة بالتحفظ في النطق فلا وجه
للصحتها فما كان ينبغي له ذكرها الا مقرونا بالتنبيه على ضعفها ثم اعلم
ان كتاب الله يقرأ بالترتيل والتحقيق وبالحدر والتخفيف والاول اولى
لظهور المعنى والثاني افضل لتكثير المبنى وقد ورد انه عليه صلى الله عليه وسلم
قال من احب ان يقرأ القرآن غضا كما انزل فليقرأ قراءة ابن ام عبد
يعني عبد الله ابن مسعود والمراد بالغض الطري فانه رضي الله عنه كان قد اعطي
حظا عظيما في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما انزل الله وقد امره صلى الله عليه
وسلم ان يسمعه القرآن فقال اقرأ عليك وعليك انزل فقال عليه السلام
نعم احب ان اسمع من غيري فقرأه عليه سورة النساء الى قوله تعالى
فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا
فقال حسبك الان وكانت عيناه تذرفان وفي هذا الحديث الوارد
في الصحيحين ايماء الى بيان الطريقين في احد القراءة عن الشيوخ ولما كان
عبد الله من اجلاء علماء القراءة من الصحابة خصه صلى الله عليه وسلم بهذه

المنقبة ويجر القراءة سنة وعلانية وبايهما اقترنت نية صالحة كان اعلى
وعلى فيما يظهر وسمن التاج عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم
اقرؤا القرآن بلحون العرب وايا كم ولحون اهل الفسق والكبائر وفي رواية
اهل الفسق والكتابين فانه سيجيء اقوام من بعدي يرجعون القرآن ترجيع
الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم
شانهم والمراد بلحان العرب القراءة بالطباع والاصوات السليمة وبلحان
اهل الفسق والالحان المستفادة من القواعد الموسيقية والامر محمول
على الندب والنهي محمول على الكراهة ان حصل معه اللحن فضلا عن صحة اللفظ
الحروف والامر محمول على التحريم والقوم الذين لا يجاوز حناجرهم قراءتهم الذين
لا يتدبرون ولا يعملون به ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته
ونقل الزيلعي عن الائمة الحنفية انه لا يحل الاستماع اليه ولا الاستماع اليه لان فيها
لان فيها تشبها بفعل الفسقة في حال قصدهم وقصد التغني ولا يكره
عليه قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من لم يتغن بالقرآن لان المراد بالتغني
به الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة ونقله عنه شارح المشارق
والمراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه لقوله صلى الله
عليه وسلم زينوا القرآن باصواتكم ومن القراءة المنهية ما احدثه الجماعة
الازهرية حيث يجتمعون فيقرؤن بصوت واحد ويقطعون القراءة
فيأتي بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها ويحذفون حرفا ويزيدون
آخر ويحركون الساكن ويسكنون المتحرك وامثالها ويمدون قارة ويقصرون

اخرى

الحرف في غير محالها لاتمام اعانة للاصوات خاصة دون اكمالها مع ان الغرض الاتم
من القراءة انما هو تصحيح مبانيها لظهور معانيها ليعمل بما فيها كما قال تبارك
انزلناه اليك مبارك ليدبروا اياته وليتذكر اولوا الالباب نعم اذا اجتلبت المباني
على السماع الناقي والسماع في اعلى مصارحها واجلى جهاتها انطق بها كان تلقي القلوب
واقبال النفوس عليها زائدة في الحلاوة على عالم يبلغ ذلك المبلغ منها فينتج اكثر
اثاره واحسن آثاره والرغبة في عوده والرهبة في وعيده وتلك فائدة جسيمة وعائدة
عظيمة وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن باصواتكم اي اظهروا وازينتها بحسن
اصواتكم بالقرآن وبما يحرر ويقرر من البيان نبيين حكمة شرع الالحان القراءة القرآن
وجوبا في الصلوة وندبا في غيرها وحسن رتب الائمة في السكوت على التمام من الكلام على
في ذلك من سرعة وصول المعاني الى الافهام هذا ويؤيد الاخير ما رواه البزار وصححه
عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة
والحسنة بعشر امثالها ولا اقول الم حرف ولكن الف حرف ولام حرف وميم حرف
الاول ما ورد من حديث من قرأ القرآن اقل من ثلث لم يفقهه وما الى هذا
القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم وقال المعرقي
بسند صحيح عن ابي عثمان النهدي قال صلى بنا المغرب ابن مسعود بفلان فحولت
لو درت انه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله قال وهذا سنة الله تبارك
وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجودا معتنى كما نزل لشدة الاستماع بتلاوته وتحنى القلوب
عند قراءته حتى يكاد ان يسلب العقول عن حالته قال والقدر الذي من ليخوض من لم
يكن له حسن الصوت ولا معرفة بالالحان الا انه كان جيد الادا قيما باللفظ والبناء

فكان [illegible] واحدا من القارئ [illegible] الجمع وكان الخلق يزدحمون عليه
ويجتمعون للاستماع اليه واخبرني جماعة من شيوخي رحمهم الله تعالى بما بلغت اليه قوة شيخهم الامام
تقي الدين محمد بن احمد بن المعز وكان رئيسا في التجويد انه قرأ يوما في صلاة الصبح وفقد
الطير فقال صالي لا اعلم الهد فقد وكرر هذه الاية فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته
حتى اكملها فنظروا اليها فاذا هي قد فقدت فقال وبلغنا عن الاستاذ الامام ابي علي الشذوني
المعروف بسبط الخياط صاحب المنهج وغيره في القرآن انه قد اعطي حظا عظيما وانه
اسلم عليه جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته انتهى وفي الحديث
الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحب ان يقرأ
القرآن كما انزل اخرجه ابن خزيمة في صحيحه وبهذا يرد قوله تعالى الذين اتيناهم الكتاب
يتلونه حق تلاوته وفي صحيح البخاري عن انس انه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال كانت مدا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد الله ويمد الرحمن ويمد
الرحيم اما الاولان فيمدهما فليسبح قدر الف واما الاخير فمده عارض بالسكون فيجوز
فيه ثلاثة اوجه الطول وهو مقدار ثلث الغات والتوسط قدر الفين والقصر
قدر الف وقال فاضيخان في فتاواه لو قرأ القرآن في صلوته بالالحان ان غير
الكلمة تفسد صلوته ما عرف فان كان ذلك في حرف المد واللين لا يغير المعنى
الا انه فحش انتهى وفيه بحث انه فحش امتد حرف المد هما لا يغير المعنى ابدا
قال وعند ذلك فهي الخطائع غير الفاتحة لا يفسد الصلوة لان الكلام عنده لا
يقطع الصلوة اذا لم يكن معتمدا عليه وهذا ليس بمتعمد لانه يريد قراءة القرآن وانما
تفسد الصلوة بالمخافتة وان قرأ القرآن صحيح بالالحان في غير الصلوة استغفر الله تعالى

وعامة المشايخ

وعامة المشايخ على كراهته وكرهوا الاستماع اليه لانه يشبه بالفسقة المتشبهة بالفسقة في فسقهم وكذا الترجيع في الاذان انتهى ولعل محل اختلاف المجاز هو ما لم يغير المبنى والمعنى والله سبحانه وتعالى اعلم ثم رأيت في شرح منية المصلي رجل يقرأ بلحن يجب على السامع ان يرده الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن والا فهو في سعة من تركه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه تشبه بفعل الفسقة وهذا اذا كان يغير الحروف
واما اللحن المغير فحرام انتهى وهو الغاية في المدعى وليس بينه وبين تركه
الا رياضة امرء بفكه اسم ليس قوله بينه فانه ظرف مقدر هو اسمه
حقيقة وهو فرق والا بمعنى غير ورياضة خبر ليس وبفكه متعلق برياضة والمعنى ليس
بين التجويد وتركه فرق بمعنى فارق الا المداومة امرء على التكرار وساعده من الفاظ
الشيخ الحذاق الابرار لا مجرد اقتصار على النقل من الكتب المدونة او اكتفاء
بالعقل المختلف الافكار والاذهان ملتقى الشديقين من الجانبين على ما قال
ابن الملقن وغيره وهو بالكسر وبفتح وبالمد مهملة جانب الفم وجمعه الاشداق
في الصحاح وقال بعض الشراح ان الفك اللحي وهو موافق لما في الصحاح والقاموس
والمراد به منبت اللحي قال عالم يريد بفكيه بمعنى الاضافة للجنس وقال ابن الملك
اي بفمه وهذا من اطلاق الجزء والمراد به الكل انتهى وتبعه غيره ويرده تغاير الفك
للفك بمنبت اللحي فانه ليس من اجزاء الفم اصلا والاظهر ان المراد به ذكر المحل واريد
الحال وهو اللسان المعبر للبيان هذا ولله در الناظم حيث قال ولا اعلم سببا
لبلوغ نهاية الاتقان للتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد مثل رياضة اللسان

والتكرار مع اللفظ المتلقى من فم المحسن (سرهم) واذا عرفت ان التجويد ما ذكره
ارباب التدقيق والتأييد فرققن بالنون المؤكدة المخففة مستفاد من
الحرف بالنقل والحذف ويجوز من غير نقل ايضا ومن بيانية للذات
الموصوفة بنعت الاستفالة وهي ما عدا حروف السبعة المستعلية
المجتمعة في قط حث ضغط فلا يجوز تفخيم شئ من حروف المستفلة الا اللام
من اسم الله الواقعة بعد الفتحة او الضمة والراء على تفصيل سيأتي بيانه
في اثناء هذه المقدمة واما الحروف المستعلية ففخمة كلها من غير استثناء وبنا
وحاذرن بالنون المخففة المؤكدة في بعض النسخ المصححة وهو ملائم للسياق
بين المتعاطفين على انه لا يحتاج الى تقدير عامل مع افادة المبالغة من
صيغة الامر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمغالبة فالمعنى للمبالغة
احذر احذرا البتة تفخيم لفظ الالف وفي نسخة بالتنوين فحاذرا
فالتقدير كن حاذرا من تفخيم خصوصا الالف من بين الحروف المستفلة
الا انها مقيدة بما اذا كانت بعد حرف مستفل لانها اذا كانت بعد حرف
مستعل فانها تكون تابعة له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من ان
الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده وعدمها بعدمه
ولذلك لا يكون قبل الالف الا مفتوح فحيث كانت الالف مع حرف مستعل
او شبهه مما يستحق التفخيم استعلت الالف للزومها لها ففخمت وحيث كانت
مع حرف مستفل استفلت الالف للزومها لها فرققت والمراد بشبه الحرف
المستعلى الراء المفتوحة لانها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى

والحنك الاعلى

والحنك الاعلى محل حروف الاستعلاء وبهذا المبنى يتحقق الشبه بين الراء وحروف
الاستعلاء في المخرج كذا قرره ابن المصنف وغيره ثم قال ولا اعتبار بقول من قال
ينبغي المحافظة على ترقيق الالف خصوصا اذا جاءت بعد حروف الاستعلاء
فان الذي ذكرناه هو الحق فنقول ان نظم رحمه الله محمول على ما ذكره وبه نأخذ بعض
ولو كان لفظه مطلقا لكنه ينبغي ان يعتبر مقيدا بما بين قوله وقول غيره من
المحققين وقد قال المصنف في شرحه ان الالف اذا وقعت بعد حرف التفخيم
تفخم اتباعا لما قبلها بخوطال وقال والعصا لان الالف لا حيز لها حتى
توصف بالترقيق والتفخيم فتكون تابعة لما اتصلت به انتهى وبه يعلم
ما مشى عليه المصنف في التمهيد وجزم به شيخ ابن الجندي حيث قال ان تفخيمها
بعد حروف الاستعلاء قصدا انتهى فلا ينبغي حمل كلامه هنا على اطلاقه كما جوزه
بعض الشراح فان المصنف صنف التمهيد اولا في سن البلوغ والعمدة على التصنيف
الثاني وهو الحرز وهو الحق كما جزم به القسطلاني وقال الشارح الرومي
لما اشتهر عند بعض العاجم لا سيما الاروام تفخيم الالف حيث يصيرونها كالواو
وامر بالحرز عن مثل هذا التفخيم لا عن تفخيمه مطلقا لما سبق من ان الالف بعد
الحرف المستفل تفخم اتفاقا ثم قال وانما حمل كلامه هنا لذلك بناء على التقدير
كلامه بان يقال يجب ترقيق الالف اذا كان بعد حرف مستفل كما فعله
المصنف في شرحه مما لا تساعده العبارة فحمل كلامه على هذا التقييد لا يخلو عن التعقيد
قلت وكذا حمل التفخيم الذي ضده الترقيق المعروفين عند اهل التحقيق وعلى التفخيم
وعلى التفخيم المعرق اللغوي عند العامة بعيد عن اصطلاح الى حمه واما الاطلاق

والتقييد فتأمل ووقع في كلام الفصحاء والبلغاء ما لا ينكره احد من العقلاء ثم
قال واما السكوت عن التحرز عن تفخيمه اذا كان بعد حرف مستعل فذلك امر ظاهر لا يحتاج
الى التصريح بذكره اذ يعرف كل من له ادنى دربة ان الحرف اذا فخمت تفخم
حركتها واذا رققت رققت فكذا ما يكون تابعة لحركتها اعني الالف
وهذا من الظهور بحيث لا يساعد اللفظ خلافه فلا حاجة الى التعرض لاطالة
قلت اما قوله فذلك امر ظاهر فليس يقول به الاكابر على تقدير ظهوره
عند الخاصة لا بد من تقريره وتحريره في مقام تعليم العامة فالقول ان المعتبر
عند المتقدمين دون المتأخرين وقد البحث راجع حيث قال الظاهر ان مراده با
لالف الهمزة مطلقا مصدرة كانت او متوسطة او متأخرة اذ الالف
القائمة لازمة لفتح ما قبلها فتلزم صفته ايضا من ترقيق وتفخيم لها انتهى
ووجه البعد لا يخفى اذ الهمزة حيزها محققة وهي حلقية والالف جوفية حلقية
فلا يصح اطلاق احديهما على الاخرى الا على طريقة مجازية دون الاولة تحقيقية
مع انه لا فائدة حينئذ لذكر جامع وقولها في عموم ما قبلها واما حذر عن تفخيم الالف
لانفتاح الفم عند التلفظ بها وذلك يوري الى تسهيل الحرف وتفخيمها
وقال الشارح المحقق ما علل به شيخ الاسلام يعني زكريا تبعا لابن الجزري بقوله
وذلك لانها لازمة الى اخره فيه بحث فانا لا نسلم ان الالف لازمة لفتح ما قبلها
بل هي لازمة للالف لانها انما توجد بوجود الالف وتعدم الالف بعدمها
ولا عكس بدليل قولهم ضرب ضربا فظهر ان فتح ما قبل الالف في ضربا وهي الباء
لا تعدم بعدم الالف ولا توجد الالف بوجودها والا لم يقولوا ضرب من غير

الف

الف انتهى ولا يخفى ان قوله ان هذا مبني على تعريف المبني وتصحيف
المعنى اذ المراد بقولهم ان الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بعد
حروف ما عدمها بعدها ان الالف بذاتها لا يمكن تحققه وجودها الا بوجود
حرف قبلها اذ لا يتصور الالف من غير تقدم حرف عليها غايته ان حركة ذلك
الحرف الذي قبلها لا تكون الا فتحة دون اختيها فسقط علته التي ذكرها
من اصلها واما قول الجعبري اياك وتفخيم الالف لمصاحبة اللام كالصلوة و
والطلاق وطال فانه لحن فمحمول على قراءة غير ورش اذ اللام مرققة في هذه الامثلة
عند الجميع ولا وجه لتفخيم الالف ح بعد ترقيق اللام الناشئ من حرف الاستفالة فتحت
القاعدة السابقة ان الالف تتبع ما قبلها في تفخيمها وترقيقها واما ما قال
فوهم منه لانه ليس من الامثلة التي فيها الالف مصاحبة للام بل هي مصاحبة
للطاء ومع من حروف الاستعلاء فتفخيم تبعا للطاء البتة وانما الكلام في لامه
على قاعدة ورش من ان الطاء اذا تقدمت على اللام والتصقت بها سواء
فتحت او سكنت تفخم واما اذا فصل بينهما بالف كطال ويصالي فهل تفخم
او ترقق فوجهان والتفخيم مفضل عند الاعيان واما قول المعربي وكذلك لا يجوز
تفخيم الواقعة بعد الراء وان كانت الراء مفخمة فلم اشبه المستعلي المتعرية في
تمهيده بالتحذير من ذلك فمدفوع بما سبق من ان المعتبر ما اختاره في النشر
فتدبر واما قوله وفيه تصريح ايضا بانه لا بد من ترقيقها اذا كانت بعد اللام المفخمة
نحو ان الله والصلوة والطلاق في مذهب ورش قال وبعض الناس يتبعون
اللام يعني فيفخمونها وليس بجيد فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب واما قوله

واما قوله ما ذكره الشيخ زكريا بعد ابن المص من قوله لانها تخرج من طرف اللسان
الى آخره لا يصلح تعليلا لما فهم من كون الراء شبيها بالمتعلي لانه يستلزم ان يكون
واللام شبيهين به لوجود العلة المذكورة ولم يقل به احد لا هو ولا غيره فتدبر
لان العلة لا تستلزم ان تكون مطردة مع ان القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة
واحدة وهي الواقعة قبل الالف لا تفخيمان والحاصل ان الصحيح بل الصواب
هو الذي مشى عليه الناظم في النشر حيث قال واما الالف فالصحيح انها لا توصف
بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما تقدمها فانه تتبعه ترقيقا وتفخيما وما وقع في
كلام بعض ائمتنا من اطلاق ترقيقها فانما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم
من المبالغة في لفظها اذ انه يصيرونها كالواو واما نص بعض المتأخرين على ترقيقها
بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه اليه احد وقد رد عليه الائمة المحققون
من معاصريه واما قول المصري النون في قوله رقفا وحاذرا لنون التأكيد
الخفيفة ورسما بالالف وفاقا للرسم قوله تعالى وليكونا من الصاغرين
بالفراء فمدفوع اذ خطان لا يقاسان رسم المصحف والعروض واما قوله
يحتمل ان يكون حاذرا اسم الفاعل من حاذرت الشيء بمعنى تحذرت
فخطأ لان اسم الفاعل من حاذر انما يكون محاذرا لا حاذرا وانما يصح
كونه اسم فاعل من حذر الثلاثي المجرد وهمزة الحمد اعوذ احدنا بحذف الالف
فيهما من قبيل التعدد في بيان الامثلة وقطع همزة وصل الحمد ضرورة
ورفع الحمد حكاية ويجوز اعرابه لو ثبت رواية ونصب همز على تقدير فر فرقفن
همز الحمد ويجوز جره على تقدير وحاذرن تفخيم همز لفظ الحمد واما جعلان ح

الجمل من قوله لكم الحمد الصلاة ثم قال وفي بعض النسخ وهمز بالواو وغيره مقبول لانه
مخالف للاصول المصححة والنسخ المعتبرة المشرحة وان كان الشبه وجه
في العربية اذ يصح ان يقال التقدير رقفن مستفل لكم الحمد او حاذرن تفخيم لفظ
الالف كتفخيم همز الحمد وعلى كل تقدير فالكلام تتميم وتخصيص بعد تعميم وانما حذر
من تفخيم الهمزة بخصوصها وامر بترقيقها بعد رد حوله في الحروف المستفلة ومعرفة
حكمها في الجملة لئلا تنقلب عينا بانقلاب صفتها كما هو مسموع عن بعض
الجهلة عند قرائتها فالمراد الايجاب ترقيقها مطلقا سواء جاور همز قرقفن
كالحمد واعوذ واحدنا ام مفخم كاسم الله ام جاور همز حذر كالهاء من احدنا
ام متوسطا بين الشدة والرخوة كاللام من الحمد والعين من اعوذ ام جاور همزة
مفتوحة اصل محرجها كالعين من اعوذ ايضا ولا الا نه لما كانت هذه الامثلة
مظان التقصير في ترقيقها خص ذكرها احذرا من تفخيمها قال في النشر فان كان
اي الملاقي للهمزة حرفا يجانسها او يقاربها كان التحفظ بسببها
الشدة بترقيقها اكد نحو اعوذ احدنا اعطى احظا اتقى كثير من الناس ينطق
بها في ذلك كالمتهوع انتهى يقال تهوع القيء اذا تكلفه ثم لام
لله لنا الله بالجر اي همزة الله في الابتداء او الوصل حالة النداء لجيء بها
اللام المفخمة في الاداء ثم لام فيها الوجهان السابقان في الهمز وامر بترقيق
اللام الاولى من الله لكسرها الموجبة لترقيق اللام الجلالة ولام لنا
لمجاورتها النون كما قاله ابن المص وغيره وليستلطف مع الله ولا الضمن
امر بترقيق لامي وليستلطف لمجاورة الاولى الياء الرخوة ولمجاورة الثانية

الطاء المستعلية وان حال بعضهم بجواز تفخيم اللام الثانية لقوة حرفين تاء وطاء فزوده
كي قطعهم الجهري وحافا الغرام من المحققين وترقيق اللام الاولى من على الله لمجاورتها
لام الجلالة المفخمة وكذا اللام الاولى من قوله ولا الضالين لمجاورتها بالضاد المستعلية
وانما قطع المعنى الكلمة للضرورة او الخلاف بجوز مثل هذا في حال الضرورة لا في حالة الاختيار
ولا في حالة الاختبار لا قراءة ولا كتابة واما قول المقرئ واشار وقف على الضاد
الكثير من ولا الضالين لانها تبدل عن لام التعريف اي بقلب ضادا عند
ارادة ادغامه فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المص لان بعد الادغام يصير ضادا
مشددا لا يجوز فكه مع ان القلب لا يصح الا عند اجتماعه مع الضاد ودعوى
انفكاكه فيه على ان الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح
لا كتابة ولا قراءة بلا خلاف بين ارباب الدراية والرواية فيتعين ان
فعله هذا للضرورة فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله وقيل للضرورة النظم
ثم قاعدة ورش في تفخيم اللام محله الساطعة وغيرها من كتب القراءة
الموضوعة للوجوه الخلافية والشيخ انما التزم في مقدمته الامور الضرورية الوفية
واليم من مخمصة ومن مرض لمجاورة اليمين الاولى للحرفين المفخمين
وكذا اليم الاخيرة هذا وقول خالد امر بترقيق الهمزة عند مجاورة الحاء في الحمد
ثم تعليله بان اللام لما كانت كثيرة صارت كانها معدومة بعيد جدا ثم قوله
تبعا لابن المقرء وامر بالمي فغلطة على سكون اللام الاولى من قوله وليستاطف
ابعد محاقاله اولا لان الكلام هنا في الترقيق والتفخيم لا في التسكين والتحريك
كما لا يخفى على ذوي التحقيق والله ولي التوفيق وقال ايضا اي رقق اللام الثانية

لان اللام الاولى مرققة لا محالة قلت وكذا اللام الثانية
مرققة لا محالة نعم كون الثانية لمجاورتها الحروف المفخمة يصعب
ترقيقها فيتاكد الاهتمام بحالها وباء برق باطل بهم بذى اى
ورق باء برق لمجاورة الزاء المفخمة لا سيما وبعدها القاف المستعلية
وكذا باء باطل لاجل الطاء المستعلية من غير اعتبار كون الالف
فاصلة فانها لا تؤمن معها السراية واما قول الشيخ ذكريا وباء باطل
لمجاورتها الالف المدية ففيه بحث حيث يشعر بانها ترقق
لمجاورتها ما هو مرقق فيلزم ان يكون ما قبل الالف تابعا لها في
الترقيق مع انه سبق عن الجعبري في بيان التحقيق انها هي التابعة
لحيث ترقق بعد المستفل وتفخم بعد المستعلي نعم قاعدة التمهيد ما يقتضيه
انها لا متبوعة لا تابعة حيث قال انما وقع بعد الباء الفاء وجب
على القارئ ان يرقق اللفظ بها لا سيما انما وقع بعدها حرف استعلاء
او اطباق نحو قوله تعالى باغ وباسط والاسباط وبالغ والباطل واما
عبارته الصحيحة في النشر فصريحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها
حرف مفخم نحو بطل والبغي وبصلها ثم قال فيه فان حال بينهما الخ
كان التحفظ بترقيقها بلغ نحو باطل وباغ والاسباط فكيف اذا وليا وقفا
مفخما نحو البرق والبقرة وكذا رقق باء بهم وبذى ان كان بعدها
الحروف المستفلة لعموم الحكم في المسئلة واما ابن المقرء بين باء
بهم وبذى لمجاورتها حرفا خفيا وهو الهاء والذال فمحل بحث لان الكلام في التبيين

بل لسوق المبالغة في الترفيق وهو ايضا في ما ذكره من التعليل في التخفيف
حتى يقال اصله من باب علقته بانبا وحاء بارد مع ان امر البيان لا يخفى
بحرف واحركة كما لا يخفى على الاعيان مع ان الذال ليست من الحروف
الخفية المجتمعة للاربعة في تركيب هاوى فالاحسن ما علله الشيخ
زكريا بقوله لمجاورتها الرخوة الا ان فيه بحثا للمصري حيث قال مجاورة
الرخوة لا تقتضي الترفيق والا لاقتضت مجاورة الشدة ضده قلت
فلم تكون العلة مطردة لامتنعكسة لعموم الاولى ان يعلل ترفيق الباء
في بهم لمجاورتها حرفا ضعيفا كما قال المصرية النشر والبحث في ترفيقها
من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من القارية لا سيما ان كان حرفا خفيا
وهو الهاء نحو بهم وبه وبها وبالغ وباسط وضعيفا نحو بذى وبثلثة
وباحتهم واذا سكنت كانت التحفظ بما فيها من الشدة والجهر
والى ذلك اشار الناظم بقوله واحرص وفي نسخة ما حرص على الشدة
والجهر الذي واما لم يقل الذين لوزن المبنى او لاكتساب معناها
في المعنى او لتقدير مثله في المعطوف والاظهر ان يقال التقدير
واحرص على كل واحد من الشدة والجهر فيها وفي الجيم نحو الصبر بالاضافة
اما للوزن او لادنى الملابسة وهي كونهما مثالين للباء الموحدة
والظاهر ان كلمة نحو محكية على ما ورد في الاية اما بكمالها
او باراده كاف التشبيه فيها كقوله تعالى يحبونهم كحب الله
واما الصبر فعطف عليه من غير عاطف وانما مر بالحرص

على اتيان صفة الشدة والجهر الكائنين في الباء والجيم لشلا يشتبه الباء
بالفاء والجيم بالشين كقوله تعالى يحبونهم كحب الله وتفاصوا بالصبر ربوة اخشن
وحج الفجر بالاضافة ايضا على السبق ولا يصح فيه الحكاية كما توهم المصري
انه لم يعرف لفظ حج منكر مجرد في القرآن والمعنى وكباء ربوة وجيم
البقية وربوة بفتح الراء لابن عامر وعاصم وهو فيه اوضح من كسر جنة
بربوة والى ربوة ويجوز ضم راء ربوة وكسرها كما قرئ بهما وكجمر في قوله
تعالى كشجرة خبيثة اجتثت والحج جارا معروفا باللام ومجردا عنها قال الله
تعالى ولله على الناس حج البيت والحج اشهر معلومات والمراد هنا الاشهر
وامثالها من الآيات وخص الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة ايضا
لاخراج مصدر الشام اياها من دون مخرجها فينتشر بها اللسان
فيمر حوبها بالشين وكذا بعض اهل اليمن يمر حوبها بالكاف لانقطاع
اللسان من مخرجها سيما اذا اتى بعدها بعض الحروف المهموسة فان التحفظ
على جهرها وشدتها يكون اتم والزم والله اعلم ويتبين بالنون الخفية
مقفلا بفتح القاف الثانية وكسرها ان سكنا بالف الاطلاق اى
يتبين بيانا ما سكون الحرف المقفل من حروف المقفلة المقدمة
المجموعة في قطب جد ان سكن الحرف المقفل سكون اصلي لازمي
لا يختلف حاله اصلا لا وقفا ولا وصلا نحو يقطعون وفطرة وربوة
والجر ويدخلون وان يكن اى السكون في الوقف كان اى المقفل
او التقفل ابينا بالف الاطلاق اى اكثر بيانا واظهر عيانا من التقفل

عند سكونه لغير الوقف نحو قرْ ومحيايْ وكبْ وخرجْ والمهادْ والطالعانْ
المراد بسكونه في الوقف اعم من ان يكون عارضيا في الوقف ام اصليا
بستقيم تمثيل ابن المصنف في الباء بقوله فارغبْ واما قول المصنف او عارضا
لوقف نحو من لم يتب وان يسرق فغفلة من القواعد العربية لانه
عارض لجازم لا لوقف فهو في حكم سكون اللازم فلازم العالم
واما قوله شيخ الاسلام يعني زكريا المضارع الاول لغير الوقف بناء على
ان تبيين القلقلة في الوقف معلوم من المضارع الثاني وما ذكراه اولى
لان الاصل الاطلاق فليس في محله اذ كلام شيخ الاسلام في مقام التمام
لمن يتأمل في المرام لان الكلام انما هو في السكون الاصلي مطلقا
والعارضي وقفا ولا يختلف الحكم حينئذ في الاول ان يقف على
تلك الكلمة التي فيها السكون اصلا او يدرجها فتامل يظهر لك وجه
الخلل ثم لا شك انه اذا تكرر حرف القلقلة مدغما يكون المبالغة
في القلقلة متعينا نحو الحق وتبت والحج وصد ثم اعلم ان الاظهر كون
مقلقلا بالفتح على انه نعت لحرف مقدر واما تقدير ابن المصنف الكسر
على انه حال من فاعل يبين فيحتاج الى معمول مقدر اي يبين الحرف حال
كونك مقلقلا ولا يخفى ان الاولى هي الاول وبملايمه عطف
المعمول على مقلقلا قوله وجاء حصحص الحق باتباع حمزة القاف
رعاية للقافية ورفعه بناء على الحكاية ولو في آية مع انه مجرور بحسب القاعدة
العربية من حيث انه واو قبله معطوفان على حصحص المضاف اليه بحذف حرف

والمعنى

والمعنى وبيان ترقيق نحو حصحص الشاملة للاول والثانية وجاء
احصحت وجاء الحق لمجاورتها حروف الاستعلاء المفخمة حذرا من تفخيم
الحاء حال المقاربة فالراء للنشر والجاء تجب العناية باظهارها اذا
وقع بعدها مجانسها او مقاربها لا سيما اذا سكنت نحو فاصفح عنهم
وسبحه فكثيرا ما يقلبون الهاء الاول عينا ويدغمونها وكذلك يقلبون
الهاء في سبحه جاء اضعف الهاء وقوة الجاء فتحدث بها فتنطفو
بجاء مشددة وكل ذلك لا يجوز اجماعا يجب الاعتناء بترقيقها
اذا جاورها الحرف الاستعلاء نحو احصحت والحق فان اكتنفها
حرفان كان ذلك اوجب نحو حصحص انتهى وسين مستقيم
يسطو بحذف العاطف فيهما اي بين اقتضاء
السين المهملة واستقالتها لا سيما حال ضعفها بسكونها مع
مجيء القاف ولو بواسطة بعدها للتاء تنقلب صادا حال
ثم ابراد مستقيم نكرة لثقل المعرفة وجره يصح اعرابا وحكاية لوروده
في القرآن الى صراط مستقيم واعرب المصنف في قوله مستقيم بفتح
الميم من غير تنوين على الحكاية لانه كذلك في سورة الفاتحة انتهى
ولا يخفى وجه الغرابة لانه ليس كذلك في الفاتحة فان الموجود
فيها معرفة باللام كما لا يخفى على من له الالمام بمرتب الكلام
وكذلك سين يسطون ويسقون من قوله تعالى يكادون
يسطون ووجد عليه امة من الناس يسقون لمجاورتها الطاء

والقاف وهما من حروف المستعلية والسادية مع كون الياء مستفلة
رخوة وكذا امثال هذه الكلمات في الايات البينات ثم حذف النون من المثالين
الاخيرين من باب الضرورة الشعرية والا فلا يجوز قطع الكلمة عند القراء
لا حال الاختيار ولا الاضطرار ولا الاضطرار وكذا لا يستحسن قطع
الكلمة في الكتابة بان يكتب النون في المثالين المذكورين في اول
سطر وما قبلها في آخر سطر فاحفظ هذه القاعدة فانها كثيرة الفائدة
ورفق الراء اي الذي اصلها التفخيم اذا ما كسرت نحو رزق
وفائدته ان ما بعدها زائدة ومفهومه انها تفخم اذا ضمت
وفتحت نحو رب ورؤيا كذا قال اي الكسر مثل الراء ترفق اذا
وقعت بعد الكسر حيث سكنت اي الراء ومفهومه انها تفخم
اذا كان ساكنة بعد ضمة او فتحة والامثلة قرآن وقرن ومرية ان
لم تكن اي الراء الساكنة الموجودة بعد الكسرة واقعة من قبل
حرف استعلا بالقصر كوقف حمزة لا للضرورة وجزاء الشرط
محذوف دل عليه ما قبله ومفهومه ان حرف الاستعلاء
اذا كان قبلها تفخم كمرصاد وارصادا وقرطاس وفرقة ويفخمها
في القرآن او كانت الكسرة اي كسرة ما قبلها ليست اصلا
اي اصلية لا عارضية ولا منفصلة لان الاصل هو الاتصال
فانها تفخمان كارجعي والذي اوفى وام ارتابوا وليس المراد
ان الكسرة لا تكون موجودة اصلا على ما يتوهم قال الرومي او كانت

عطف

عطف على الجملة الشرطية السابقة وانتهى وهو موافق للقواعد
العربية ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فان الكسرة اذا
لم تكن اصلية توجب تفخيم الراء بعدها لا ترقيقها المفهوم من ظاهر
نظم عبارة الجزرية فالوجه ان يكون عاطفة على مدخول لم الجازمة
ولما لم تكن لم تدخل على الصيغة الماضية يقدر لها ما في معناها
ليورد موادها من افادة النفي فيقال التقدير او ما كانت
على ما اشار الشيخ زكريا وبه تمام نظام مرام الكلام فترفق
الراء التي بعد كسرة مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها
او بعدم كون الكسرة عارضية فانها اذا وجد حرف الاستعلاء بعدها
تفخم وكذا اذا كان الكسرة عارضية او منفصلة فانها تفخم
فالقيد ان عند سيبويه ما تفخم كما اشار اليه ابن المصر الا ان
مثال كلام زكريا الى ان الشارح قيد بذلك لان النفي يفيد الثبوت
فيصير التقدير او كانت الكسرة اصلية فيخرج حكم العارضية
بالمفهوم من الشرطية واما قول البيضاوي او كانت عطف على مقدر
تقديره تفخم الراء اذا كانت حرف الاستعلاء او كانت كسرة
ما قبلها ليست اصلا اي عارضية فهو اقرب الى المبنى فانه من
باب العطف على المعنى كما لا يخفى واما ما اختاره المصري من ان
ما المقدر الناشئ ابدا اقول ولو قال المصنف او لم تكن الكسرة ليست اصلا
لخلص ثم كان الاظهر ان يقول او كانت الكسرة اصلا وصلا اي اصلية

لا عارضية وصلية لا فصلية فيوافق الك طيبة من جهة التقدير
في قوله وما بعد كسر عارض او مفصل فتفخم فهذا حكمه مبتدا وكان
يفيد بالاصل انا لا يكون عارضا وبالوصل ان لا يكون منفصلا
فترجمة من النصف او لم يتعرف ثم الاول ان يكون الكلام
بالواو الحالية دون الترديدية لئلا يتوهم التسويغ الموهم بان ذكر
الاولى يراد بها مطلقا فتامل فانه موضع زلل والعجب من ابن نور
ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم يتفيدوا بحل هذا المقام من جهة
المبنى واكتفوا بما ذكروه من حاصل المعنى والحاصل ان ترقيق الحرف
انحافه اى جعله في المخرج نحيفا وفي الصفة ضعيفا وضده التفخيم
فانه بمعنى التسمين والتجسيم فهو التغليظ واحد الالف الاسفل
الاكثر في الراء ان يكون ضد الترقيق وهو التفخيم وفي اللام التغليظ
كما في قراءة ورش من طريق الازرق وقد عبر قوم عن الترقيق
في الراء بالامالة بين اللفظين فعل الداني وبعض المغاربة الا انه
يجوز ان الامالة ان يميل بالفتحة الى الكسرة وبالالف الى الياء والترقيق
انحاف صوت الحرف فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة
ومفخمة ممالة وان كان لا يجوز رواية مع الامالة الا الترقيق
وايضا لو كان الترقيق امالة لم يدخل على المضموم والمفتوح ولكانت
الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف اجماعهم كذا ذكره المصنف والمحقق
والتحقيق ما قاله في النشر من ان تغليظ اللام تسمينها والتسمين

حركتها والتفخيم مرادفه الا ان التغليظ في اللام والتفخيم في الراء
والترقيق ضدهما وقد يطلق عليه الامالة مجازا لكن الصحيح
هو الفرق بينهما بان الترقيق في الحرف دون الحركة والامالة
في الحركة دون الحرف ثم الاصل في الاصل التفخيم على ما عليه
الجمهور واختاره المكي وقال جماعة ليس للراء اصل
في التفخيم ولا في الترقيق وانما يعرض ذلك بسبب حركتها
فترقق مع الكسرة لسفلها وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما
فاذا سكنت جرت على حكم ما قبلها وايضا فقد وجدنا
حا مرققة مفتوحة ومضمومة اذا تقدمها كسرة او ياء ساكنة
فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد ان يبطل ما استحقه
في نفسها بسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف
الاستعلاء الا ان المعتمد هو الاول ولهذا لم يتعرض الناظم
لذكر اسباب تفخيمها وقد صرح الشاطبي بهذا المضمون في قوله وفي
ما بعد هذا الذي قد ذكرته على الاصل بالتفخيم يكن مستعملا فالترقيق
الا لموجب وذلك اذا كانت مكسورة بكسرة لازمة مثل
ربهم والغارمين والفجر وليال عشر او اصبر او عارضة مثل
انذرت الناس وانخلوا على قراءة ورش تامة نحو رزقا وانذرتهم او
متصلة بالاضطرار نحو ارتادوا ممالة او لا نحو راء او وسطا
نحو الذكرى او طرفا وقفا نحو عذاب النار وصلا نحو ذكرى الدار

منونة نحو زكرا وغير منونة نحو البشرى سكن ما قبلها كما تقدم مثالها او تحرك ما قبلها بای حركة سواء وقع بعد الراء حرف مستفل كما سبق او مستعل كما في القرطاس ورزقا سواء كان في الاسم والفعل وكذلك اذا كانت الراء مكسورة بعد الكسر فانها ترقق اذا كان ساكنا لازما نحو فرعون ومرية او عارضا نحو وما يشعركم على قراءة الاسكان تكون الراء متوسطة كما سبق او منفتحة وصلا ووقفا نحو انذرانك ان كان قبلها كسرة متصلة حقيقة او حكما لازمة كما تقدم وليس بعد حاجز اصلا متصل احترز عن نحو انذر قومك ولا تصعر خدك فاصبر صبرا جميلا مباشرا بان لا يكون بين الكسرة والراء حركة اخرى في الفعل نحو استغفروا والاسم العلم نحو الاربة والاعجمي نحو فرعون وجملة الكلام وزبدة المرام ان شرط الترقيق اثنان ان يكون كسرة متصلة لازمة ووجه اشتراط اللزوم والاتصال في الترقيق هو تقوية السبب ليتمكن من احترازها عن اصلها في المتصل اللازم كما كان على حرف اصل وهو ظاهر او تنزل منزلة الاصلي كمحراب ومرفقا بكسر الميم الزائدة على اصل الكلمة لانهما من جملة مفعال ومفعل قال ابن شريح وكثير من القراء يخص الكتب بعد الميم الزائدة نحو مرفقا واما المتصل العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم تنزل بمنزلة الحرف منها وهو الذي لا يخل اسقاطه بها كما في باء بل ولامه وكهيعص الوصل نحو اركبوا او ارتابوا في الابتداء واما المنفصلة العارضة

فهو ما كانت في كلمة منفصلة مستقلة اعرابا وعروضها لكنها وصلا نحو ان ارتبتم ولمن ارتضى او للبناء نحو يا بني ارتكب بكسر التحتية فان اصله يا بنيّ او للاتباع نحو رب ارحمهما فان اصله رب فكسر الباء لمناسبة اباء ومنا بعتبرها في البناء واما المنفصلة اللازمة قبل راء كتب فهو ما كانت في كلمة اخرى لازمة البناء على الكسر نحو الذي ارتضى عند الكل وما كان ابوك امرأ سوء لورش في قال السنوري ولا ثالث له وقال ابن المصر وتبعه جزء و المنفصلة اللازمة لم يجيء في القرآن قبل راء كتب لكن فيه نظر ظاهر لوجود ما سبق اللهم الا ان يريد المتفق عليها وانه جعل كسرة الذي كسرة اتباع ولذا فتح في اللذان لكنه يخالف ما ذكره شراح الطيبة في قوله وما بعد كسر عارض او مفصل فتحم فهذا حكمه حكمه منبذ لان العارض ما حذف لكون قبله كسرا ابتداء نحو امرأة ولا لتقاء ساكنين نحو ام ارتابوا او المفصل بان كان الكسر في حرف مفصل من الكلمة نحو الذي ارتضى واما المنفصلة اللازمة قبل راء مفتوحة فانما جاءت على قولهم ورش من نحو برسول والرسول وهذا كله حكم الراء وصلا اما وقفا فلا يستفاد من الجزرية وقد بينها الطيبة وجمل احكامها في الوقف انها ان وقفت بالروم فهو كالوصل في جميع الاحوال الا ان في قدير ترقيق لورش وتفخيم للجمهور وان وقفت بالسكون وكان قبلها

حرف ممال فمرققه كالنار وكذا اذا كان قبلها كسرة نحو فذكر
ومستقر ولا ناصر اوباء كتب نحو غير وخير وضير ثم الكاف بين الراء
وبين الكسرة ليس بمانع من الترقيق نحو الشعراء اهل الذكر
وبكسروا، كانت الراء ككتاب في الوصل مكسورة اومفتوحة او مضمومة
كما مثلنا فانها في الوقف بالسكون ولو مع الاشمام تكون مرققة
وقد نظمت حكم وقف الراء وقلت وفخم الراء زمان الوقف
ان لم تكن بعد محال الحرف او بعد كسر او سكون الياء، ورققنها مع
البناء ولا تخفى ان قولي بعد كسر باطلاقه يعم ما يكون بفصل وبدونه
فيشمل نحو الشعراء والذكر ثم اعلم ان الكاف الحاجز بين الكسرة
والراء اذا كان صاد نحو اد خلوا مصر اوطاء نحو عين القطر فقد
اختلف في ذلك اهل الاداء فمن اعتد بحرف الاستعلاء فخم كابن
عبد الله بن شريح ومن تبعه وهو قياس مذهب ورش من طريق
المصريين ومن لا يعتد به رقق كما نص عليه ابو عمرو الداني في كتاب
التيسير في جامع البيان وهو الاشبه بمذهب الجماعة ويدل
عليه اطلاق الشاطبي وعدم التفاته الى الخلاف لكن المصنف اختار
في مصطلح التفخيم وعين القطر الترقيق نظرا فيهما للوصل وعملا بالاصل
والخلف في فرق لكسر يوجد اي والاختلاف ثابت في تفخيم
راء فرقا تعالى فكان كل فرق وترقيقها لكسر يوجد في قافها فكذا
وجه الترقيق ان حرف الاستعلاء قد انكسرت سهولة المخرج لتحر

بالكسر المناسب للترقيق او لكسر يوجد في ما قبله وما بعده فيكون
وجه الترقيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين ولو سكن وقفا
لعروضه واما وجه التفخيم فضعف الكسرة بتقابل المانع القوي وهو حرف
الاستعلاء قال الداني الوجهان جيدان الترقيق وبه قطع مكي والقطع
وابن شريح وادعوا فيه الاجماع والتفخيم وبه قطع الداني والتيسير كذا
ذكره ابن المصر وقال الداني في غير التيسير والمأخوذ به فيه الترقيق نقله النويري
في شرح الطيبة فهو اولى بالعمل افراده بالتقديم جمعا وقال المصنف في نشره
والفاسي اجراء الوجهين في فرقة حال الوقف لمن امال هاء التانيث
ولا اعلم فيها نصا قلت وهو قياس مع الفرق لان الامالة فيها مع
ضعفها ليست محض كسرة فيضعف تاثيرها لانها وهي عارضة
حال وقفها واخف تكريرا اذا تشدد بالاشباع فيه وفيما قبله في
بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له والمعنى اذا كانت الراء مشددة فاخف
تكريرها قال مكي لابد في القراءة من اخفاء التكرير وواجب على القارئ
ان يخفي تكرير الراء فمتى فقد حصل من الحرف المشدد حرفا ومن المخفف
حرفين فقوله اذا تشدد فليس بقيد بل اما على سبيل الاهتمام والاعتناء
او من باب الحذف للاكتفاء والحاصل انك اذا قلت مثلا الرحمن
الرحيم فترك لسانك ان تضطرب بالراء بل احفظها من مخرجها
لئلا تكون لافظا في موضع الراء الواحدة المشددة براءات متعددة وهي
وفخم اللام من اسم الله اي من غير الله الا في قاعدة ورش لبعض

اللامات المخصوصة عن فتح او ضم بالنقل اى بعد احدهما لسعد الله
بفتح الدال او ضمها لبصلح مثلا على وفق النحل القراء ولا يبعد ان
يقرأ بالجر الحمل الاسم الجار والمجرور به انه تفخم بعد احدهما ثم الام اصلها
الترقيق عكس الراء عند اصل الخفيف فلا تفخم الا لموجب ومن ثم كان
المانع في الراء عن التفخيم والترقيق سببا لاحدهما في اللام فهي من اسم
الله تعالى ان زيد عليه ميم وصار اللهم اذا تقدمتها فتحة فخمة او ضمة
كذلك فانها تكون مفخمة نحو الله ربنا ابتداء وسبحان الله وصلا لما
قام عبد الله وقال اللهم وقالوا اللهم لمناسبة الفتح والضم التفخيم
المناسب للحفظ الله من التعظيم لكونه الاسم الاعظم عند الجمهور المعظم
فان تقدمتها كسرة مباشرة بان لم يكن بين الكسرة واللام حركة
اخرى وهي محققة غير محالة منفصلة اتصالا صوريا رسميا نحو لله
وبالله فان الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل
الجلالة او منفصلة عارضة ولازمة فانها تكون مرققة نحو لله
الامر واقسموا بالله وانى الله شكاع وبسم الله ومابفتح الله وقل
لله الحق ولم يذكر في النشر حكم ترقيقها احالة على اصلها او اكتفاء
بمفهوم منطوق حكمها على ما هو المعتبر عندنا في الرواية وعند الشافعي
حتى في ادلة الدراية ثم هذه اللام ان وقعت بعد ترقيق حال
عن سبب الكسرة فهو على تخييره نحو بيشر الله في قراءة غير ورش او بعد اماله
كبرى اى محضة وذلك في قراءة السوسي فوجهان نحو حتى نرى الله

جهرة

جهرة التفخيم وبه قرأ ابو العباس والترقيق وبه قرأ عبد الباقي والاول
المصر مما يؤيد الاول فتامل ثم اعلم ان اجتماع اللامين على اربعة
اقسام مرققتين نحو على الذين ومفخمتين نحو اضل الله في قراءة ورش
عند بعضهم ومرققة ففخمة نحو اضل الله ومفخمة فمرققة نحو وظللنا عليكم
الغمام في قراءة ورش فاعط كل ذي حق حقه خصوصا المختلفين لخوف
العبرية هذا وقيل انما فخمت اللام من لفظة الله فرقا بينه وبين سائر
اللامات ولعل مراده ان التفخيم انما هو لمجرد التعظيم وهو لا ينافي
ما ذكر من ان وجه تفخيمها فيما ذكر هو نقل الخلف عن السلف
وتوارثهم ذلك كابرا عن كابر من غير نكير مكابر وحرف الاستعلاء
بحذف همزة الوصل في الدرج وسقب حرف على انه مفعول مقدم لقوله
فخم ويجوز رفعه على تقدير فخمه نحو قول تعالى والقمر قدرناه على اقرأ
ثنتين ثم المراد بحرف الاستعلاء اعم من ان يكون منطبقا او غير منطبق
ولذا قال واخصصا بضم الصاد وبالف البدلة من النون المخففة
لانطباق بنقل الحركة والاكتفاء بها عن همزة الوصل وسقبه على انه
مفعول لما قبله اقوى صفة لموصوف محذوف والمعنى اخصص
حروف الانطباق بتفخيم اقوى من تفخيم سائر حروف الاستعلاء
نحو قال بالرفع وجوز نصبه والعصا بالالف لا بالياء كما في بعض
النسخ والحاصل انه امر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة
المجتمعة في ظلك فقط حص ضغط مثل قاتما والظالمين وخالدين

وصاد وقاف والصالين والغارمين والطامة والمر تخصيص
حروف الاطباق الاربعة من جملتها وهي الصاد والطاء المهملة
المهملتين ومعجمتين فبينهما عموم وخصوص اذ كل مطبق مستعلية
ولا كل مستعلية مطبقة فالخ بمثالين مثال الحرف الاستعلاء غير
المطبق وهو القاف في قال ومثال الحرف الاستعلاء المطبق
وهو الصاد في العصا قال ابن المص وتبعه غيره والالف واللام
للعهد اي العصا المذكور في قوله تعالى اضرب بعصاك الخ
وفيه بحث لا يخفى فان الحكم شامل له ولغيره ايضا من قوله تعالى
حكاية عن موسى قال هي عصاي وقوله تعالى فالقى عصاه وايضا
قوله تعالى وعصى ادم ربه فالصحيح ان اللام للجنس
الاستغراقي الشامل لهذا ولغيره من الواوي واليائي
واما صاد غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله والعصا اذ هو معطوف
على قال بكل حال نعم لو قال مع عصا بالالف واليا لطابق
اللفظ التنزيل وهو اوفق في مقام التمثيل واما قول زكريا
لكونه اقوى فلا دلالة على تقديره في المبنى فلا يتعدى ما فد منا
في المعنى غاية ان الباقي اقوى محذوفة على صدقول القائل
تمرون الديار اي تمرون بها ثم اعلم ان المقصود في اتيانه
المثالين المتقدمين نكتة بديعة وحكمة منيعة وهي ان الصاد
والمهملة مع قوتهما اضعف الاطباق لانهما مهموس والقاف

اقوى من باقي حروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشيين
من اختلاف احوالها الثلاثة اضرب عند ابن الطحان الاندلسي الاول
ما تمكن فيه النفخ وهو ماكان مفتوحا الثاني ماكان دونه وهو
المضموم والثالث ماكان دونه ايضا وهو المكسور وعند المصر على خمسة
ماكان بعده الف ثم ماكان مفتوحا من غير الف بعدها وهذان
النوعان مندرجان تحت جنس اول الثلاثة ثم ماكان مضموما ثم
ماكان مكسورا ثم ماكان مكسورا وبين الاطباق من احطت
مع بسطت والخلف بخلقكم وقع امر بيان صفة اطباق
الطاء من قوله تعالى حكاية عن الهدهد احطت بما لم تحط به
ومن قوله تعالى لئن بسطت الي يدك لئلا تشتبه الطاء
المطبقة المستعلية المجهورة بالتاء والمنفتحة المستفلة المهموسة
المدغمة كما هو اصل القاعدة في ادغام الحروف المتقاربة وكذا
الحكم في قوله تعالى فرطت في جنب الله ثم اعلم ان الاختلاف
وقع بين الائمة من المشايخ في ابقاء صفة الاستعلاء للقاف مع الادغام
في قوله تعالى الم نخلقكم من ماء مهين وفي ذهابها معه مع اتفاقهم
على الادغام قال ابن المصر وكلاهما جائزان وذهابها اول
وقال الناظم في كتابه التمهيد والاول مذهب مكي وغيره والثاني
مذهب الداني ومن والاه ثم قال قلت كلاهما حسن وبالاول اخذ
البصريين وبالثاني اخذ اكثر ميون واختيار الشيخ وفاقا للداني

وقال في النشر الادغام المحض اصح رواية واوجه قياسا اقول
ولهذا لم يلتفت الشاطبي الى هذا الخلاف اصلا ولعله اراد
بالقياس اجماعهم على ادغام القاف في الكاف للسوسي ادغاما
محضا مع وجود تحرك القاف وتعدد الكلمتين فمع السكون واتحاد
الكلمة بالاولى ثم اعلم ان الادغام على قسمين ادغام تام وهو ان
يدرج الاول في الثاني ذاتا وصفة مثل قالت طائفة وادغام ناقص
وهو ان يدرج الاول في الثاني ذاتا لا صفة وادغام احطت ونظائره
من قبيل الناقص وايضا فوق الطاء وضعف التاء بمنع الادغام الكامل
ولولا التجانس لم يسع الادغام اصلا لان القوي لا يدرج في الضعيف
في الضعيف بخلاف العكس نحو فامنت طائفة حيث اجمعوا فيه على الادغام
الكامل كما اجمعوا في احطت على الادغام الناقص ثم ما وقع في عبارة
بعضهم من اظهار القاف في نحو نخلقكم فذلك خطأ محض اللهم الا ان
يحمل على اظهار صفة استعلائها لا على اظهار الحرف ذاتها فعلم ان ما ذكره
ليس بادغام محض ولا اظهار محض بل حالة بينهما فهو بالاقتضاء اشبه
فيكون نظير ما قال الداني في ادغام حرف قبله صحيح ساكن غير
مدلا حقه مطبق مفصلا وانما وقع الخلاف في القاف دون الطاء
لان الاطباق اقوى من الاستعلاء فيجب ابقاؤه دون الاول واما
ما ذكره الرومي من انهم فرقوا بين اتبعت وتخلقكم بان في
اعطاء صفة الاستعلاء في الاول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة وفي الثاني

بلا زيادة القاف فلم نر في الكتب المبسوطة المنسوبة اليهم ولا سمعنا من
المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققنا وجوه القراءة لديهم ثم ما ذكره من
تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما فما لا يلتفت اليه ولا يعول عليه
ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب حيث استشكل
الادغام بان الاطباق صفة للمطبق ولا يبقى الا به فلو بقي الاطباق
مع الادغام للزم اجتلاب طاء اخرى لتدغم في التاء غير الطاء التي قبلها
بها وصف الاطباق وفي ذلك جمع بين ساكنين فاذا نحو فرطت بالادغام
ليس فيه ادغام اي حقيقة ولكنه لما اشتد التقارب وامكن النطق
بالثاء بعد الاول من غير نقل الى ما اطلقنا عليه الادغام مجازا لكون ذلك
النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجاربردي وغيره وفرق
بين الاطباق والغنة بان الغنة لا تتوقف على النون لانها من مخرج
غير مخرجه فان النون من الفم والغنة من الخشوم بخلاف الاطباق فانه
مع المطبق فاخراجه لا يتأتى الا به واما ما ذكره المعرب بقوله واجيب
بان القراء نصوا على ان في نحو فرطت تشديدا متوسطا مع بقاء صفة الاطباق
ولو كان على ما ذكره ابن الحاجب لم يكن فيه تشديد ولا يمتنع ابقاء صفة
الاطباق في الطاء فانما يمحض صوت الطاء لان الطاء لم يستكمل ادغامه
في التاء ولا يلزم اجتلاب طاء اخرى ولا جمع بين الساكنين وعلى هذا فقياس
على الغنة مستقيم اشتهى ولا تخف عاقبة من المصادرة بل عاقبة معارضته من
المكابرة ثم قوله اذا سكنت الطاء والتي بعدها تاء وجب ادغامها

ادغاما غير مستكمل بل يبقى معه صفة الاطباق لقوة الطاء وضعف التاء
فيتعين على المجود ان يوفيها حقها لاسيما اذا كانت مشددة نحو اطيرنا
وان يعطوف فيه ان المثالين الاخيرين ليسا مما نحن فيه بل من قبيل
ودت طائفة حيث اجمعوا على ان من اوردغام الكامل وان اصلها اتطيرنا
ويتعطوف فاعلا باعلال حقوق في ظلمها قريبة من باب ادغام الاضعف
في الاقوى ليصير مثلا في القوة بخلاف نحو احطت فانه من باب ادغام
الاقوى في الاضعف فيمتنع اذ الواجب فيه بالكلية وبه يحصل الفرق
في هذه المسئلة على القواعد العربية وقال بعضهم ومن العرب
من يبدل التاء طاء ثم يدغم ادغاما مستكملا فيقول احطت
وفرطت بطاء واحدة مشددة مدغمة قال شريح وهذا مما يجوز
في كلام الخلق لا في كلام الخالق عز وجل انتهى لان كلام الله
لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت عن رسول الله عليه السلام بالطرق
المتواترة في القراءات المشهورة واما في كلام المخلوقين فيتوسع
بكل ما جاء من اللغة وبهذا يتبين انه لم يرد في لغة ابدال الطاء
تاء وادغامها فيها فيجب الاحتراز عنها واحرص بكسر الراء
على السكون في جعلنا اي في لام نحو جعلنا اذ كل سكون لابد من
الحرص على بيانه وكذا الحركة الا انه خص لام جعلنا لطلا يبعد
مدغمة ولا متحركة فيخ يتغير المعنى باختلاف المبنى كالا يخفى ونحو
انزلنا وكذا قلنا مما فيه اللام كتنا وبعدها نون فيجب التحفظ

باظهارها

باظهار مع رعاية سكونها قال المصنف لانه يفعله بعض الاعاجم من قصد
فلقلتها قلت اللام ليست من حروف القلقلة فان حروفها قطب جد
لا حروف القلقلة كما توهم المعترض من الذهول والغفلة انعمت
والمغضوب مع ضللنا اي وكذا كن حريصا على بيان سكون نون
انعمت وميمها وعين المغضوب ولام الثانية من ضللنا فتحرزهن تحريكها
كما يفعله جهلة القراء فان ذلك من قطع اللحن عند العلماء وضللنا
بالضاد ثابت في القرآن عند قوله وقالوا اذا ضللنا في الارض وما
ظللنا بالظاء المثالثة فلم يوجد فيه مخففة ولا حاجة بالاتيان بها والقول
بتخفيفها للوزن ولا يفرنك كثرة النسخ عليها واشارة بعض الشراح لها
واقتصار المص على نون انعمت وتبعه الشراح والحكم يشمل الميم على سبب
التعميم نعم في مثل نون انعمت قال نون ساكنة بعدها حرف من حروف
الحلق يكتنون ومن امن ومنه وان هو وتخنون ومن حاد الله وينعق
ومن علم وينغضون وعذاب غليظ والمنخنقة ومن خوف ونحو ذلك
ثم لا يسكت على النون بسكتة لطيفة كما نهى عنه بعض الشراح اقلا بانها
وانها لاغنة فيها فان ذلك خطأ محض لا يفعله الا الجهلة من القراء
وفي معنى عين المغضوب وضعفا وبغيا وافرغ علينا واغنى ويغشى
وعلل المصنف التمهيد اظهار العين الكتة عند الشين من يغشى بقوله
لكما يقرب من لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة وخلص
الفتاح محذورا عصى اي بان

ومن صفة الانفتاح عند الاطباق في نحو محذورا عند قوله تعالى ان عذاب ربك كان محذورا وفي نحو عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا اشباع الذال بالفتحة في قوله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا والسين بالصاد في قوله تعالى وعصى ادم ربه فغوى فان كل من الذال والظاء من مخرج واحد وكذا السين والصاد وانما يتميز كل من الاخر بتميز الصفة فالذال والسين منفتحتان والظاء والصاد مطبقتان فينبغي ان تخلص كل واحدة من الاخر بالفتح الفم وانطباقه وما يترتب عليهما من ترقيق الاولين وتفخيم الاخيرين ولذا حكم كل حرف بما غيره اذا كانا متحدي المخرج ومختلفي الصفة ثم الضمير في الشباه المذكور كذا ذكره الشراح على سبيل اختيار كل منهم والاظهر ان ضميره راجع الى الفتح اي مخافة اشباه الفتح محذورا وعسى بالطباق محظورا وعصى ووجه الاظهرية ان محل الاحتياج في صحة العمل الى التقدير هو الشاذ دون الاول فتامل وراع شدة اي كائنة بخاف اي في خاف وبنا بالقصر على وقف حمزة في الجمزة لا في قال الرومي المضرورة كثر كم وشوق فتنا بالف الاطلاق او بابدال التنوين الفا وقفا على ما جا في لغة وراع من المراعاة والمفاعلة اذا لم يكن للمغالبة فهي للمغالبة وقال الرومي امر من الرعاية فيتوقع مساهلة حيث لم يراع فيه القاعدة المميزة بين المجرد والمزيد الفارقة للطالب المرير فامر بمراعات الشدة في الخاف والتا نحو تخلق وبتلو احصوها عندورودنا دارها نحو قوله تعالى ليكفروا بنعمتكم وتتوفيهم الملائكة

والتوفية وذلك لان الشدة تمنع الصوت ان يجري معها مع بنا تهاني موضعها فوبين فاحذر ان تتبعها ركاكة والحاصل ان لكل حرف ينبغي ان تراعى فيه صفاته المتقدمة من جهر وهمس وشدة ورخوة وغيرها بعد تمكينه من مخرجه فاحفظ هذه القاعدة الكلية وقس عليها الامثلة الجزئية ولو لم ينص عليها صاحب الجزرية هذا وقد قال في التمهيد اذا تكررت الكاف من كلمة او كلمتين فلا بد من بيان كل منهما لئلا يقرب اللفظ من الادغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى مناسككم وانك كنت على مذهب المظهر وكذا الحكم في تار تتوفاهم الملائكة واتقوا فتنة وشبه ذلك فتراعى الشدة التي فيها لئلا يصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس وربما جعلت سينا اذا كانت كتخوفنة وامثل عليهم ولذا رخلها سيبويه في جملة حروف الغلقلة وبتاكد المراعاة فيها اذا تكررت نحو تتبعها الرماة وتتوفيهم لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان وقال مكي في الرعاية هو بمنزلة الماشي يرفع رجليه مرتين او ثلاث مرات ويردها في كل مرة الى الموضع الذي رفعها منه قال المصري وهذا ظاهر الاثر ان اللسان اذا تلفظ بالتاء الاولى يرجع الى موضعه ليلفظ بالثانية وذلك وصعب فيه تكلف ولكن لا يتحقق ان قولا او فعلا مرات لان الكلام ليس في تكريرها ثلاث مرات كما نقل وليس فيه ما هو بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات بل مرتين الاول بل هو غير زائد اذ قد يوجد التكرار بثلث مرات لا في كلمة بل في كلمات متوالية كما في قوله تعالى

ستوفيهم الملائكة وصلوا وكذا قوله تعالى تتبعها الرادفة ولا يشترط اتباع المكرر
الثاني ان لا يكون بينهما فصل ولذا عد في امثلة المكرر قوله فتنة كما سبق
في كلام المص الا ان قوله وربما جعلت سببا اذا كانت كقوله نحو
فتنة فيه بحث اذ الظاهر المتبادر انها تصير ذلك اذا لم يراع فيها
صفة الشدة والهمس لاتحاد مخرجهما والتمييز بينهما باعتبار صفتهما
واما السين والدال فبينهما قرب المخرج والله اعلم ثم مما يجب الاعتناء
بالتلفظ حصوصا اذا كان بعد تعاطار كقوله نحو اقتطعون وتظهرا
ولا تطغوا ولا تظلمون ولا تظلمون واقول مثل وجنس ان سكن
ادغم كقل رب وبل لا وابن امر من الابانة بمعنى الاظهار ومتعلقه
سباق في البيت الآتي وموافقة الحركة فيما قبل النون من قبيل
التزام ما لا يلزم في شعر العرب وان التزامه العجم والضمير المستكن
في سكن راجع الى الاول في قوله اولى بالتثنية المضاف الى مثل وجنس
وحذف نونه بالاضافة ونصبه بالياء على انه مفعول مقدم لقوله
ادغم واما قول الرومي في بيان اعرابه من ان اولى مبتدأ مضاف
الى مثل وجنس عطف على مثل وان سكن جملة شرطية جزاؤها
ادغم والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ فخطأ فاحش لانه لو كان مبتدأ
لرفع بالالف وقيل اولا جنس وكانه تصحف عليه كتابة ايا بقراءة الالف
والفعلان الشرطيان مشوشان بل لا مثال المثلين وقل رب مثال الجنسين
وقول زكريا ولو سكونا عارضا انما يتم في الادغام الكبير كما قرأ به

السوسي والظاهر ان المص اراد به الادغام المتفق عليه
من الادغام الصغير ثم اعلم ان الحرفين اذا التقيا بان لا يكون
حاجز بينهما اما ان يكونا مثلين بان اتفقا مخرجا وصفة كالباء
والباء والتاء والتاء والياء والياء واما ان يكونا متجانسين
بان اتفقا مخرجا واختلفا صفة كالدال والطاء والتاء وكذا
الذال والظاء والثاء واما ان يكونا متقاربين بان تقاربا
مخرجا او صفة كالدال والسين والتاء والثاء والضاد والشين
فاذا عرفت ذلك فاعلم انهم اختلفوا في اللام والراء والنون
انها من مخرج واحد وهو مختار الفراء من النحاة ولكل واحد منها
مخرج على حدة الا ان بينها قرب المخرج وعليه الجمهور من النحاة
وهو مختار سيبويه واختاره المصر شيخنا الشاطبي لكن
كلامه هنا خلاف ما سبق عنه اولا فانه جعل اللام والراء من
قبيل الجنسين فلو قال وقرب موضع جنس لشمل اللام وحينئذ
كان يعبر بالشاطبي في ادغام المتقاربين واما ما اعتذر عنه
المصري بقوله ولعل المص نظر الى ان التقارب داخل في المجانس
بخلاف عكسه فلا يصح للاتفاق على عكسه والحاصل انه اذا
التقى المثلان والجنسان وسكن الاول منهما ادغم الاول
في الثاني نحو بل لا يخافون وقل لهم وهل لكم وقل رب وبل ران
عند من لم يسكت على اللام بخلاف بلا خلاف وكذا سائر الحروف

نحوكم من قريه واذهب بكتابي فارجت بمارتهم واثقلت
دعوا الله واشالها ثم اعلم ان ما ذكره المصنف في المثلين فهو
على عمومه عند جميع القراء واما ما اطلقه في المتجانسين فليس
على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق الاراء فان منها ما اتفقوا
عليه ومنها ما اختلفوا فيه كما يعرف مما ذكره الولي العراقي ان
حروف قربت مخارجها من جملتها الراء عند اللام عكس ما ذكره
المصنف من ادغام اللام في الراء فانهما مع كونهما من المتجانسين
او المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف في الذي
قبل الاول فتامل نعم اذا كان الاول من المثلين حرف
مد فانه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو كما اشار اليه في قوله
وابن في يوم بترك التنوين ضرورة مع قالوا دهم فان اية
المدية من نحو في يوم كان مقداره خمسين الف سنة ونحو الذي
يدسوس والواو المدية من نحو قالوا دهم فيها يختصمون ونحو
أمنوا وعملوا الصالحات في مثلها المعنى الاعم اذ لا تقصر المدين
حتى يقال لا يدغم فافهم ولذا قالوا في التسهيل محافظة على المد
لكنه يجب بالادغام بخلاف ما اذا كان الاول من المتماثلين
حرف لين فانه يدغم كما داخل تحت حكمه العام نحو اودوا نظر
فقوله ابن يجب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة منع البيان
واما قول الروضي اللهم الا ان يكون المتماثلين او المتجانسين

حرف مد فغير صحيح ثم قوله وقل نعم سبحه لا تزغ قلوب فالتقم
استثنا من ادغام المتجانسين فيجب اظهار اللام الخ
عند النون نحو قل نعم مع انهما متجانسان او متقاربان لان النون
لا يدغم فيما ليس مما ادغمت هي فيه من حروف يرملون كذا اطلقوه
ومرادهم سوى النون واما قول الروضي ولم تدغم اللام الخ
في النون مع تقاربهما او تجانسهما بناء على ان النون لما لم تدغم فيها
ما يدغم في اللام من الحروف كاليم والباء والواو حصل بين اللام
والنون وحشة ونفرة بذلك فلم يدغم اللام فيها الا ما روى
عن الكسائي من ادغام هل وبل خاصة في الادغام الصغير
نحو بل نتبع وهل ثنبئكم انتهى فهو ظاهر لان النون تدغم في اللام
كما تدغم في الميم والواو والياء كما في باب احكام النون الخ
قال الناظم في التمهيد فان قلت لم ادغمت اللام الخ
في نحو الناس والناس واظهرت في قوله تعالى قل نعم وكل منهما
واحد قلت لان هذا فعل قد اعل بحذف عينه فلم يعل ثانيا
بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة اجحاف وال حروف مبنى
على السكون لم يحذف منه شئ ولم يعل بشئ فلذلك ادغم
الا ترى ان الكسائي ومن وافقه ادغم اللام من هل وبل في نحو
قوله تعالى هل نعلم وبل نحن ولم يدغمها في قل نعم وقل بقالوا
وكذا يجب بيان الهاء الخ عند الهاء في قوله فسبحه

القاعدة ان الحلقي لا يدغم في ادخل فيه والهاء ادخل من الحاء بخلاف
الهاء في الهاء نحو ما ليه هلك وانما حق الناظم بيان فسبحوا ظلما
رة لان كثيرا من الناس يقع في ادغامه بناء على قرب المخرجين
ولا يعلمون الحاء اقوى من الهاء والقاعدة ان الاقوى لا يدغم
في الاضعف وكذا يجب بيان العين عند القاف في قوله تعالى
ربنا لا تزغ قلوبنا قال ابن المصنف لتقاربهما قال الغين حلقية
والقاف لهوية وفيه ان بينهما قرب المخرج فلا بناني تقا
يرهما فالاولى ان يقال لان حروف الحلق بعيدة من الادغام
لصعوبتها وقد ذكر المصنف في التمهيد ان العين اذا لقيت حرفا
حلقيا وجب بيانها نحو ربنا افرغ علينا وابلغه وكذلك القاف
نحو لا تزغ قلوبنا لان مخرج الغين قريب من مخرج العين
قبله والقاف بعده فيخشى ان يتبادر اللفظ الى الاخفاء
والادغام انتهى وكذا يجب بيان اللام عند التاء في
قوله تعالى فالتقمه الحوت لبعد مخرجهما وهو بناني الادغام
واما ادغام لام التعريف في التاء فلكثرة استعمالها ولعل
هذا وجه استثنائها اللام يشتبه بها ويجري عليها حكمها وبهذا
يفرق الصابيين قل نعم وبين النعيم ثم الفرق ايضا باعتبار
ان التقى كلمة واحدة فيحصل بادغامها اجحاف بالبنية
ولا كذلك في كلمتين من التوبة ثم الحروف من حيث هي قسمان

قمرية

قمرية وشمسية وكل منهما اربعة عشر حرفا فالقمرية
يجمعها قولك ابغ حجك وخف عقيمه فيظهر لام التعريف
عندها والشمسية ما عداها ويدغم لام التعريف فيها وقد نظم
الحروف القمرية بعضهم في اوائل قوله الابل وهو يروى
خبر حديث من جلا عن فؤادي غمه قد كشفت هما وامثلته
الاحد البر الولي اليقين الخبير الحليم المؤمن الجليل السلم الفتاح
الغفار القهار الهادي وشمسية شمسية وقمرية من باب
نسبة الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقمر وسبب الاظهار
في الاول تباعد المخرجين وسبب الادغام في الثاني تقارب
المخرجين وان تقاربا في غير اللام للتماثل فيهما ثم الادغام
عبارة عن خلط الحرفين وادخال احدهما في الآخر ما خوذ
من ادغام اللجام في فم الفرس فيصير ان حرفا واحدا مشددا
يرتفع اللسان عنه ارتفاعه واحدة ويوزن حرفين فصار
الشدة الامتزاج في السمع كالحرف الواحد والاظهار حرفا
في الحقيقة وعوض عنه التشديد وهو حبس الصوت في الحرف بعنف
وليس التشديد عوضا عن الحرف المدغم بل فائدة من الاستيفاء في النطق
فانك اذا صغيت الى لفظك سمعت كلاما مشددا ينتهي
الى مخفف فقول بعضهم هو ان يرتفع لسانك بالحرفين دفعة
واحدة انما يصح على سبيل التقريب لان النطق بالحرف

بالحرف المدغم ناطق بحرفين اولهما ساكن وثانيهما متحرك
وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عود اللسان الى المخرج الاول او مقاربه
فاختار العرب الادغام طلبا للخفة لان النطق بذلك اسهل
من الاظهار كما يشهد به الحس والمشاهدة ولذلك شبه الخفاء الاظهار
بمشي المقيد لان اللسان اذا نطق بحرف وعاد الى مثله او الى
مقاربه يكون كالراجع الى حيث فارق اوالى قريب من حيث فارق
وشبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين وكيفية ذلك ان يصير
الحرف الذي يراد ادغامه من جنس الحرف الذي يدغم فيه اذا لم يكونا
مثلين في اصل الخلقة فاذا مثله حصل حينئذ مثلان واذا حصل مثلان
وجب الادغام حكما اجماعيا فان جاء ففي بقاء صفة من صفات
الحرف المدغم فليس ذلك الادغام بادغام صحيح بل هو اخفاء صريح كما
سبق تحقيقه واما الاظهار فهو عبارة عن ضد الادغام وهو ان يؤتى
بالحرفين المميزين جنسا واحدا منطوقا قابلا واحدا منهما على صورته مستوفيا
بكل صفته مخلصا الى كمال بنيته ويحترز عن ادغام نحو اخرج قومك
بسبب مخرج الجيم عن القاف ثم اعلم ان دال اذ وذال قد وتاء التأنيث
الكلمة ولام فعل وبل لا شكال في ادغامها عند اجتماعها لامثالها
واما عند تجانسها ومتقاربها ففي اكثرها خلاف بين القراء كما بينه
الولي الطيبي وفي بعضها وقع اتفاق لهم لابد من معرفتها فقلت
نظما على منوال كلام ان ظلم يمكن ان ينظم في سلكه وادغم ذال

(ذال اذ في الظا

اذ في الظا وذال قد بعينه في ان وتاء تأنيث بدال وبطا ولام هل
وبل كذا عند الرا والامثلة اذ ظلموا انفسهم وقد بين لكم والثقلت
دعوا الله وقالت طائفة وبل ران وهل رايتم وهذا التمثيل غير موجود
في التنزيل والضاد باستطالته ومخرج بالاشباع والضاد منطبق
ويجوز رفعه والعامل فيه قوله ميز اي ميز بصفة استطالتها
وباخراجها من مخرجها من الظاء فان الضاد من حافة اللسان
والظاء من راس اللسان وطرفها يجذف المهوة على قاعدة
حمزة لا كما قال الرومي انه للضرورة وضميره راجع الى الكل والتانيث
باعتبار المعنى وهو الجملة او الى الظاءات ثم الاستطالة هي الامتداد
من اول حافة اللسان الى آخرها كما قاله الجعبري وقد اقترن الضاد
بالاستطالة حتى تتصل بمخرج اللام لمجاورته من فوق لطرفه والاطباق
وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله والسنة الناس مختلفة فمنهم
من يخرجه ظاء ومنهم من يخرجه دالا مهملة او معجمة ومنهم من يخرجه
طاء مهملة كالمصريين ومنهم من يشمه زايا ومنهم من يشوبها بالظاء
المعجمة لكن لما كان متميزا عن الظاء ومشكلا بالنسبة الى غيره
امر النظم بتميزه عنه لفظا ثم بين ما جاء في القرآن بالظاء لفظا
والمعنى ان جميع موارد الظاءات المثالة وهي تسعة وعشرون ظاء
من الكلمات الواردة في القرآن مجموعة باعتبار اصولها في
الآيات الستة الآتية واما فروع ذكرها في سبعة ابيات فقط فلذا

وانما ضبط الظاء لكونها اقل من الضاد فهو اقرب الى ضبط المراد
ويتعلق بيحيى قوله في الطعن ظل الظهر بفتح الاول وكسر الثاني وضم الثالث
عظم الحفظ بضم العين ايقظ وانظر بفتح الهمزة وكسر الثالث
منها عظم ظهر اللفظ بفتح العين والظاء الاولى وحذف العاطفة
غالبا للضرورة فالطعن مصدر في قوله تعالى يوم ظعنكم وهو بفتح
العين لنافع وابن كثير وابي عمرو معناه الرحلة من مكان الى اخر
ضد الاقامة وباب الظل جميعه كيف ما تصرف واول ما جاء منه
في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا وقع منه في القرآن اثنان
وعشرون موضعا والصواب اربعة وعشرون منها اثنان في
البقرة وهي قوله تعالى وظللنا عليكم الغمام وقوله في ظلل من الغمام
وكان ابن المصرومن تبعه في عدا اثنين وعشرين فعل عن موضعين
في البقرة بدليل قولهم واولها في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا
ومنه الظلة كانه ظلة في الاعراف ويوم الظلة في الشعراء ومنه قوله
تعالى في ظلل على الاراءك بضم الظاء وفتح اللام كما قرأ به حمزة
والكسائي ومنه قوله وظللنا عليهم الغمام وقوله في ظلل من الغمام
وكان ابن المصرومن تبعه في عدا اثنين وعشرين فعل عن موضعين في
البقرة بدليل قولهم واولها في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا ومنه
الظلة كان ظلة في الاعراف ويوم الظلة في الشعراء ومنه قوله
في ظلل على الاراءك بضم الظاء وفتح اللام كما قرأ به حمزة والكسائي

ومنه

ومنه قوله وظللنا عليهم الغمام وباب الظهر وهو وقت انتصاب
النهار في سورة النور حين تضعون ثيابكم من الظهيرة وفي سورة
الروم حين تظهرون اي تدخلون في الظهيرة وباب العظم بمعنى العظمة
كيف ما تصرف منه واول ما جاء منه في القرآن ولهم عذاب عظيم
وقع منه في القرآن ولهم عذاب عظيم ووقع في القرآن ساء ما
صنع وباب الحفظ وما تصرف منه واول ما جاء منه في البقرة حافظوا
على الصلوات ووقع في اثنين واربعين موضعا وقال المصري في اربع
واربعين واسقط من اللفظة هذا النوم ليس في القرآن منه
في الكهف وتحسبهم ايقاظا وهم رقود وباب انظر وهو الانتظار
بمعنى التأخير والامهال وقع منه في القرآن اثنان وعشرون
موضعا اولا يخفف عنهم العذاب وهم ينظرون كذا ذكره
ابن المعلم وتبعه غيره الا ان يحتمل ان يكون صيغة المجهول من الانظال
وان يكون من النظر كما فسرهما قال المتفق عليه قال انظرني
الى يوم يبعثون ومن المختلف فيه قوله تعالى انظرونا نقتبس
من نوركم فقراء حمزة من الانظار والباقون من النظر ثم اعلم ان
مادة النظر والانظار والانتظار متحدة في اصل اللغة والاختلاف
انما هو بحسب الابواب الواردة وانما غاير المصنف بينهما للايضاح
لا سيما وهو قد خفي على بعض الشراح وباب العظم وقع في اربعة
عشر موضعا جمعا وفرادى قال المصري خمسة عشر واوله وانظر

الى العظام في البقرة وباب الظهر من الارمى كقوله تعالى وراء ظهورهم
اول ماجاء في البقرة وفي غيره كقوله تعالى لتستووا على ظهوره ووقع منه
في القرآن اربعة عشر موضعا وقال المبرد ستة عشر واما قول خالد وقع
في القرآن بموضع واحد فخطأ فاحش واللفظ لم يجئ منه الا حرف
نقاق ما يلفظ من قول ظاهر بكسر الهاء وسكون الراء ضرورة
او تنزيلا للموصل منزلة الوقف وقد يكسر على ارتكاب زحاف لظلى
سواط بالجر غير منون كظلم بالتنوين مجرورا فظلى فعل ماض من الظلم
والف للاطلاق وفي نسخة ظلى بضم فكون فالف مبدل من التنوين
وقفا ونصبه على الحكاية اغلظ بضم الهمزة واللام ظلام بفتح الظاء
وكسر الميم ظلفر بالتنوين مجرورا استظرفها بالالف كوقف حمزة
لا قصر للوزن كما قيل والمعنى ان كل ما جاء من لفظ ظاهر وهو ضد الباطن
وهو ستة وتأتي بمعنى العلو وهو ثمانية نحو ليظهره على الدين كله وبمعنى
النصر واللعون نحو تظاهرون عليهم بالاثم والعدوان فجيعة بالفاء
ونحو ذروا ظاهر الاسم في الانعام وهو اول ماجاء ونحو قوله تعالى
وان تظاهرا عليه وبمعنى الاطلاع ايضا نحو اظهره الله عليه فلا يظهر
على غيبه احدا كذا ذكره شارح والظاهر انها متعدية بالظهر فتدبر واعرب
زكريا وبمعنى الظفر وقع منه في القرآن ثمانية مواضع في براءة كيف
وان يظهروا عليكم وقوله في الكهف انهم ان يظهروا عليكم وقوله
تعالى في التحريم واظهره الله انتهى ومن غرابته ادخال مافي التحريم

في سلك

في سلك ما تقدم وفرق من ان اظهره هنا بمعنى اطلعه لا بمعنى
اظفره ولا بمعنى ظفر كما يدل عليه تعدية الاولين بعلى وتعدية الاخير بنفسه
في المفعول الاول فتأمل قال ابن المصاوظاهر مشترك بين هذا المعنى
وبين الذي بمعنى الاظهار الذي هو الخلاف انتهى وتبعه الشراح وتأول
الظاهر ان الظهار من مادة الظهر لا من مادة الظاهر لان الظهار
هو ان يقول الرجل لامرأته انت علي كظهر امي وقد جاء في موضع الاحزاب
وموضعين من المجادلة معل بيان واختلاف قراءتها كتب الله عليه فيها
ثم اعلم ان الظهر والبطن مادتها متحدة مع الظاهر والباطن في الحقيقة
بحسب اصل اللغة على احتمال ان ايهما هو الاسبق منهما الا انه ما غاير التام
بينهما وجب على الشراح ان يتبعوه فيما بينهما وبابه لظى في سورة المعا
رج فلا انها لظى وهي اسم من اسماء جهنم او طبقة من طبقاتها وفي الليل
فانذرتكم نارا تلظى اي تتلهب وتتوقد فهذا يدل على ان اصل هذه
المادة بمعنى الاشتعال الذي هو من الصفة اللازمة للنار واما قول ابن
المص ومن تبعه من الشراح ان اصل اللزوم والاطلاع يقال لظ بكذا
اذا لزمه ولاح به ومن قوله قوله صلى الله عليه وسلم الظوا بيا ذا الجلال والاكرام
اي الزموا انفسكم والهجوا بكثرة الدعاء بهما وسميت جهنم بها لمزومها
العذاب على من يدخلها قال تعالى وما هم بخارجين منها اجارنا الله
وابعدنا عنها انتهى خطأ ظاهر لان مادة لظى والفاظ مختلفتان
اذ الاول معتل اللام والثاني مضاعف بلا كلام واما قول المبرد الا

ان يكون من باب ما ابدل منه احد حرفي التضعيف ياء نحو تمطى
في قول من جعل اصله تمطط فغير مستقيم اذ الصحيح في القاموس من ان
اللظى كالفتى النار او لهبها او لغلبت كرضي والتظت وتلظت لهبت
هذا في المعنى وذكر في الاجوف ان اللفظ المزوم والمالح والظ لازم
ودوام انتهى فافترق في المبنى والمعنى فلا يصح وضع احديهما مكان الاخرى
واما مطله بمعنى مده وتمطط تمدد وكذا مطل بالقوم مد بهم في السير
وتمطل النهار وغيره امتد وطال كذا في القاموس ايضا فاتحد معنى وان اختلف
مبنى فصح ابدال احدى الطائيين كما في تقضى بمعنى تقضض بحذف الاول
قاس واما شواظ في سورة الرحمن يرسل عليكما شواظ الآية من نار وهو لهب
لا دخان معه وقيل معه دخان وقرأ الكسائي بكسر شينه واما ياء والكظيم
وهو اجتراع الغيظ وابتلاع الغضب وعدم اظهاره باحتماله وترك المؤاخذة
به فوقع منه ستة الفاظ او لها في آل عمران والكاظمين الغيظ واما
باب الظلم وهو وضع الشيء في غير موضعه او التعدي في حق غيره او على
نقص فوقع منه ماشان وثنان وثمانون موضعا اولها في سورة البقرة
فتكونا من الظالمين واما الغلظة ضد الرقة وما تصرف منها فثلاثة عشر
موضعا اولها في آل عمران غليظ القلب واما الظلمة وهو ضد النور
فوقعت في مائة موضع كذا ذكره ابن المقص وتبعه ذكريا في شرحه
الرومي والمصري في ستة وعشرين موضعا وهو الصواب الظاهر فتفهم
وتركهم في ظلمات لا يبصرون واما الظفر بشتين ويجوز اسكان الفاء

لغة وقرئ بها فليس الا في سورة الانعام كل ذي ظفر والا فقد قرئ
شاذا بالسكون وهو لغة كما في القاموس قال ابن المقص واتباعه وسكن
ان ظلم الفار ضرورة يعني وقع في القرآن بضم الفاء وقال الروم ولم يقصد
ذكرها في القرآن بعينه بل قصد الاشارة الى ذلك انتهى وبعده لا يخفى
واما باب الانتظار وهو الارتقاب المنثى فاربعة عشر موضعا اولها
في الانعام قل انتظروا انا منتظرون واما الظمأ وهو العطش فثلثة
احرف في آخر براءة لا يصيبهم ظمأ وفي طه وانك لا تظمؤا فيها
وفي النور بحسبه الظمآن ماء الظفر ظفا بالنصب حكاية كيف جاء
بالقصر ضرورة وهو قيد للشاء او لقوله وعظ وهو بفتح وسكون وفي
اصل ابن خالد وعظ بواو اللطف وكسر العين على انه امر حاضر ضبط
الردي بفتحتين على انه فعل ماض سكن آخره ضرورة من العظة
والوعظ بمعنى التذكير والنصيحة سوى بكسر السين ويجوز ضمه مقصورا
ايضا وفتحه ممدودا وهو استثناء منقطع اي لكن عضين بالضاد ما
سيأتي من باب المراد ظل النحل اي ظل عائن فيها ظرف بحذف
العاطف اي وفي ظرف وفي النسخة بالنصب على الحكاية او على
نزع الخافض سواء بالقصر على لغة وقراءة حالة كونها في السورتين
مستويتين وهو قوله تتفيأ ظله وجهة سواء في الصورتين وجعل
الردي ظرفا نصبا على انه مفعول سوى بناء على ان فعل بمعنى
ساوى اي لفظ ظل الواقع في سورة النحل ظل الواقع في الظرف بمعنى ساواه

في الشاطبة بالظاء ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبنى والتعسف في
المعنى والغريب انه اتى بهذا المعنى العجيب وهو ان سواء في المصراع الثاني
بمعنى العدل ثم اعترض على ابن المص بقوله ولا حاجة الى حمل الثاني على الفتح
ثم العذب على قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف اما الظفر فمن
الظفر بفتحتين بمعنى الفوز والنصر فليس الا في سورة الفتح من بعد ان اظفركم
واما باب الظن بمعنى ترجيح احد الامرين او الشك ومنه قوله تعالى
وظننتم ظن السوء وقد يطلق على اليقين ومنه قوله تعالى فظنوا انهم
مواقعوها وخديا في بعض النسخ كما في الشاطبتين فكيف ورمانيا
او مضارعا او وصفا او مصدر فهو بالظاء واول ما جاء منه في البقرة
الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وعبارة ابن المص موهمة انه بمعنى التهمة
وليس كذلك فان هنا بمعنى العلم اليقين لا بمعنى الحسبان والتخمين فانه
لا ينفع في امر الدين ثم اعلم ان اصلاح الفقهاء ان الظن هو الراجح في
امرين سواء استويا او رجح احدهما على الآخر واما عند المتكلمين فالظن
تجويز امرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن تجويز امرين احدهما ارجح
من الآخر والمرجوح هو الموهوم ووقع منه في القرآن سبعة وستون
موضعا واما باب الوعظ بمعنى التخويف من العذاب والترغيب
في الثواب فكلها باعتبار جميع ما يتصرف منه بالظاء تسعة مواضع
كذا قيل والصواب خمسة وعشرون واول ما جاء منه في البقرة وموعظة
للمتقين لكن قوله تعالى في سورة الحجر الذين جعلوا القرآن عضين

ليس منه فانه بالضاد بلا خلاف وهو جمع عضة على انه اصلها عضهة
ثم حذفت الهاء الاصلية كما في شفاه بدليل انها تجمع على عضاه مثل
شفاه واما عضوة ثم حذفت الواو فعل الاول معناها الكذب والبهتان
وعلى الثاني معناها التفريق اي فرقوا فيه القول وقالوا هو شعر وكهانة
وسحر او متفرقين فيه فامنوا ببعضه وكفروا ببقيته وقال ثاني عطفيه
جمع عضة بمعنى جزء من الشيء ومنه اعضاء الانسان وقال زكريا بمعنى
فرقه واما باب ظل اذا كان بمعنى دام وصار فجاء في تسعة مواضع اما
استوعبها المص ففي النحل ظل وجهه ومثله في الزخرف قال ابن المص
والى المثلية اشار بقوله سواء اصله سواء بالمد ففصل فيه فاصل حمزة
وهشام فيه في حالة الوقف يعني من حذف الهمزة وتجزئة الله والقصر
قال اليمني اي سواء في كونهما بالظاء وغيرها بالضاد كقوله تعالى وقالوا
اذا ضللنا بمعنى غبنا ومنه قالوا اعنا ولا يضل ربي ولا ينسى وكذا
الضلالة بمعنى الهلاك كقوله تعالى ان المجرمين في ضلال وسعر او
بمعنى البطلان كقوله تعالى الذين ضل سعيهم واضل اعمالهم او بمعنى
التحير كقوله تعالى ووجدك ضالا وقال خالد ولكونهما بمعنى شار
الى ذلك بقوله سواء القول الصواب انه اذا كان التركيب في الحقيقة
مستويا بحسب المبنى والمعنى فقال سواء والى صلى ان سوى الاول
مقصور من اصله وسوى الثاني ممدود لكن قصر للوزن وقال الزمخ
سوى اذا كان بمعنى غير كما في آخر المصراع الاول او بمعنى العدل كما في

فى آخر المضارع الثانى يكون فيه لغتان ان ضممت السين او كسرت
قصرت فيهما جميعا وان فتحت مددت ولا بد ان يحمل ضمها على نعم
او على اكسه فيهما ليتعادل الكلام قلت الصواب ان الاول مكسور
او مضموم والثانى مفتوح المديد به المصدر بمعنى التسوية او يقصد به
الوصف اى مستو كقوله تعالى سواء عليهم او اريد به الفعل الماضى كما
اختاره الرضى على ما سبق بل يترتب على مختاره ان يكتب سوى
بالياء وكما لا يخفى على ارباب الرسم بالمبنى ولا يبعد ان يقال المراد به
سووا واريد بظل فى الموضعين معنى دام او صار فانه بالظاء المشالة
لا ممالة واما قول ابن المعز والنحل فى البيت محفوض وزخرفا منصوب
وكلاهما على الحكاية فبعد محمول على ما عنده من الرواية والا فمجرور
جر النحل على الاضافة مع وجه الحكاية يحتاج الى تكلف فى مقام الدراية
رزقنا الله الهداية فى البداية والنهاية وظلت ظلتم وبروم ظلوا
كالجحد ظلت شعرا تظل باشباع اللام وقصر همزة شعرا يعنى
الثالث من ظل بمعنى دام فى سورة طه الى الهالك الذى ظلت
عاكفا والرابع فى سورة الواقعة فظلتم تفكهون واصلهما
ظللت وظللتم باللامين فحذف الثانى منهما تخفيفا والخامس فى الروم
لظلوا من بعده يكفرون والسادس فى الحجر فظلوا فيه يعرجون والية الثانى
المص بقوله كالجحد والسابع فى الشعراء فظلت اعناقهم والثامن فيها
فنظل لها عاكفين والتاسع فى الشورى فيظللن رواكد على ظهره والية

اشار بقوله يظللن محظورا مع المحتظر بكسر الظاء وكنت ظنا
وجميع النظر يجوز فى لفظ جميع انواع الاعراب والجر اظهر فدبر
واما باب الحظر بمعنى المنع والحجر فمنه فى القرآن حرفان اولهما فى سبحان
وما كان عطاء ربك محظورا والثانى فى القمر كهشيم المحتظر
اى كالنبات اليابس المنكسر والمحتظر صاحب الحظيرة اى كانوا
كهشيم بحمو صاحب الحظيرة وهى تعمل للغنم من اغصان شجر ونحوه
يمنعها البرد والريح ويمنعها من الخروج ودخول غير غيرها او قيل اتخذ
حظيرة على زرعه يمنع الداخل وما عداها من الضاد لانه من الحضور
ضد الغيبة واما الفظاظة وهى الجفاء والغلاظة فنى القرآن
موضع واحد فى آل عمران ولو كنت فظا ولم يذكره ابن المص وليس منه
قوله تعالى لا انفضوا من حولك وقوله انفضوا اليها اى تفرقوا واما
باب النظر بجميع انواع تصرفه فستة وثمانون موضعا اولها قوله تعالى
فى البقرة وانتم تنظرون ولكن استثنى منه ثلاثة مواضع قد نبهوا انها منه
فى باب النظر بقوله الا بويل هل واولى ناضرة اى الا قوله تعالى ناضرة
النعيم فى سورة ويل للمطففين وقوله سبحانه ولقيهم نضرة وسرورا
فى سورة هل اتى على الانسان وقوله وجوه يومئذ ناضرة الى ربها
ناظرة فى سورة القيمة فان هذه الثلاثة بالضاد من النضارة وهى
الحسن والبهجة ونضر كفرح وفرح ونضر بمعنى نعم والتشديد للتعدية
او للتكثير وروى بهما حديث نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها

فادرها كما سمعتها واحترز بالاولى عن الثانية وهو قوله تعالى الى ربها
ناظرة فانها بالفاء ثم النظر بالفاء سواء كان بمعنى الروية نحو انتم
تنظرون وتريهم ينظرون اليك وهذا يتعدى بالى او بمعنى الفكر
لكنه متعد بفى نحو قوله او لم ينظروا فى ملكوت السموات فتعدل زكريا
وجميع النظر بمعنى الروية ففيه نظر والغيظ الا الرعد وهو فاحرة
اى وجميع مواد الغيظ وهو غضب كائن للحجر واصل فوران حرارة
القلب فوقع منه فى القرآن احد عشر موضعا واولها فى آل عمران
عضوا عليكم الانامل من الغيظ وبشبه هذا اللفظ فى المبنى لكنه
مغاير له فى المعنى حرفان احدهما فى سورة هود وغيض الماء وثانيهما
فى سورة الرعد وما تغيض الارحام وما تزداد فكلاهما بالضاد
لان معناهما النقصان وهو لازم متعد لا من الغيظ فانه
باستثنائهما منقطعا الا الرعد وهو اى ليس الواقع فيهما
من هذا الباب فان ضادهما فاحرة او حال كون ضادهما فاحرة لاظهاء
مثالة فالمعنى قصر الف ظائهما فصارا ضادا فى تلفظهما وذلك
لان الضاد بخط الكوفى لابد لها من الف قصيرة دون الف الظاء
فانها طويلة فى الكتابة تفرقة بينهما فى الكلمة المركبة واما بخط غيرهم
على حسب العرف فالفرق بينهما بزيادة المركز فى الضاد وتركها فى
الظاء كما لا يخفى على عارف تحقيق حروف الهجاء واما ذكره الرازى
من ان الناظم عبر عن معنى النقصان بالقصور فقصور عن درج المعنى

ودرك المعنى

ودرك المعنى واما قول زكريا فاحرة عليها فاشار الى ان القصر
بمعنى الحصر اى النفى منحصر فيهما ومقتصر عليهما والحظ لا الحصن الجر
فيهما ويجوز الرفع خصوصا فى ثانيهما على الطعام اى وباب الحظ
بمعنى النصيب فسبعة الفاظ اولها فى اول عمران يريد الله الا يجعل
لهم حظا فى الآخرة ويشبهها فى المبنى ويخالفها فى المعنى ثمانية احرف
لا رابع لها الاول قوله تعالى ولا يحض على طعام المسكين فى
الحاقة والثانى قوله تعالى ولا تحاضون على طعام المسكين على
وجوه قراءة الثلاثة فى سورة الفجر والثالث ولا يحض على طعام المسكين
فى سورة الماعون فانها من الحض بمعنى التحريض على فعل الشئ واللام
فى الطعام للجنس او الاشارة الى ما فى القرآن تلويحا او المعوض عن الضمير
اليائى على طعام المسكين اذا اريد به ذكر ما فى القرآن تصريحا والاول
اظهر فتامل فتدبر وفى ضنين الخلاصى باثبات الياء كقراءة
ابن كثير فى تخباقى وداقى ولا يبعد ان يكون باشباع كسرة الميم بعد
حذف تنوينها اى وفى قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين
فى سورة التكوير المكتوب فى مصحف الامام بالضاد وخلاف القراءة
باعتبار القراءة مشهور شهرة حال مرتفع ظاهر فى القرآت السبع المتواترة
فقد ابن كثير وابو عمرو والكسائى بالظاء على انه فعيل بمعنى مفعول
من ظننت فلانا اتهمته وعليه رسم ابن مسعود رضيه وقراءته
اى وما محمد عليه السلام بمتهم فيما يوحيه الله سبحانه اليه من تحريف

او تصحيف او تغيير زيادة ونقصان وهذا تاكيد لقوله تعالى
وما ينطق عن الهوى والباقون قرؤا بالضاد على انه فعيل بمعنى فاعل
من بضن بكسر ضاده وفتح بخل وهو رسم الامام وسائر المصاحف
العثمانية وعليه رسم ما في النظم على ما في الاصول المعتمدة واما قول المصري
وفي اشارة الناظم ذكر ظنيتي بالظاء ايماء على اختياره الظاء على الضاد
في القراءة وهو اختيار الجعبري على ان نفي المحقق اولى من نفي المقدر فمحل
بحث ونظر ظاهر اذ الترجيح في المعنى لا يغيره اسم المبنى اى وما محمد
صلى الله عليه وسلم بخيل على الناس في بيان الوحي من الله سبحانه وتعالى اليه
وهو تحقيق لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك الآية وان
تلاقيا اى الضاد والظاء البيان الخ فالبيان لكل منهما لا
لاحدهما من الآخر كما قاله زكريا لان المراد بيان مخرج كل منهما وصفتها
لا انفصال احدهما عن الآخر عند نطقهما كما يوهمه كلامه حيث علل
ايضا بقوله لان لا يختلط احدهما بالآخر فتبطل صلوته لانه اى
على القاري ويحتاج الى تقدير فعل البيان كما ذكره بل الظاء مقدرة بناء
على حذفها ضرورة كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اى فالله
يجازيها والمعنى لزم بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل منهما ولا يجوز
الادغام لبعد مخرجهما قال خالد سواء بينهما فاصل اولا ولعله ان الفرق
بين المثلين في قوله انقض ظهرك بعض الظالم فان المثال الثاني
بحسب الاصل بينهما فصل وهو لام التعريف الا انه لما ادغم

وصار ضادا مشددة فيصدق عليه اللاقي بينهما حقيقة في اللفظ
حال الوصل وحكما في الاصل نظرا الى الفصل ومثل المثال الثاني بعض
الظالم قال اليمني فلو قرأ انقض الصلوة يعني في انقض ظهرك وقال
ابن المصري وتبعه الرومي ولا محذور من عدم بيانهما فانه لو ابدل ضادا بظاء
او بالعكس بطلت صلوته افاد المعنى وقال مخرج فلو ابدل ضادا
بظاء وعامد بطلت صلوته على الاصح لفاد المعنى وقال المصري فلو ابدل
فلو ابدل ضادا بظاء في الفاتحة لم تصح صلوته بتلك الكلمة اقول وفيه خلاف
طويل الذيل في هذا المبنى وخلاصة المرام ما ذكره ابن الهمام من ان
الفصل ان كان بلا مشقة كالظاء مع الصاد فقط او الصاد مع
الصالحات تفسد وان كان بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد مع السين
والطاء مع التاء قيل تفسد واكثرهم لا تفسد انتهى وذكر صاحب
المنية انه اذا قرأ الظاء مكان الضاد المعجمتين او على القلب خفت صلوته
وعليه اكثر الائمة وروى عن محمد بن سلمة لا تفسد لان العجم لا يميزون بين
هذه الاحرف وكان القاضي الامام الشهيد يقول الاحسن فيه
ان يقال ان جرى على لسانه ولم يكن مميزا وكان في زعمه انه اداى
الكلمة على وجهها لا تفسد صلوته وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ
الامام اسمعيل الزاهد قال الشارح وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة
انه يفتى في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العوام بالجواز اقول
وهذا تفصيل حسن في هذا الباب والله اعلم بالصواب وفي فتاوى قاضيخان

وضاد ضادا

غير المغضوب بالظاء او الذال تقعد ولا الضالين بالظاء المعجمة او الذال
المهملة لا تقعد ولو با الذال المعجمة تقعد واضطر مع وعظت مع اضطم
بالاشباع ونحوه ضطم اى وبيان الضاد والظاء لازم اذ اوقعا قبل
طاء او تاء نحو فاضطر او ادغامهما حيث لا يجوز لاختلاف مخرجهما واما
قول زكريا ويلزم بيان الضاد من الظاء فى قوله فمن اضطر مع بيان الظاء
من التاء ففى محل اذ الاشتباه بين الضاد وبين الظاء المهملة ولا
بين الظاء المثالة والتاء الفوقية حتى يسلك فى سلك ما سبق من
التمييز والبيان بين الضاد والظاء المعجمتين وقد اصاب الشيخ خالد حيث
قال هيهنا رجع الناظم الى ما كان بصدده من الاحكام المتعلقة بالتجويد
وصف امرء من التصفية اى خلص ها بالفصر ضرورة جباههم
بالفم حكاية عليهم بالاشباع ونحوه اليهم والمعنى بين الهاء من
اختها ومن الياء ببيانهما وتمييز شانهما لان الهاء حرف خفى فينبغى الحرص
على بيانه وكذا الحكم فى نحو اصدنا والهكم واظهر الغنة من نون ومن
ميم اذا مشددا واخفين بنون الخفيفة لتاكيد الامر بالاخفاء وما
بعدا زايدة والمعنى بالغ فى اظهار الغنة الصادرة من نون وميم مشددتين
نحو ان وثم وانما قدرنا المبالغة لان الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركتا
سكنتا ظاهرتين او مخفاتين او مدغمتين الا انهما فى الساكن
اكمل من المتحرك وفى المخفى ازيد من المظهر وفى المدغم اوفى من المخفى
واعرف ان الغنة مخرجها الخيشوم ثم كل من النون والميم المشددتين

بشمل المدغمتين الواقعتين فى كلمة او كلمتين وغير المدغمتين الحاصلتين
فى كلمة فالنون المدغمة فى كلمة كالجنة والناس وانا والمدغمة فى
كلمتين نحو من ناصرين ان نقول وانما جعل انا كلمة وان كانت
فى الاصل ان نا فانهما لكمال امتزاجهما وعدم قابلية انفصالهما
لا وصلا ولا وقفا عدت كلمة واحدة وكذا الكلام فى الناس والنار
وامثالهما واما النون المشددة بغير المدغم نحو ان اللهم ثم الميم
المدغمة فى كلمة نحو ثم ميقات وهم قوم والمدغمة فى كلمتين نحو من
فئة وما لهم من الله واما الميم المشددة بغير الادغام نحو لما وثم
وثمة وكذا اما با الفتح واما بالكسر ففى بعض المواضع مدغمة نحو
يا تيتكم اذ اصله ان الشرطية او ثمت فى ما المزيدة للتاكيد
وفى بعضها مشددة بغير ادغام نحو قوله تعالى فاما منا بعد
واما فداء فاعرف التفصيل وان وقع اجمالا فى كلام ابن الطحان
ولعل هذا مراد خالد حيث قال وفيه بحث يعرف بالتامل ولا
يبعد ان مراده ما فهمه المصرى حيث وفيه بحث اذ التشديد مستلزم
الادغام لكنه غير صحيح اذ الامر بالعكس فان الادغام مستلزم
للتشديد بخلاف عكسه وبين لك الفرق بينهما بحسب ماهيتهما
الميم ان تسكن بغنة لدى باء على المختار من اهل الاداء بالفم
وقفا والميم منصوب على انه مفعول لقوله السابق اخفين ويتعلق
به قوله بغنة وعلى المختار واضافة لدى باء ظرف لقوله ان تسكن

وام باخفاء الميم اذا سكنت واتت الباء بعدها بناء على القول المختار
من اقوال اصل الاداء فالمضاف محذوف لان المراد معروف وهذا القول
هو المعول وعند الجمهور عليه وهو مذهب ابن مجاهد وغيره وبه قال
الداني واختاره الناظم كما صرح به في كتاب التمهيد حيث قال وبالاخفاء
اخذ ثم قال قال مكي بخبر ابن الطحان واختلف في الميم اذا
لقيت باء والصحيح اخفاؤها مطلقا والى اظهاره ذهب المكي وابن
المنادي وتبعه بارمحمد السمنودي والمشتهر عند العامة ان حروف
بوفا تظهر عند الباء ثم اعلم ان سكون الميم اعم من ان يكون اصلية
كوام بظلم او عارضة السكون كقوله تعالى ومن يعتصم بالله
ومنه قوله تعالى سبحانه وتعالى وما هم بمؤمنين فاحكم بينهم ونقل
ذكره انه قيل بادغامها والله اعلم واظهرتها اي اظهار الميم البتة
عند باقي الاحرف بالاشباع والمراد منها غير الميم فان حكمها علم من
ادغام المثلين نحو ومنهم من واحذر لدى وادفا بالقصر للوزن ان
تخفي بان المصدرية والضمير للميم ومحل النصب على انه مفعول احذر
فتدبر اي اظهر الميم اذا سكنت عند سائر الاحرف ما عدا الميم والباء
الموحدة سواء وقعا في كلمة نحو انعمت او في كلمتين نحو مثلهم كمثل
ثم الامر بالحذر عن اخفاء الميم قبل الواو والفاء مع ان حكمها علم مما قبله
في ضمن باقي الاحرف تصريحا لدفع من توهم انها تخفى عندها كما تخفى
عند الباء كما يفعله جهلة القراء انما شاء ذلك من احذر مخرجها

بالواو وقربها بالفاء فيسبق اللسان لذلك الى الاخفاء واما قول
بعض لاتحاد المخرج ولذا اظهرها بعضهم عند الباء ايضا فتعليل
غير صحيح لان ترتب الاظهار على اتحاد المخرج غير صريح ثم اذا اظهرت
فليتحفظ من اسكانها وليحترز عن تحريكها كما يفعله العامة
في نحو عليهم ولاهم فيها واجتمعا في قوله تعالى الله يستهزئ
بهم ويمدهم في طغيانهم ثم اعلم ان الاخفاء حال بين الاظهار
والادغام وهو عار عن التشديد بل يسكن الحروف كما في
المدغم الا انه يفرق بينهما بان المخفى مخفف والمدغم مشدد
وانما يكون اذا لم يكن هناك قرب مخرج حتى يدغم ولا بعد
حتى يظهر ثم للاخفاء ايضا مراتب فكلما هو اقرب يكون الاخفاء
ازيد وما قرب الى البعد يكون الاخفاء دون ذلك وتظهر
فائدة في تفاوت التشديد وتفاوت الغنة ثم الاخفاء لا يكون
بدون غنة فقوله بغنة للايضاح بامرها وللاهتمام باظهارها
ولدفع وهم تركها لوقوعها في مقابل نقيضها واما قول الاوسي
وبغنة متعلق بتكبين فوهم وموهم ان يكون للسكون فالصحيح
ما قدمناه وكما ان الاخفاء له مراتب كذلك الاظهار يكون
قويا وغير قوي ولذا قال واحذر لدى واو وفا ان تخفي فالمعنى
انك اذا لم تظهرها عندهما كمال اظهارها يخشى اخفاؤها في
اول مراتبها ثم قال بعضهم ان النون اصل في الغنة من الميم

لقربه من الخيشوم واما قول المصنف وانما لم يذكر التنوين لانه نون
حقيقة فى المخرج والصفة وانما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين
فى الوقف وفى صورة الخط فانه لا يكون زيدا على حجاء الكلمة فليس
فى محل ذا الكلام فى النون المشدد والمدغم ولا يتصور ان فى
نون التنوين مع ان سيبويه واتباعه لم يذكروا فى حروف الغنة
الا النون واليم وسياتى بعد ذلك حكم التنوين عند الحروف الهجائية
على حسب اقسامها فقد قال سيبويه فى ذكر حروف التى بين الشديدة
والرخوة ومنها حرف يجرى معه الصوت فان ذلك الصوت غنة
من الانف فانما تخرجه من الفك واللسان لازم لموضع الحرف
لانك لو امسكت بانفك لم يجر معه صوت وهو النون وكذلك
اليم ونصر بن على الشيرازى ومنها حرف الغنة وهى النون واليم
سميتا بذلك لان فيهما غنة تخرج من الخياشيم وهى الصوت الحصور
فيهما كاصوات الحمام والقارى انتهى واما تقييد الف على التنوين
والنون واليم مع الغنة حيث سكن ولا اظهار بيان للحالة
التى تصحب الغنة فيها لهذه الاحرف لا ان هذه الحروف ليست
لازمة للغنة اذ لا تنفك عنها فلذلك قال شرطها ان يكن
ساكنا وان مخفيا او مدغما الا فى موضع نصوا على الادغام
فيه بغير غنة واختلف فى ذلك على ما سياتى بيانه فى احكام
النون الساكنة والتنوين فان كن مظهرات او متحركات فلا غنة

اى ظاهرة

اى ظاهرة لما سبق من انهما لا يخلوان عنها الا نادرا فى كل حالة
فالعمل فى النون للثلث وفى اليم للشفتين على ما تقدم فكان
يجزئه ان يشترط عدم الاظهار اذ يلزم من ذلك ان يكن
ساكنا لكن هذا وقال الشيخ ابو عمرو فى شرح هذه الغنة المسماة
بالنون المخفاة هذه النون ليست التى قد مر ذكرها فان تلك
من الفم وهذه الخيشوم ثم قال وشرط هذه ان يكون بعدها
حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف
من حروف الحلق او كانت آخر الكلام وجب ان يكون الاولى
فاذا قلت منك وعنك فمخرج هذه النون من الخيشوم وليست
تلك النون فى التحقيق فاذا قلت من خلق ومن آمن فهذه
هى النون التى مخرجها من الفم وكذلك اذا قلت امكن وزين
ما يكون آخر الكلام وجب ان تكون هى النون الاولى ايضا
فافهم والله اعلم وحكم تنوين ونون اى ساكن يلفى بصيغة
المجهول من الالفاء اى يوجد احدهما فى الكلام مقرونا باحد حروف الهجاء
اظهار او ادغام وقلب واخفاء اخبار متعددة لقوله حكم الى فى
بعضها بالعاطف وفى بعضها بغيره ايماء الى الجواز واستعمال الاجلاء
فيلى صفة للتنوين ومفعوله الثانى محذوف مقدرا كما قدرنا واما اعراب
الرد من يقوله يلفى خبر المبتدا او نائب فاعله مفعوله الاول ضمير راجع
الى الحكم ومفعوله الثانى محذوف اى يوجد حكم التنوين والنون

على اربعة اقسام وقوله اظهار خبر مبتدأ محذوف تقديره اى الحكم
المذكور اظهاره اه فلا يخفى على اولى النهى انه تطويل خارج عن
تحقيق المبنى وتدقيق المعنى وان كان ماخذه ظاهر عبارة ابن
المص لكن مراده بيان حده ومما يراد اعرابه ان حكم تنوين مبتدأ
ونكرة لانه مضاف الى النكرة وكل مضاف الى النكرة نكرة وانما يسوغ
كونه مبتدأ وصفه بالجملة ثم قوله اظهار ادغام النقايسة تقيم الوزن
بنقل الحركة الهمزة الى التنوين كما فى قاعدة ورش ثم الفرق بين التنوين
ان التنوين نون ساكنة زائدة لغير توكيد يلحق آخر الاسم لفظا فى الوصل
لا وقفا ولا خطا وان النون الساكنة تثبت لفظا وخطا ووصلا
ووقفا وتكون فى الاسم والفعل والحرف ومتوسطة ومتطرفة
ثم انواع التنوين ثمانية او عشرة منها اربعة جاءت فى التنزيل
مختصة بالاسماء وهى تنوين التمكن وهو ما يدل على امكنية
الاسم المكون منصرفا من كل حركات الاعراب فيه لفظا او تقديرا
كاسم الله وهدى للمتقين وتنوين المقابلة كمسلمات مؤمنات
فان التنوين فيهما قابل النون فى مسلمين ومؤمنين وتنوين
العوض كحين فوقهم عواشر فان التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة
ومنه وانتم حينئذ فان تنوينه عوض عن الجملة المحذوفة اى وانتم حين
اذ بلغت الى الحلقوم وانما حركت الذال لالتقاء الساكنين
ومنه تنوين كل فانه عوض عن المضاف اليه اى كلهم وتنوين التناسب

نحو سلاسل واغلالا فانه حرف سلاسل عند بعض القراء لمناسبة اغلالا
قال جالد فان قلت قد اخل الناظم بقيد السكون فى قوله نون قلت
هو معلوم من قرينة قوله وحكم تنوين لان الاشتراك فى الحكم
يقتضى التسوية فى الوصف غالبا ومن المعلوم ان التنوين
واجب السكون انتهى وبقيد قوله غالبا خرج ما يرد على جواز
بدون عدم التسوية بينهما فى كثير من الاوصاف على ما بيناه
واذا عرفت مجملا ان احكامها اربعة فاعلمها مفصلة فعند
حرف الحلق بالاضافة الجنسية اى عند الحروف الحلقية اظهر
اى النونين والمعنى فاظهر هما عندها وادغم بتشديد الدال
وهو من باب الافتعال لغة فى تخفيفها من باب الافعال واما
ما ضبط فى بعض النسخ بضم ضمة اظهر وضم الدال فغير ظاهر وان
ذهب اليه ابن المص وتبعه الرومى وذكره المصرى ووجهه
بان نائب الفاعل فى اللام والراجلاه الشيخ وذكريا فانه اقتصر
على ما اختلتاه ويؤيده عطف قوله وادغمن بغنة عليه والمعنى
وادغمهما فى اللام والرا بالقصر للوزن لا بغنة لزم قال خالد اى
ادغاما لازما بغير غنة وفى بعض النسخ ايتم مكان لزم بعنى ادغما
تاما مستكملا للتشديد وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن المص حيث
جعل لزم صفة بغنة انتهى والمعنى انه نعت لمصدر محذوف والاظهر
ان التقدير لانه غم ادغاما مقرونا بغنة وان قوله لزم جملة

مستأنفة مبنية ان الحكم السابق من الادغام فيهما لزم جميع
افرادهما من غير استثناء عنهما بخلاف قوله وادغم بغنة في يومن
الا بكلمة كدنيا عنوانوا وفي نسخة صنوانوا وهو اولى لورود اصله
في التنزيل من قوله تعالى صنوان وغير صنوان بخلاف مجيء العنوان
على ما سيجيء له من البيان ثم قوله وادغم بالنون المخفية المؤكدة
ومعقوله مقدار اى النونين وتقديره من باشباع النون ولا يكتب
بالواو وفي آخره كما في بعض النسخ ولا يلفظ يومن بل يقرأ بالابدال
لتحصيل الواو في اصل الكلمة ولسبق حكم الهمزة ولذا قال الخطيبي يعني
ثم الاستثناء من حروف يومن اى الا الواقع منها بكلمة كدنيا وصنوان
ولم يجئ غيرهما منها في كلمة واحدة من اليم والنون والافكان القياس
كذلك فيهما لوجود الاشتراك العلة بينهما واما قول الرومي من ان
الاستثناء من ادغم فلا يصح بظاهره الا ان يتكلف بل يتعسف
واما قول زكريا الا ان يكون الخفا بكلمة فصحيح بحسب المعنى الا انه غير
صريح في حل المبنى والحاصل ان الناظم رحمه الله امر باظهار النونين عند
حروف الستة المتقدمة في المخارج وهي الهمزة والهاء والعين
والحاء والغين والخاء بحسب ترتيبها في مخارجها القدماء من الاقصى
والاوسط والادنى وبجمعها اواعل قولك احي هنا اخ علما
حازه غير خاسر وهو لجمعها مرتبا في المبنى مع قطع النظر عن المعنى
احسن موقعا من قول الخطيبي رحمه الله الاحاج حكم عم حالة

غفلا قال المصري وجمعت في بيت ايضا وهو قوله فهمز وهاء ثم
جاء وعينها وخاء وغين يا اخي تاملاقات تأملناه فوجدنا ان
حق الترتيب ان يقول فهمز وهاء ثم عين وحاء وطاء فغين وخاء
ثم كي متلاحلا والامثلة ينبئون من آمن عاد وانما يتأتى ذلك لان
لغير من ينقل ويسمعون من هاجر ان امرؤ حلف وانعم من علم
حقيق على واخزم من حار ونار حامية فسينغضون من غل ماء
غير آسن والمخنقة ان ختم يومئذ خاشعة ووجه الاظهار رعاية غاية
بعد المخرج مع تنوع الحلق من ادناه واوسطه واقصاه قال في التمهيد
وقد ذكر بعض القراء في كتبهم ان الغنة باقية فيها وذكر شيخ الدال فارس
ابن احمد في مصنف له ان الغنة ساقطة منهما اذا اظهر وهو مذهب
النحاة وبه صرح واني كتبهم وبه قرأت على كل شيوخي ساعدا قراءة يزيد والمسيب
انتهى واقول يمكن ان يكون النزاع لفظيا لان قال بسقوطها اراد
في الجملة لعدم انفكاك اصل الغنة عن النون ومن قال بسقوطها
اراد عدم ظهورها ثم اعلم ان القراء السبعة اجمعوا على اظهار النونين
عند حروف الحلق جميعها وانما روى ابو جعفر اخفاءها لهما عند الغين
من طريق الطيبة الا في ثلاث كلمات هي المخنقة بالمائدة استثناها بعض
اصل الاداء وان يكن غنيا بالنساء فسينغضون بالاسراء ثم الوجه
وجه تقديم الاظهار فانه الاصل وشتى بالادغام لانه ضد الاظهار المتقدم
والشيء يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه اذ الضد اقرب حضورا بالبال

ولما وانه لم ايضا في عدة الحروف ثم ذكر القلب لانه نوع من الادغام
وحرفه واحد قريب الى الضبط ثم ذكر الاخفاء لقلة حصوله ولازمالة
بين الاظهار والادغام فيتوقف على تحققهما والله اعلم ثم ادغام
كل من النونين في اللام والراء من غير اظهار غنة نحو من ربهم وبشرا رسولا
وان لوددهدى للمتقين ووجه ادغامهما فيهما تلاصق مخرجهما تلاصقا شديدا
واتحادهما عند جمع ثم تفي الغنة عنهما مبالغة في تخفيفهما لان في ابقائها
ثقل ما قال الرومي او لاتباع الصفة الموصوف او لتعذر لها لشدة المشابهة
منزلة المثلين الذي احدهما ساكن الاخر وفيه ان الغنة باقية في احد
المثلين من الميمين والنونين فلا وجه لتنقليبهما فيما يتزن منزلتهما
قال ابن المصنف والى عدم الغنة اشار بقوله لا بغنة لزم اي لا بغنة لازمة
بل منفكة عنها فما سبق من ان المدغم من اسناد الوصف الى ابن الناظم مبني على
عدم الفهم ثم ذكر زكريا ان في نسخة ثم قيد بجواز ادغامهما في ذلك
بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الاول وعليه العمل انتهى والاظهر
ان لا يجعل ثم صفة لغنة لئلا يتوهم جواز اخفاء او روية ظاهرة
لك يظن من الاتفاق بقولهم وكلهم التنوين والنون ادغموا بلا غنة في النون
والراء لتجعل بل يجعل صفة لادغام مقدر اي سبق في لزم او خبر لمبتدأ
محذوف هو هو وهو افعل تفضيل اي وذلك الادغام اتم او الحكم اتم
وهو الملايم لان الادغام اذا لم يكن مقرونا بالغنة فلا شك انه
اكمل واتم مما يوجد فيه الغنة اذ هي كنوع فصل بين الحرفين ثم اعلم ان

بادغامهما

بادغامهما مقرونا بغنة يومن وهي اربعة احرف الياء والواو
والميم والنون نحو ان يرو امن فئة ينصرونه ومن دال ايمانا
وعلى وعن من سنبلة مائة حبة وان نحن ملكا نقائل ثم اعلم ان راوي
حمزة من القراء السبعة يدغمها في الواو والياء بلا غنة فاطلاق المص
بناء على قراءة العامة ثم اتفقوا على ان الغنة مع الواو والياء غنة
المدغم ومع النون غنة المدغم فيه واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان
النحوي وابن مجاهد المقرئ وغيرهما الى انها غنة النون تغليبا للاصالة
وذهب الجمهور الى انها غنة الميم كالنون في انه غنة المدغم فيه وهو
اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح لان الاول قد ذهب بالقلب
فلا فرق بين من ومن وبين ام من اقول ولا يبعد ان يقال غنتهما
الاتي الواو والياء فانه لا غنة فيهما بالاصالة وانما توجد فيهما عند
المقارنة فيفيد ان الغنة في النون والميم اقوى من الغنة في الواو والياء
ولذا وقع خلف الخلف فيهما وجاء التأكيد باظهار غنة النون والميم
المدغمتين على ما سبق بيانهما ولا بد ان يكون الغنة في النونين اظهر
من غيرهما ثم وجه الادغام في النون هو التماثل وفي الميم التجانس لشدة الغنة
والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة وفي الواو والياء هو
التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر ومشابهة الغنة المد
ومن ثم اعرب بالنون في الافعال الخمسة كما اعرب بحروف المد الاسماء
الستة اما اذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة كالدنيا

وبنيان وقنوان وصنوان ولا خامس لهذه الاربعة اظهرت الشدة بنيس
بالمضاعف اذا ادغمت وهو ما تكرر احد اصوله نحو صنوان وديا كذا ذكره
المصنف وفيه ان المراد بالمضاعف ههنا هو المضاعف الثلاثي وهو ما اتحد
عين الفعل ولامه من حروف اصوله كمدد واعلة فيصير وزن صنوان
فعلان ليكون مضاعفا لافعال فانه يصير باقيا على كونه اجوف ووزن
ديا فعلا ومع هذا فقد يقال انه لفيف لكن في الجملة لا يخلو عن الشبهة وقد
قال الشاطبي لمخالفة الاشباه المضاعف انفصلا واما قول الرومي ونحو عنوانوا
فانه اذا ادغم يصير عونوا فيصير عمموا فيخطئ عظاهر اذ عممت الاشك
انه مضاعف وعونوا على حاله اجوف غاية انه انتقل من باب فعلل
الى باب التفعيل فتأمل في حروف الاصيل اعلم ان حكم اللام والراء اذا
كانتا مع النونين في كلمة كذلك اذ كان يجب اظهارهما معهما
لئلا يشتبه بمضاعفهما الا انه لما لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة
لم يحتج الى استثنائه واما في كلمتين وهو قوله من راق فالجمهور على
ادغامه وانما سكت حفص حالة الوصل على نونه وكذا على لام بل ران
خوف الاشتباه بالمضاعف حيث يصير مراق وبران فيتوهم ان يكون
الاول مبالغة مارق والثاني تثنية البر والمراد بالمضاعف ههنا
معناه اللغوي دون الاصطلاحي فتدبر وسيجيء وجه سكته على غيرها
في باب الوقف ان شاء الله تعالى ثم اعلم انه لم يبق للناظم
الا ما يلحق بمثال الواو من القرآن فالحق بلفظ عنونوا من عنوان الكتاب

بضم العين

بضم العين ويكسر وهو ظاهر خشبة الدال على ما في طرره ولذا قيل الظاهر
عنوان الباطن وما احسن ملاءمة هذا المعنى بخصوص هذا المبنى من
الانتقال منه الى المدعى قال ابن المصرف وهو من تعنين الكتاب
وقال الرومي من عنون الكتاب خشبة والظاهر ما قال صاحب القاموس
عن الكتاب وعنته وعنونه وعناه كتب عنوانه انتهى ولا يخفى ان
اصل الكلمة مضاعفة ففيه من الفائدة ان في تصويرها اشارة الى
ان الواو اعم من ان يكون اصلية او زائدة ثم اعلم ان القراء اختلفوا
في نون يس والقرآن ون والقلم حال الوصل كما بينه الشاطبي بقوله
ويس اظهر عن فتى حقه بدا ونون وفيه الخلف عن ورشهم جلا وكذا
في نون طسم عند الميم فاظهرها حمزة ودون غيره والقلب عند الباء
بقصرها للوزن بغنة كذا اي وقلب التنوين ميما لدى الباء حال
كونها مقرونة بغنة كهو شان الميم الساكن عند الباء ومن اخفاها
عندها لديها مع الغنة كما سبق من اجلاء ارباب القراءة في خوقوا
وهم بهم نحو انبئهم وان يوارك وعليم بذات الصدور وجه
القلب عند الاتيان بالغنة في النون والتنوين مع
اظهارهما ثم اطباق الشفتين لاجل الباء ويدغم لاختلاف
نوع المخرج وقلة التناسب فتعين الاخفاء ويتوصل اليه بالقلب
بالقلب ميما لتشارك الباء محرجا والنون غنة وقال سيبويه
في تعليل ذلك اي في وجه تخصيص قلبهما بما مما بين سائر الحروف

لانهم يقلبون النون ميما في قولهم العنبر ومن بدالك فلما وقع
مع الباء الحروف الذي يقرون اليه من النون لم يفرده وجعله بمنزلة
النون اذا كانا حرفي غنة ولم يجعلوا النون بعد لها في المخرج من الباء
ولانها ليست حرفا بغنة اي في الباء ولكنهم ابدلوا مكانها ما هو اشبه
الحروف بالنون وهي الميم ثم قوله كذا من متعلقات المراع الاتي
وكذلك بغنة لاخفا لدى باقي الحروف اخذا بصيغة المجهول
والقصد الاطلاق والتقدير اخذ به اي بالاخفاء ولا يبعد ان
يقال اخذ بهما اي بالقلب والاخفاء او بما ذكر من مجموع ما تقدم
اي عمل بهما والله اعلم ولا يبعد ان يكون الالف للتثنية والضمير
راجع الى الحكمين من القلب والاخفاء في هذا البيت وقد بعد الراجز
حيث قال واخذا مبنيا للمفعول تثنية اخذ ونائب فاعله ضمير راجع
الى النون ثم قال ويجوز ان يكون مفردا ويكون الالف للاطلاق
ونائب فاعله راجع الى النون فيكون اللام في القلب عوضا عن
النون الكتبي فقط وعدم التعرض بحال التنوين لمشاركته للنون
في الحكم المذكور انتهى وهي في غاية من التكلف ونهاية في
التعسف مع ان الاسناد غير صحيح الا بقدر مضاف ويقال
اخفائهما فتامل فانه موضع زلل ثم قول الناظم لاخفا بقصر الهمزة
ضرورة بنقل الى اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل لغة وقرئ
كما سبق تحقيقه في الاطراس والتقدير اخفائهما لا الاخفاء لهما

كما ذكره زكريا

كما ذكره زكريا والحاصل ان الناظم اخبر ان النون الكتبي والتنوين كما قلبا
ميما عند الباء واخفيا بغنة كذلك اخذ اخفاؤهما بغنة عند باقي الحروف
الخمسة عشر وهي ما عدا الحروف السابقة للاحكام الثلاثة وقد جمعها
بعض الفضلاء في اوائل هذه الكلمات ضحكت زينب فابدت ثنايا
تركتني سكران دون شراب طوفتني ظلما قلائد زاهر عشقي جفوني
كاس صاب واعلم ان الجيم من جفوني مكررة لاقامة الوزن ولذا
لم تميز كغيرها بالاحمر فهو كما قال الشطبي وربت مكان كرر الحرف قيدا
لما عارض والامر ليس مهزلا والامثلة منظور من ضعف عذابه
ضعفا وينزل فان زالتم فاز زكية وينفق فان فاء وسفر فعدة
ومنشورا فمن ثقلت ازواجا ثلاثة وكنتم ان تبتم جنات تجري وما
ننسخ ان يكون رجلا سلما وعنده ومن دخله عملا دون
ذلك وينشؤ فمن شهد شق وشهيد وما ينطق فان طبن صعيدا
طيبا وانظرا ان ظنا ظلا قليلا وينقلب وان قيل يتابع قبلتهم
وليندر من ذا الذي ظلة ذي ثلاث وتحكم وان جنحوا للكل
جعلنا وانكالا من كان زرعا كلنا وينصركم ولمن صبر علا
صالحا ووجه الاخفاء تراخي باقي حروف الهجاء عن منكبة الادغام
ومباينتها لحروف الاظهار فاخفيت فان الاخفاء حال بين الاظهار
والادغام الذي لا تشديد معه وان اختار الحرف ثقل عنه غيره
لان غيره بخلاف الادغام قال اليمني وحقيقة الاخفاء ان يذهب

ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة وقال الرومي المراد
ههنا اخفاء الحرف لا اخفاء الحركة ثم كلمي ذكر من اول هذا الباب
الى ههنا ان كانا من كلمة فاظهر عام في الوصل والوقف وان كانا
من كلمتين فاظهر مختص بالوصل فافهم والله اعلم فان قلت وجود
الغنة مع الادغام في الواو والياء يمنع ان يكون ادغاما فينبغي
ان يكون اخفاء كما صرح به السجاوندي حيث قال واعلم ان حقيقة
ذلك اخفاء للادغام وانما يقولون له ادغاما مجازا والا فهو
في الحقيقة اخفاء على مذهب من يبقي الغنة ويمنع تمحض الادغام
لكن لابد من تشديد يسير فيهما قال وهو قول الاكابر حيث قالوا
اخفاء ما بقيت معه الغنة اجيب بان الادغام مع الغنة في
الواو والياء غير كامل من اجل الغنة الباقية معه وهو عند من ذهب
الغنة ادغام كامل ويوضح ذلك ما قاله ابن الجزري في النشر فان قلت
الصحيح من اقوال الائمة انه ادغام ناقص من اجل صوت الغنة الموجودة
معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام في احطت وبسطت
والدليل على ان ذلك ادغام وجود التشديد فيه اذ التشديد يمتنع
الاخفاء قلت قال الحافظ ابو عمرو فمن ابقى غنة النون والتنوين
مع الادغام لم يكن ذلك ادغاما صحيحا في مذهبه لان حقيقة
باب الادغام الصحيح ان لا يبقى فيه من الحروف المدغم اثر اذا كان اللفظ
ينقلب الى لفظ المدغم فيه ويصير مخرجه من مخرجه بل هو في الحقيقة

كالاخفاء الذي

كالاخفاء الذي يمتنع فيه الطرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة
الا ترى ان من ادغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفا
خالصا من جنس ما يدغمان فيه فعدمت الغنة بذلك راسا في مذهبه
او غير ممكن ان تكون منفردة في غير حرف ام مخالطة بحرف لا غنة
فيه لانها مما يختص به النون والميم لا غير انتهى فان قيل هلا
ادغمت النون الساكنة فيهما بغنة اذا كانتا في كلمة ليحصل الفرق
بينهما وبين المضاعف اجيب بانها لما كانت فارقة فرقا خفيا
لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبرا فمنع الادغام حذرا من الالباس
ظاهر هذا وقد قال بعض المحققين في احكام النون الساكنة
والتنوين التحقيق انها ثمانية اظهار وادغام محض وغير وسيق بيانها
واخفاء مع قلب ودونه قال المصنف في النشر فلا فرق حينئذ بين ان يوجد
ومن يعتصم بالله الا انه لم يختلف في اخفاء الميم المقلوبة عند
ما ذكر ولا في اظهار الغنة في ذلك بخلاف الميم الساكنة كما تقدم ثم قال
وما وقع في كتب بعض متاخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك
فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء والعجب ان شارح
الرجوزة ابن بدي في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني وانما حكى
الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة واختار مع ذلك الاظهار
انتهى كلامه والمد لازم وواجب الى وجائز وهو اي المد وهو ثنتا
بالف التثنية اي ثبت كلاهما في الكلام اي في المد الجائز والمد

لغة الزيادة واصطلاحا اطالة الصوت بحرف مدى من حروف
العلة والقصر لغة الجمع واصطلاحا تارك المد وهو الاصل اذ المد لابد له من
وجود سبب يتفرع عليه وقال الجعبري المد طول زمان صوت الحرف
واللين اقله والقصر عدمها وقدم الناظم المد على القصر مع ان القصر
هو الاصل لانه هو المقصود بالذكر لانه يبحث فيه القراء واما قول المؤلف
او لا فائدة في ذكر حكم القصر فخروج عن الحد اذ فيه الفوائد ايضا من غير
الحصر مع ان الاشياء انما تتبين باضدادها ثم اعلم ان حرف المد ثلاثة
الالف ولا تكون الا ساكنة ولا توجد حركة ما قبلها الا من جنسها
وهو الفتحة والياء الساكنة اذا كان قبلها كسرة والواو الساكنة اذا وقع
ضمة اما اذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة فسميان حروف اللين
واذا كانتا متحركتين فاختصتا بحروف العلة والحاصل ان العلة
اعم من المد واللين وعدم صدق احدهما على الآخر في التمكين لكن
من المحققين من جعل بينهما عموما وخصوصا مطلقا مع قوله بذلك
الفرق السابق فالطعا يصدق حروف اللين على حروف المد من غير
عكس ثم المد نوعان اصلي وهو اللازم لحروف المد الذي لا ينفك
عنها بل ليس لها وجود بعدمها لابتنائها عليها ويسمى مدا
ذاتيا وطبعيا وامتداده قدر الف واجتمعت الثلاثة في كلمة اوتينا
فالحروف الثلاثة شرط لمطلق المد وفرعي وهو ما يكون فيه سبب
للزيادة على المقدار من المد الاصلي والمراد بالقصر هنا هو ترك المد

تلك الزيادة لاتركه اصلي المد لما تقدم فافهم ثم السبب للزيادة
المد اما همز او سكون والهمز اما ان يوجد مع حرف المد في كلمة او كلمتين
والسكون اما لازم او عارض فالاقسام اربعة لازم وواجب
وجائز وعارض وسيأتي تعريف كل في محله مع ما يتعلق بحكمه
قال ابن المصنف واتى الاربعة اشار في البيت قلت المص ما ذكر
سابقا في مقام الاجمال الاثلثة واما في ما سيأتي من بيان
التفصيل فذكر الاربعة وكانه ادرج هنا العارض في ضمن الجائز
لاشتراكهما في حكم جواز المد والقصر في الجملة او بالنسبة الى اختلاف
اهل القراءة فلازم ان جاء بعد حرف مد بتشديد
زال به قف عليه بالسكون كما في قوله تب وحج ونحوهما
ويخفف للوزن حالين وبالطول يمد فاذا حرف
والمراد بالطول قدر ثلاث الفات على خلاف في اعتبار المد الاصلي
معها او بدونه فلازم خبر لمبتدا محذوف اي فالمد لازم وقوله
ساكن حالين فاعل جاء وهو بالاضافة اي ساكن في حال
الوصل والوقف وقيل هو الذي لا يتحول عن السكون والمؤدى
واحد والمعنى متحد واما العارض الذي يقابله فهو ان يكون
سكونه عارضا لاجل وقف او ادغام كما سيأتي والحاصل
ان الفاء لتفصيل ما اجمل اولا فاخذ بيان كل نوع من انواع
المد مفصلا فاخبر ان المد اللازم هو الذي جاء بعد احد حروف المد

حرف ساكن لازم سكون في الحالين لا يختلف حاله باعتبار اختلاف
الوصل والوقف فلا يضر كون سكونه عارضا عند الاعلال بخلاف
فانها في الاصل كانت دابية على وزن فاعلة فسكنت الياء
الاولى فادغمت في الثانية فلا يسمى سكونه عارضيا عند القراء ثم
السكون اما مدغم نحو والفالين واتحاجوني وهذان وللذان عند
شدد نونهما والذكرين في وجه الابدال دون التسهيل وهذا
ملازم كلمي ويسمى لازما مثقلا واما غير مدغم كما في فواتح السور
حي وق ونحوهما وهذا لازم حرفي باعتبار اصلي كلي ويسمى لازما مخففا
ويلحق به نحو الآن في موضعي يونس وكذا والآن ومحيای في قراءة من
اسكن يائهما لانه اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض واختلف
في الم فاتحة البقرة وكذا في فاتحة آل عمران وقف حمزة على مد الام لكونه
مثقلا مكثرا او مدا ليما لانه في محل الوقف اظهر والباقون على التوسط على
ما صرح به الجعبري ثم اعلم ان القراء اجمعوا على مد اللازم بقسميه
مدا مشبعا قدرا واحدا من غير افراط فقد قال الشاطبي في النشر لا اعلم
بينهم في ذلك خلافا سلفا ولا خلفا الا ما ذكره الاستاذ الحافي
قال ابو الفتح في كتابه حلية القراء اتصالا عن ابي بكر بن مهران
حيث قال والقراء يختلفون في مقداره فالمحققون منهم على انه
الاشباع والاكثرون على اطلاق تمكين المد فيه ثم اختلفوا ايضا
ايضا في تفاوت بعض ذلك على بعض فذهب كثير الى ان المد المدغم

منه اشبع تمكينا من المظهر من اجل الادغام مثل دابة بالنسبة
الى محيای عند من اسكن وينقص عنه هؤلاء عند صاد والقرآن
ذي الذكر ونون والقلم ويس والقرآن عند من اظهر بالنسبة الى من
ادغم ودعب بعضهم الى عكس ذلك وهو ان مد غير المدغم فوق المدغم
وقال لان المد يحتمل ويتقوى بالحرف المدغم فيه لحركته فكان الحركة في
المدغم فيه حاصلة في المدغم فتقوى بتلك الحركة وان كان الادغام حقيقي
الحرف وذهب الجمهور الى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله اذ
الواجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود في كل فلا حاجة
للتفصيل في ذلك كله وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه وبه صرح ابو عمرو
الداني واما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره هنا من نوع الطائفة الادغام
نحو الرحيم ملك وفي هدى كما هو قراءة ابي عمرو برواية السوسي وكذا نحو
ولا تيمموا والتقاء نواعلى رواية البزي عن ابن كثير فليس في محله اذ كلام
المصنف على حسب مرامه انما هو في ساكن حالين والامثلة المذكورة
ليست كذلك اذ لا ادغام عند الوقف على الكلمة الاولى منهما فحقها
ان يذكر في المدالجائز لجواز مدها وقصرها كما اختلف القراء فيها او في
المد العارض لان العارض كما يكون في الوقف يكون عارضا في الوصل
وكذا لم اللهم في الوصل عند الكل ولم احسب عند النقل وهو ورش
مطلقا وحمزة وقفا من المدالجائز او العارض لانه ان اعتبر فيه اللفظ اعتبارا
بالاعتداد بالعارض جرى فيه وجوه سكون الوقف من الطول والتوسط والقصر

لكن صرحوا بان التوسط ضعيف ولعل هذا وجه اقتصار ذكريا على ما عداه وان
اعتبر الاصل وعدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر فالاشباع واغرب المصري
حيث جعل نحو الصافات محفا بالادغام عند حمزة ونحو فلا انساب بينهم
ولا يتساءلون من المد اللازم وخالف خلفا لبعضهم حيث جعله من القسم الجائز
والمعتمد الاول وهذا زلل منه وخطل فانه ذهب الى ما صرحوا به كما ذكرناه
فهو المعول ثم اعلم ان اهل الاداء اتفقوا على اشباع المد اللازم
في فواتح السور التي وجد فيها حرف المد والسكون ولذا قال الناظم رحمه الله
عليه وفي نحو طه القصر ليس ساكن وما في الف من حرف مد فيطلا وما
واختلفوا في قدر امده غير الفواتح فمنهم من مد قدر الفين كالفواتح وهو اختيار
الناظم والبياشاري بقولوا بالطول بمد كذا ذكره ابن المصنف مجملا وينبغي ان
يكون كلامه محمولا على ان المراد بقدر الفين زيادة على المد الاصل ليصح اطلاق
الطول عليه فان اقل الطول ثلاث الفات والتوسط قدر الفين ليبقى
قدر الف للقصر ثم قال ومنهم من مد قدر الف واختاره الاهوري
والسخاوي في قوله والمد قبل الساكن دون ما قد مد للهمزات
باستقال اقول ومن المعلوم ان اقل مد الهمزات ثلاثة اجماعا
فزاده بقدر الف غير ما في حرف المد من المد الطبيعي ثم وجه مد اللازم
انه تقرر في علم التجويد انه لا يجمع في الوصل بين الساكنين فاذا دعى الكلام
اليه حرك او حذف او زيد في المد ليقدر محركا وهو موضع الزيادة ولذا قال الحافظ ابن الجزري مدت لان الساكنين تلاقيا فصارا
كمتحركين كذا قال ذو الخبر هذا ويسمى مد العدل ايضا

لانه يعدل

لانه يعدل حركة او التساوي القرأ في قدر مده
قال ابن المصنف يسمى مد الجزا ايضا لانه فصل بين الساكنين
وجعله خالد في شرحه مد الجز كقوله تعالى ءانذرتهم
وانما يسمى بذلك لدخول الالف بين الهمزتين حاجزة
بينهما ومبعدة احديهما عن الاخرى وهذا عند بعض القرا
ممن يدخل الالف بين الهمزتين كراهة توالي همزتين
سواء كانتا متفقتين او مختلفتين ثم اعلم ان لفظ
عين في فاتحتي سورة مريم والشورى لما كان ياؤه ابنية
غير مدية وان كان سكون النون لازمية اختلف
القرا في مقدار مدها فقال ابن المصنف فيه الاشباع
والتوسط وتبعه الشيخ زكريا والمحققون من شراح الشاطبية
على جواز القصر ايضا كما اشار اليه الشاطبي
بقوله ومد له عند الفواتح مشبعا وفي عين الوجهان
والطول فضلا لان الوجهين وقعا مبهمين يحتمل القصر
والتوسط ويحتمل الطول مع احدهما فيتحصل جواز الوجوه الثلاثة فوجه الاشباع انه قيل ما وجههم
في الفصل بين الساكنين وهو اعم من اعتبار حرفي اللين
والمد مع ما فيه من المناسبة لما جاوره من الممدود كما
في مريم وسين في الشورى ووجه التوسط هو التفرقة بين

مايكون حركة ما قبله من جنسه وبين ما لا يكون لتوجد مزية لحرف المد
على اللين ووجه القصر ان المد من خواص حرف المد فينبغي بانتفائه مع ان القصر
هو الاصل وهذه الثلاثة اوجه صرح الناظم بها في طيبته فقال وتخيرن
فالثلاثة لهم ثبت الاوجه من الطريقين فلا يعترض بقول بعض المحققين
اعلم انه حيث قيل بالقصر في كلمة فلا يخرج بها عن المد الاصلي الذي لا يقوم
ذات الحرف الا به ولا يتوقف على وجود سبب مده فالخارج عنه محطوط
لانه لا يتوصل اليه الا باسقاط حرف من القرآن وواجب ان جاء
قبل همزة بالاشباع متصلا ان جمعا بكلمة المشهور على ما في
نسخ المحررة والاصول المعتبرة بكسر همزة ان على انها للشرط قال اليمني
والاولى ان يكون بفتح الهمزة ويكون الباء مقدرة قلت لم يجه
وجه الاولى مع ان النسخة الاولى مستقيمة في المعنى وغير محتاجة الى تقدير
في المبنى ثم قال وفي بعض النسخ اذ جمعا فيكون تعليلا للاتصال
قلت ان صحت اذ ولم تصحفا لان فح ينبغي ان يكون للظرفية
او لم يستحسن تقديم التعليلية اي والمد واجب ان جاء حرف المد قبل
الهمزة حال كون حرف المد متصلا بها بان اجتمعا في كلمة واحدة كأنه
اشار بقوله مصرع كجيء وسوء وشاء اتصاله ومنه قولها هاؤم
لاهؤلاء فتنبه لهذه الامر اللغوي فان الاعتبار بالاتصال الاعلى
لا بالاتصال الكتبي ولا بالانفصال الرسمي ومنه النبي عند من همز
ويسمى هذا المد المتصل لما ذكر وله محل اتفاق ومحل اختلاف

اما الاول

اما الاول فاتفق القراء جميعهم السبعة والعشرة وغيرهم على اجتلاب
واثر الهمزة اذا كان بعد حرف المد بخلاف اذا كان الهمزة
قبل حرف المد كامن واومن وايمان والاخرة فانه من مختصات
رواية ورش ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر ويسمى مد البدل
وكذا يجوز الوجهان في نحو شيء وسوء مما يقع الهمز بعد احد حرفي
اللين وصلا ويجوز الاوجه الثلاثة له ولغيره وقفا ولم يتعرض الناظم لها
لان غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق عليها لا ما اختلف
فيها لانها موضوعة للمبتدئين على ان مد البدل اقصر على قصره
ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كما
الجعبري من ان حرف المد الذي وقع بعده همزة متصلة محققة
او محققة بالابدال او تسهيل او النقل الجائز مقصور لكل
القراء وجها واحدا الا ان ورشا من طريق الازرق ورد عنه ثلاث
طرق القصر وهو مذهب ابن غلبون والتوسط وهو مذهب
ابي عمرو الداني ومكي والطول وهو مذهب الهزلي فيما رواه
عن شيخه ابي عمرو وضبطه بالاشباع المفرط وذهب الجهدر
الى الاشباع من غير افراط وهو قدر ثلث القاف ومن روى
الثلاثة الصفراوي في اعلانه والشاطبي في قصيدته واما الثاني
وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد فالذي نقله السخاوي عن شيخه
الامام اشطبي الذكاء يرى في هذا النوع مرتبتين طول لورش

وحمزة ووسطى للباقين قال ابن المنير وكان الناظم يأخذ به اذا قرأ في طريق
الشاطبية قوله ودون الطولى خلف هل هو مقدار خمس الفات أو اربع وكذا في
الوسطى هل هو مقدار اربع او ثلاث ومنشأ الخلاف اوجه الاداء الاصلي
فيه وتركه فالنزاع لفظي لا تحقيقي قال ابن المنير وانما اعتبرت مراتب القصر
في التنزيل والتوسط والمد على نحو منها اربع مراتب فيكون القصر في هذا النوع
حمزة وورش ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائي ثم ابو عمرو
وابن كثير وقالون الاول وقد جمع الشيخ عبد الله الجزري في بيتين
واطولهم مدا بها جود فاصل ودونهما ورد ودونه رم ملاوة قصر
من هذين حافة بحره بخلفها والقصر لا تمدد مطولا لكن قوله
بخلفها انما اراد في المد المنفصل لها وقد اوضح المراتب بعضهم بقوله
يمد بقدر الخمس جود وصل والاربع جم والثلاث رضى ملاوة الاثنان
بر ارم ثم حامد وذا مراتب مدجاء في الخبر مسجلا ثم تفصيل ما ذكر وللمد
في التقريب حيث قال فالمتصل اتفق جمهور القراء على مده قدر واحد
مشبعا من غير افحاش وذهب آخرون الى تفاصيل مراتبه كما تقدم
وهذه طريق صاحب التيسير وغيره وبه قرأت على عامة شيوخي
بحي وبعضهم لم يجعل سوى مرتبتين وهو اختيار ابي بكر ابن مجاهد وصاحب العنوان والشاطبي وبه كان يقرئ وبه آخذ غالبا
وقال ايضا في التقريب بعد ذكر اختلاف مراتب القراء في المد
المنفصل على ما سبق بيانه وهذا بناء على ما عليه اكثر اهل الاداء

من الشارقة والمغاربة وذهب الآخرون الى ان وراء القصر
مرتبتين طولى لحمزة والدوري ووسطى لمن بقي كما هو اختيار الشاطبي
ومن معه في المتصل وبه آخذ اختصارا انتهى واما المد اللازم فحروفه
فكلهم يقرؤن على نهج واحد على المختار هكذا نقل عن الجزري
مطلقا والله اعلم واما ما نقله ابو شامة من جواز قصر المتصل
نقلا عن الطرطوشي فمردود وبما صرح به الناظم في النشر حيث قال
هذا شيء لم يقله الهرلي فلا ذكره العراقي وانما ذكره العراقي لقا
وت في مده فقط ثم قال الناظم وقد تتبعته فلم اجده في قراءة صحيحة
ولا شاذة بل رايت النص بمده عن ابن مسعود رضيه برفعه الى النبي
ان ابن مسعود كان يقرأ رجلا فقرأ الرجل انما الصدقات للفقراء
والماكين مرسلة فقال ابن مسعود ما هكذا اقرأنيها رسول الله
ﷺ فقال كيف اقرأكها يا ابا عبد الرحمن قال اقرأنيها انما الصدقات
للفقراء والماكين فمد صاد فال الناظم وهذا حديث جليل جيد ونص
في هذا الباب ورجال اسناده ثقات رواه الطبراني في معجمه الكبير
ثم اعلم ان القراء اختلفوا في مقدار هذه المراتب عند من يقول بها فقيل
اول المراتب الف وربع قال زكريا وهذا عند ابي عمرو قالون وابن
كثير ثم الف ونصف ثم الف وثلاثة ارباع ثم الف وقيل اولها
الف ونصف ثم الفان ثم الفان ونصف ثم ثلاث الفات وهذا
هو الذي اختاره الجعبري وقيل اولها الف ثم الفان ثم ثلاث

ثم اربع قال الرومي وهذا مذهب الجمهور ولا يخفى عليك ان المراد بالالف
ماعدا الالف الذي هو المد الاصلي للاجماع على ذلك واما معرفة
مقدار المدات المقدرة بالالف فان تقول امدة او مرتين او ثلاثة
ة او مدصوتك بقدر قولك الف الف او كنا بتها او بقدر عقد
اصابعك في امتداد صوتها وهذا كله تقريب لانحديد اذ الانسان لا
لا يضبطه الا المشافهة والاذهان ثم وجه المد ان حرف المد ضعيف
خفي والهمزة قوي صعب فزيد في حرف المد تقوية الضعيف عند
مجاوره القوي وقيل ليتمكن من التلفظ بالهمزة على حقها من
شدتها وجهرها ثم لا يخفى ان المد ليس حرفا ولا حركة بل زيادة على
كمية حرف الا انها عارضة لا تقوم الا بها كالحركة عليها وسمي زيادة
بيان لها وجائز اذا اتى منفصلا اي والمد جائز اذا جاء حرف المد
قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلا عن الهمزة بان اجتمعا في كلمتين
وهو ان يكون حرف المد في آخر الكلمة الماضية والهمزة في اول الكلمة
الآتية وقد جمع الشاطبي امثلة في قوله مصراع ومفصولة في امرها مره
الى منبها على ان المعتبر في حرف المد ان يكون ملفوظا لان يوجد مكتوبا
ومن اللطائف ما اشار في العبارة من حصول الجمع بين المثالين
تولد منهما مثال ثالث وهو وقوع حرف الالف قبل الهمزة فتامل
فانه عليه المعول وانما سمي هذا المد جائزا لاختلاف القراء فيه
فابن كثير والسوسي يقصرانه ويمدانه والباقون يمدونه

بلا خلاف تفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر في المد
المتصل وقد يقال سمي جائزا لانه انما يجوز مده اذا وصل بين الكلمتين
في القراءة واما اذا وقف على الكلمة الاولى فلا مد اصلا كما لا يخفى
وقيل سمي جائزا لجواز زوال سببه فيجوز قصره حينئذ كما بيناه واما
قول المصري فالجائز ما كان مده جائزا عند جميع القراء والعبارة
الاولى اولى فلا يخفى ان كليهما لا يصح عند ارباب المبنى واصحاب
المعنى لما سبق من ان المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلا يجوز
مده عندهم ويجب مده عند آخرين فلا يجوز قصره عندهم وانما
جاز الوجهان عند بعضهم نعم يجوز حمل الجائز في كلامه على احد
نوعيه وهو المد العارض لكن الطلاقة في مقام الفرق بين الواجب
واللازم خطأ مع ان مؤدى العبارتين في كلامه متحد فلله
در القائل عبارتنا شتى وحسنك واحد وكل الى ذلك الجمال يشير
فالرجل كما طب ليل لا يفرق ما وقع في يده من حصول نيل فوجد المد
اعتبار اتصالها لفظا في الوصل واعتبار العارض كالازم وطارئ
انه سئل انس عن قراءة النبي ﷺ فقال كان يمد صوته مدا وهذا الخبر
عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من انواع المد كما ذكره ابن الجزري
لكن ينبغي ان يفصل ويحمل كل موضع من محال المد على مقتضاه اللائق
به حتى يشمل المد الاصلي والفرعي والاتفاقي والاختلافي واما وجه
القصر فهو الغاء اثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال وقفه

فان العارض بمنزلة المعدوم واما ما نقل ابو علي الاهوازي
عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع ما كان
من كلمتين بجوز البدء وهو حذف الالف والواو والياء فقد قال ابو عمرو
الداني هذا مكروه قبيح لا يعول عليه ولا يؤخذ به اذ هو لحن لا يجوز
بوجه ولا تحل القراءة قال ولعلهم اراد واحذف الزيادة لحرف
المد واسقاطها فعبر واعن ذلك بحذف حرف المد واسقاطه مجازا
او اعرض السكون وقفا مسجلا او للتنويع لا للترديد عاطفة
لما بعدها على قوله ان اي والمد جائز ايضا اذا عرض السكون حال
كون السكون ذا وقف او موقوفا عليه ومعنى مسجلا مطلقا بان يكون
الوقف بالاسكان سواء يكون معه الاشمام ام لا بخلاف ما اذا كان
الوقف بالروم فانه حكمه حكم الوصل وسيأتي بيان الروم والا
شمام في محلهما مع اختلاف محالهما واما عطف الشيخ ذكريا وقفا
على قوله وادغاما اي صاحب ادغام فلا دليل عليه في كلام
المصنف اصلا الا انه كالمستدرك عليه اورده فصلا ويعتذر عن المصنف
بانه انما جعل هذه المقدمة لما اتفق عليه الائمة او ذهب اليه
اكثر الائمة ثم الامثلة في الوقف العارض نحو الرحيم ونستعين
والصراط فيجوز في كل منها لكل قارئ ثلاثة الطول والتوسط
والقصر فوجه الطول حمله على اللازم بجامع اللفظ ووجه التوسط
اعتبار سكون الوقف العارض مع حطه عن سكون اللازم

او التعادل

او التعادل بين الحالين رعاية للجانبين ووجه القصر مع ما ذكر
في ما سبق ان الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا فاستغنى
عن المد اقول وهذه الاوجه الثلثة يجوز في السكون العارض
عند الجميع ايضا ولو كان بعد حرف الليين نحو لا خوف ولا خير
الا ان الطول افضل ثم التوسط وهذا في حرف المد واما في حرف الليين
فالقصر اولى ثم التوسط وقال زكريا في نحو الرحيم ملك في قراءة عمرو
اي برواية السوسي نحو ولا تيمموا في قراءة البزي يجوز ثلثة اوجه
اقول فكانهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف فاعطى له حكمه
فالشرط ان لا يقف على الكلمة الاولى سواء وقف على الاخرى او وصلها بما
بعدها فان قلت انما يفهم من قول الناظم وجائز ان المد جائز وكذا
قصره بحكم مفهومه ادغما باعتبار ان احد الجائزين مد والاخر منها
قصر فالتوسط امر زائد لا يؤخذ منه ولا يشير اليه حابل عليه فالجواب
ان المراد بالمد هو المد الزائد على القصر وتوسعا عم من ان يكون طولا او توسطا
ولهذا نص المصنف على الاول في المتصل بقوله وبالطول بعد لكلا بنوعيهم
المطلق المدال صل له ولغيره او ناخذ من عموم القصر الذي هو نقيض
المد ما يكون قصرا حقيقيا او اضافيا كما يستفاد من صنيع الشاطبي في
قوله بطول وقصر وصل ورش ووقفه فان الاجماع على ان مراده بقصر
هو التوسط لكن لو قال بدله ووسط لكان صريحا في المقصود ثم
اعلم ان هنا دقيقة وهي ان ادخال الالف بين الهمزتين على ما

هذا المقرر عند بعض القراء وان كان حرف مد فليس بموجب لزيادة
الامتداد وقع بعده سبب من همز محقق او مسهل كرؤايتي ضمام
عن امام الشام في نحو أنتم بخلاف ابدال الهمزة الثانية الفا حيث
يولد منه مد اللازم والفرق بين ان اصل هذا الالف موجود في بنية
الكلمة بخلاف الاولى فانه ليس ثبوت في الرسم اصلا وبهذا يتبين
ان صورة الالف انما هي للهمزة الثانية وان الاولى هي الف قطعة حصلا
لمن خالف في هذه القاعدة ثم اعلم ان الالف مركب من فتحتين والياء
من كسرتين والواو من ضمتين فاذا اشبعت الفتحة يتولد منها الف
واذا اشبعت الكسرة يتولد منها ياء واذا اشبعت الضمة يتولد منها
واو كذا ذكره الشارح اليمني وفيه ايماء الى ان هذه الحركات هي اصول
هذه الحروف ومختار الشاطبي ان القضية منعكسة حيث قال او
اما هي واو وياء ويؤيد ما ذكروه من ان الحرف ذات والحركة عرض
يحلها ثم اعلم ان الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحي واما
باعتبار المعنى اللغوي وكذا العرفي فلا فرق بينهما فانه لا يجوز قصر احدهما
عند جميع القراء فلو قرأ بالقصر يكون لحنا جليا وخطأ فاحشا مخالفا
لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم بالطرق المتواترة وكذا اذا زاد بالمد الاصلي
والطبيعي على حده المعرفي من قدر الف بان جعله قدر الفين او اكثر كما
يفعله اكثر الائمة من الشافعية والحنفية في الحرمين الشريفين
في الحرم المحترم فانه قبيح محرم لا سيما وقد يقتدى بهم بعض الجهلة فيخشى

ما قصد عنهم من القراءة واما اذا قصر المنفصل جاز لكن ينبغي ان لا يقع تركيب
وتلفيق في قرأته بان يمد في موضع ويقصر في موضع فانه مكروه واما اذا
كان في نقل حركة فهو اشد كراهة ثم اعلم ان الزيادة على مقدار الواجب
في حد المد ايضا ممنوع عند جهابذة الجهبذ ان قدر المد الاطول خمس الفات وقدر
المد الطول اربع الفات وقدر المد المتوسط ثلاث الفات وقدر المد القصير فوق القصر الفان
ومذهب العراقيين ان قدر المد الطول اربع الفات ثم ينقص النصف
في كل مرتبة حتى تنتهي الى مرتبة القصر وهي الف واحد ومذهب الصقلي
ان المد الطول الفان ثم ينقص في كل مرتبة ربع الف لكن الجمهور
والمذهب الاول في المتصل والمنفصل معا حيث قال ولا تحيل لمن
قال غايتها خمسة للخروج عن الحد واختار المذهب الثاني حيث قال
وهذا اعدل وبه قرأت اقول والاولى ان يقال مراد الجمهور بالخمس
بناء على دخال المد الاصلي ومراد غيرهم بالاربع ما عداه فاختلف
اللفظ لا حقيقة والحاصل انه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس الفات جميعا
فيفعله بعض الائمة واكثر المؤذنين فمن اقبح البدعة والله الكراهة
واما تقدير المهلل الطولى بست الفات وذلك في كامله لورش
فيما رواه الحداد وابن يغيش وابن سفيان وابن غلبون فمبني
في ذلك الى الوهم كما قال المصنف في نشره والله اعلم لما عرفت
ان الهمزة اذا لم تكن هي السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مد
معايش وداود اذ ليس بعد الفهما الا الياء والواو المتحركان

وهما ايضا من اسباب المد واما ما ذكره خالد من ان اقسام المد
اربعة عشر وكذا لغيره تسعة وعشرين فكلها مندرجة فيما ذكرا اجمالا
وانما اختلف باختلاف الاسماء فكل القيد في حروف القراءة كما روى عن
سيد الورى هذا وقد اطلق الشاطبي في الفرش المد واراد به حرفه
كقوله الشعر وفي حاذرون المد واستعمل القصر فيه ايضا واراد به حذفه
حرفه كقوله في لا يشعرون القصر ثم اعلم بان الشارح المصري ان ذكر السبب
العارض بقسميه للقراءة فيه ثلاثة مذاهب الاول الاشباع كالاول
لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء
فهذا قد يتوهم منه ان من طريق الشاطبية ليس لكل القراء الا المد
وليس كذلك لقوله في الشاطبية وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن اتى
من السكون اللازم لمقابلته بقوله وعند سكون الوقف وجهان
اصلا مع ما فيه من الاشارة الى ان الوجهين اصلان وهما المد والقصر
ووجه فرع يتفرع عليهما من حيث اعتبارهما هو التوسط فيما بينهما
ليعتدل الامر باحط عن درجة الاولى وبارفع عن درجة الاخرى

ثم اعلم ان اسباب المد منها لفظي كما تقدم ومنها معنوي وهو قصد
المبالغة في النفي وهو سبب قوي مقصود عند العرب وان كان اضعف
من السبب اللفظي عند القراء ومنه مد التعظيم في نحو لا اله الا الله
ولا اله الا انت وهو قد رد عن اصحاب القصر في المنفصل
لهذا المعنى كما نص على ذلك ابو معشر الطبري وابو القاسم

الهذلي وابن مهران وانما سمي مد المبالغة لانه طلب للمبالغة
في النفي الاول لوجوبه عن سوى الله سبحانه وتعالى قال وهذا مذهب
معروف عند العرب لانهم يمدون عند الدعاء وعند الاستغاثة وقد رجح
العلماء المحققون مد الصوت بلا اله الا الله اشعارا بما ذكرنا
ومما يدل على ذلك ما روى في الحديث عن ابن عمر رفوعا الى النبي
صلعم من قال لا اله الا الله ومدبها صوته اسكنه الله دار الجلال دارا
سمي بها نفسه فقال ذو الجلال والاكرام ورزقه النظر الى وجهه
وفي الحديث عن انس من قال لا اله الا الله ومدبها صوته بنى له
اربعة الاف قصر قال الناظم في النشر وهذا الحديث ضعيف جدا
الا انه يعمل بها في فضائل الاقوال اقول وعلى تقدير صحته وجواز
العمل به روايته ليصح الاستدلال به لمذهب القائل بمد المنفصل ولا
يلزم منه ان يكون مده وجها من يجوز قصر المنفصل وهذا ما عرج
عليه الشاطبي وجمهور القراء وانما هو من طريق النص وكذا ما جاء
من مد المبالغة للنفي في نحو لا ريب فيه التي للتبرئة عن حمزة فانه
لا يصح من طريق الشاطبية وعامة اهل القراءة على هو رواية شاذة
عند اهل الدراية وبعد تجويدك للحروف بالاشباع اي وبعد
معرفة تحسينك للحروف مفردة ومركبة موصولة وموصوفة
ونعيمنا اولى من تخصيص المصري لها بحروف الهجاء واعتراضه
على ابن المصفى تقصيرا ايا ها بالكلية بانه عدول من الظاهر

لابد من معرفة الوقوف اى لابد لك من معرفة اماكن الوقوف
والابتداء وهى تقسم الى بحذف همزة ال وسكونه لاجله للابتداء
وبسكون هاء وهى الراجعة الى الوقوف وتقسم بصيغة المجهول
محققا فى نسخة ضبط بكسر هاء وهى وسكون يائها وتقسم ثلثة بتشديد
والظاهر انه غير موزون الا بقصر الابتداء تام وكاف وحسن تفصلا
بضم الصاد تمييزا لما اختاره الرومى وبفتحها جملة مستانفة كما اشار اليه
ابن المصنف بقوله اى بتبيين تقسيم الوقوف فالفه للاطلاق وحذف ميم تام
ضرورة وفى نسخة وهى تقسم اى ثلثة تام وكاف وحسن فهنا اذن
اى حينئذ فهو ظرف لتقسم كما صرح به الرومى وقال الشيخ زكريا وتبعه المصرى
زيادة وفيه ان الزيادة لا تكون منونة وتنصب ثلاثة على المفعولية
من تقسم وحذف لدلالة الحال عليها قوله وتام مخففا خبر مبتدا محذوف
وهو هى وكاف بكسر فاء منون وهو مرفوع لكن علامة رفعه مقدرة كما
قاض مرفوعا وحسن بالسكون وقفا وهذه النسخة هى اصل الشيخ زكريا
وخالد الازهرى قال ابن المصنف الوقوف جمع وقف وجمعها باعتبار نوعها
يعنى فى محل واحد من الاسكان والروم والاشمام ووحد الابتداء لانه غير متنوع
اى كذلك والاظهر ان الوقوف مصدر كالابتداء وفى القاموس وقف يقف
وقفا وقوفا قام او المراد الموقف محل الوقوف ولا يبعد ان يقدر مضاف فيقال
معرفة مواضع الوقوف ومحال الابتداء فالمعنى معرفة المواقف والمبادى
او يراد بهما المعنى المصدرى اى معرفة كيفية الوقوف والابتداء ثم قال

ابن المصنف

ابن المصنف والوقف عن الشئ ترك الاتيان به ولهذا سمى الا
صطلاحى وقفا لانه وقف عن الحركة اى تركها وفيه ان هذا الحد غير
جامع لانه لم يشمل الكلمة التى يكون اخرها كنا من اصلها كلم يلد
وان وفى ونحوها فالاولى ان يقال لانه وقف على الكلمة ولم يتبعها
وهى لما تم فان لم يوجد بالاشباع تعلق او كان معنى فابتدى وهذه
المواقف المذكورة انما تكون لما تم معناه لا لما كمل مبناه والحاصل
ان هذه الوقوف للفظ تم الكلام عليه من حصول ركنى الجملة من
المسند والمسند اليه ثم يقسم ذلك التام الى ما فصله فى مقام
المرام بقوله فان لم يوجد لما تم من الكلام تعلق بما بعده لا مبنى
ولا معنى او يوجد له تعلق به معنى لا مبنى فابتدا اتى بما بعده
فى القسمين المذكورين اذا وقف على ما قبله فى الصنفين
المسطورين فقوله ابتداء عطف على مقدر اى ان حسن لما تم فابتدا
بما بعده قال الرومى وهى امر حذف الهمزة من آخره ثم اشبع
الدال للوزن وفيه انه لا وجه لحذفها مجانا فالصواب انه ابدل
الهمزة الكتابية ياء على قاعدة حمزة وهشام وقفا فينبغى ان
يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالا على الاعلال فالتمام فا
لكافى ولفظا فامنعن الا رؤس الاى جوزا فالحسن الفاء
الاولى للتفصيل او للتفريع وما بعدها للترتيب فى التنويع
وفيه لف ونشر مرتب فى الصيغ وتقدير الكلام وقل اما الوقف

على الاول منهما فالتام وسمي به لتمام المبنى وانقطاع ما بعده عنه
في المعنى واما الوقف على الثاني فالكافي وسمي به للاكتفاء في الوقف
عليه والابتداء بما بعده كالتام ولفظا عطف على معنى في البيت السابق
اي وان كان فيه تعلق بما بعده لفظا ومعنى لانه يلزم من اللفظ تعلق
المعنى بخلاف عكس المبنى كما سياتي في تحقيق التعلق وقوله فاعلمن
بالنون الثقيلة المخففة دخلت على الامر للتاكيد والفاء لانه جواب
للشرط المقدر والمعنى فامنع الابتداء ح بما بعده بل ابتدا ي بما قبله
الا وس الاى التي فيها التعلق اللفظي فجوز الابتداء بما بعدها لورود
الحديث بالوقف على العالمين والابتداء بالرحمن ولان رؤس الاى
بمنزلة فواصل الشجع في النثر وفي مرتبة القوافي بالشعر من حيث
انها محال التوقف وقوله فالحسن بالفاء بناء على انه جواب ان
المقدرة اى ان كان التعلق لفظا فوقفه الحسن او فاسم وقفه الحسن
فاذا عرفت ذلك فاعلم ان الوقف على ما فيه التعلق اللفظي مطلقا
سمي بالحسن لحسن الوقف عليه وان كان تفصيل في الابتداء بما بعده
فقوله الحمد مثلا لفظ غير تام فلا يدخل تحت انواع الوقوف
المستحسنة واما الحمد لله فوقفه حسن لكن لا يحسن الابتداء بما بعده
فلا بد ان يعيد ما قبله كله او بعضه واما رب العالمين فوقفه حسن
ايضا لكن يحسن الابتداء بما بعده لكونه من رؤس الاى على خلاف
في ان الوقف على مثله اولى او وصله بما بعده من اصله اعلى ويجوز

تحقيقه

تحقيقه وكذا الكلام على الرحيم واما الوقف على ملك يوم
الدين فكاف وكذا على نستعين فلا خلاف في الوقف عليهما
هو الاولى قال ابن المصد الوقف والتام عند تمام القصص
واكثر ما يكون موجودا في الفواصل ورؤس الاى كقوله تعالى واولئك
هم المفلحون زاد الشيخ زكريا وايا ك نستعين وفيه بحث والله
هو المعين وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى وجعلوا
اعزة اصلها انه قال ابن المصد وهذا الوقف تام لانه انقضاء
كلام بالقيس وهو ليس برأس اية انتهى يعني قوله تعالى وكذ
لك يفعلون ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذكرته وفيه انه
له تعلق معنوي فلا يكون وقفه تاما بل كافيا وقال بعض المفسرين
ان قوله وكذلك يفعلون ايضا من كلامها تاكيدا لما قبلها فالوقف
على اذلة كاف وعلى يفعلون تام وقد يقال انه كاف ايضا لان
ما بعده من جملة مقولها فله تعلق معنوي بما قبله ثم قال وقد يوجد
بعد انقضاء الفاصلة بكلمة قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين
وبالليل لانه معطوف على المعنى اى بالصبح والليل يعني فيهما وفيه
البحث السابق انه من جملة التعلق المعنوي قوله فلا تعقلون فهو
وقف تام وما قبله كاف ثم قال واما التعلق من جهة المعنى دون
اللفظ فنحو قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الاية كلها وفيه ان الظاهر ان ما بين المعطوف
بما بعد ذلك في الاية كلها

والمعطوف عليه تعلق لفظي فهو من قبيل الوقف الحسن ثم قال
وكذلك القطع على الفواصل في سورة الجن والمدثر والتكوير
والانفطار والانشقاق وما اشبهها وفيه ان رؤس اي هذه
السور مختلفة الصور فبعضها تام وبعضها كاف وبعضها حسن لما
الم بالمباني العربية والمعاني الفقيرية خصوصا في فواصل سورة الجن
فان ارباب الوقوف جعلوا الخلاف في جواز وقفها بناء على كسر الهمزة
بعد الواو فيها وتعيين الوصل على فتحها ثم قال وكذلك مثل الوقف
على ريب فيه وفيه ان وقوع اختلاف ارباب الوقوف بنافيه
فبعضهم وقف على ريب بناء على ان خبر لا محذوف لحذفه كثيرا
شك وان قوله تعالى فيه خبر مقدم لقوله تعالى هدى للمتقين
اي هداية وباعثة عناية للمؤمنين وبعضهم وقف على فيه
بناء على انه خبر لا وان هدى خبر مبتدا محذوف تقديره هو هدى
بمعنى هاد او هداية او سمي بالمصدر للمبالغة ومثل هذا التركيب
يسمى عند ارباب الوقوف معانقة او مراقبة بمعنى انه اذا وقف
على الاول يصل في الثاني وبالعكس فلا يجوز وقفهما ولا وصلهما واشال
ذلك في القرآن مواضع جمعها بعضهم ثم اعلم ان الوقف على
رؤس الآي سنة لما ذكره ابن المنذر بروايته عن ابيه بسنده المتصل
الى ام سلمة رضي الله عنها كان النبي ﷺ اذا قراء قطع اية اية
يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول الحمد لله رب

العالمين

العالمين ثم يقف ثم يقول الرحمن الرحيم ثم يقف قال وهذا الحديث
طرق كثيرة وهو اصل في هذا الباب اقول فظاهر هذا الحديث ان وقوفه
الآي يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلق لفظي ام لا وهو الذي
اختاره البيهقي وقال ابو عمرو وهو واجب الى الكنه يخالف ما ذهب
اليه ارباب الوقوف كالسجاوندي وصاحب الخلاصة وغيرهما
من رؤس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله او عدم
تعلقه ولذا جعلوا مزلا ونحوه فوق الفواصل كما كتبوها فوق غيرها مع
اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤس الآي بخلاف ما سواها مما لا يكون
عليه علامة الوقوف فوقفوا وحملوا الحديث الوارد على بيان الجواز
وعلى تعليم الفواصل فانه من باب التوفيق لعدم اطلاع غيره صلى الله
عليه وسلم عليها بل فرقوا في رؤس الآي بحسب اختلاف القراء لمقتضى
لاختلاف الاعراب الموجب للتعلق وعدمه فوقفوا في سورة ابراهيم
على قوله تعالى العزيز الحميد اذا قرؤا الى قوله والشامي برفع ما بعده
ووصلوا على قراءة غيرهما بجره وامثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها
ارباب الوقوف من الاعيان وقد اعتنى قراء العجم بهذا الشان
واهل امره قراء العرب في هذا الزمان حتى ذكر مولانا نور الدين عبد
الرحمن الجامي قدس سره السامي بطريق اللطافة ان قراء معروفين
تركوا مراعاة وقوف الكلام فكان قفاتهم ما ضيعوا وقفا فكل مكان
رفعوا ايضا وقوف القرآن هذا والتعلق اللفظي هو ان يكون ما بعده

منعلقا بما قبله من جهة الاعراب كان يكون صفة او معطوفا لكن الشرط
ان يكون ما قبله كلاما تاما واما التعلق المعنوي فهو ان يكون تعلقه مجرد
المعنى فقط دون شئ من تعلقات الاعراب كالاخبار عن احوال المؤ
منين في اول سورة البقرة مثلا فانه لا يتم الا الى قوله المفلحون ثم احوا
ل الكافرين ثم عند قوله ولهم عذاب عظيم ثم تمام احوال المنافقين عند
قوله والله على كل شئ قدير حيث لم يبق لما بعد تعلق بما قبله لا لفظا
ولا معنا وقد اعتنى ابو عمرو الداني برسالة مستقلة مستوعبة لانواع الوقف
من التام والكافي والحسن في جميع السور واما قول الازهري والمختار ان
التام والكافي حسن والحسن جائز وكذا حكم الابتداء فخروج عن اصطلاح القرا
وتحقيق العلماء ومبني على عدم التمييز بين مراتب الوقف والابتداء

وغير ما تم قبيح وله يوقف مضطرا او يبدأ قبله يبدأ بصيغة المجهول
وسكن همزته ضرورة ثم ابدل الفا قال اليمني الهمزة في يبدأ وقف
على نية الوقف كما في رؤية قبل لبأ وضبط الرومي بصيغة الفاعل حيث
قال ويبدأ القارئ لكنه خلاف الظاهر للاحتياج الى القول بحذف الفاعل
ولو بقرينة المقام مع ما يفوته من المناسبة بين يبدأ ويوقف على ما قيد
من نظام المرام وفي اصل زكريا الوقف مضطرا بفتح همزة ال للابتداء
وقال التقدير للقارئ الوقف على ذلك وفي نسخة يوقف اي ولاجل
قبح الوقف على ذلك يوقف عليه مضطرا اه وانت تعلم ان نسخة
المضارع احسن من المصدر وهو كذلك في النسخ باعتبار الاكثر ومعنى

البيت مجملا ان غير ما تم من الكلام قبيح الوقف عليه عند القراء الفحام
حال الاختيار دون وقت الاختيار والاضطرار فالمراد بالاضطرار اعم من الحقيقي والحكمي في الاعتبار وقوله مضطرا
حال من الوقف بناء على نسخة الوقف ومن الوقف على نسخة يوقف
ولا يبعد ان يجعل المضطر مصدرا للعلة والاظهر انه صفة مصدر محذوف
اي يوقف وقفا مضطرا لغيره وحصرا وغيرهما لكن لم يبدأ بما قبل موضع
الوضع من الكلمة التي وقف عليها وبيان تفصيله بحسب تمثيله ان الوقف
على الحمد قبيح وكذا على بسم قبيح كما صرح به ابن المصنف واما ما سبق من المؤلف
ان الوقف على بسم الله وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام فخطأ قبيح
منه فان الوقف على كل من الجلالة والرحمن حسن لانه متعلقه من الفعل
او الاسم المقدر كلام تام كما ورد في احاديث عم من الاكتفاء على البسملة
في ابتداء الطعام ونحوه من المواضع الكرام وانما قبح الوقف على بسم لانه
لا يعلم منه الى اي شئ اضيفت وكذلك الوقف على المضاف دون
المضاف اليه والصفة دون الموصوف والرفع دون المرفوع والناصب
دون المنصوب والمنصوب دون الناصب ولا على المعطوف
دون ما عطفته عليه ولا على ان واخواتها دون اسمها ولا على
اسماء دون خبرها ولا على كان واخواتها دون اسمها ولا على اسمها
دون خبرها ولا على ظننت واخواتها دون منصوبا تها ولا على صاحب
الحال دونها ولا على المستثنى منه دون الاستثناء ولا على المفعول دون الفعل

ولا على الذى وما ومن دون صلاتهن ولا على صلاتهن دون
معمولاتهن ولا على الفعل دون المصدر ولا على صدره دون آلته
ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه ولا على حروف الشرط
دون الشرط ولا على الشرط دون الجزاء ولا على الامر دون جوابه
الا ان يكون القارئ مضطرا فانه يجوز له الوقف حال اضطراره كانقطاع
نفس ونحوه لحق اذا وقف يبتدأ من الكلمة التى وقف عليها يعنى
اذا حسن الابتداء بها كذا ذكره ابن الفص ولعله مبنى على ان التمام عنده
ما يحسن السكوت عليه من الكلام واما على الظاهر المتبادر من كلام التام فلم
وتقسيمه الى انواع التعلق فمعنى التام استيفاء الكلام للمسند والمسند اليه
ثم يرد على ابن الفص فى اطلاق امثلة اذ وقع شئ منها من رؤس الآى
فاذا ليس الوقف عليها بقبيح اجماعا وانما اختلفوا فى الوجه الاول وكذا يرد
على قوله ولا على المعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه ان الوقف
على قوله حرمت عليكم امهاتكم هو الكافى ويمكن دفعه بانه اراد عطف
المفرد كقوله والله ورسوله حق وكذا يرد على قوله ولا على الموصوف دون
الصفة ما تقدم من حسن الوقف على بسم الله وكذا على الحمد لله ثم قال
اعلم ان من الوقف القبيح على غير من غير المغضوب عليهم وعلى الذين
اله الناس كى يفعله جهلة القراء ويستدلون برقم السجاوندى على ما قيل
هذه الكلمات لاى لا وقف فليت شعرى هل نهاك عن الوقف
عن رأس الاية الذى هو سنة وامرك بالوقف على المضاف دون

ما اضيف له من غير واله بعض وتخالفه السنة وائمة الوقوف فى القرآة
فتقف تارة بعد تمام الآية وتارة قبلها لكون كتابة لا على رأس الآى
واما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدراية ان الوقف
على انعمت عليهم غير جائز بل حرام وكفر وامثال ذلك فهذا نقل باطل
وليس فيه وجه طائل وكذا ما ذكر بعضهم من ان الوقف على السماوات
الرجع مبطل للصلوة وكفر فى خارجها تعمدا فمن اقبح الروايات لانه مخالف
لاجماع ارباب القرات وقواعدهم المأخوذة من الاصول العربية لاسيما
وقد ورد الاحاديث النبوية بخصوص رؤس الآى القرانية ثم قال
واقبح من هذا الوقف على قوله لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير
الذين قالوا وقالت اليهود وقالت النصارى وقالوا عبدون وقالوا
ومن افكهم يقولون وهم مهتدون ومالى ومن يقل منهم ومن الخاسرين
فبعث الا ان قالوا ابعث والابتداء بقوله تعالى ان الفقير وان
الله هو المسيح ابن مريم ويد الله مغلولة والمسيح ابن الله واتخذوا ولد
الله ولا اعبد الذى فطرنى والى الله من دونه والله غرابا والله بشرا الا
ان المعنى يختل بل تستحيل بفصل ذلك عما قبله قلت اما الابتداء فى المثالين
الاخيرين فانه يشتبه العوام حيث لا يميزون بين المنصوب والمرفوع
فى حكم الكلام ونظام المرام واما فى سائر الامثلة فالوقف ليس بقبيح
فضلا عن ان يكون اقبح وانما القبيح فى غاية القبح هو الابتداء بما
بعده مما يتفرع على الابتداء من توهم الاثنا روسيأتى تحقيق ذلك

ذلك البناء ومن هذا القبيل الوقف على نحو قل يا ايها الكافرون
لا والابتداء بقوله اعبد ما تعبدون ثم قال ومثله في القبح الوقف على قوله
فبهت الذي كفر والله والذين لا يؤمنون بالاخرة مثل السوء
ولله وان الله لا يستحي وان الله لا يهدي ولا يبعث الله وشبهه
لان المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده اقول وانما قال ومثله وفصله
عما قبله لان الوقف على هذا الموضع قبيح جدا لما يترتب عليه من
قبح العطف او ترك المفعول واما الابتداء بما بعده فليس بقبيح
بخلاف الامثلة التي قبله فقوله ومن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه
ان يرجع الى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض فان لم يفعل ثم وانما
يستقيم في الامثلة الاولى واما في الامثلة الثانية فينبغي ان يعود فالعود
احمد ثم قال وكان ذلك اي الابتداء في القسم الاول والوقف في الثاني
من الخطأ العظيم الذي لو تعمده متعمد خرج بذلك عن دين الاسلام لكون
اعتقاد ذلك افتراء على الله عز وجل وجهلا به سبحانه اقول واما
قول فاضيخان من علماء الحنفية في فتاواه وان غير المعنى تغييرا فاحشا
بان قرأ انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الهاء ونصب العلماء
او قرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وما شابه ذلك
مما لو تعمد به يكفر ابقراء خطأ فسدت صلاته في قوله المتقدمين
فسهو صدر عنه من الغفلة من المعرفة قد ات اهل اذ قد وجه
القواعد العربية اذ نص العلماء روى عن ابي حنيفة امام الفقهاء

ووجه بان يخشى بمعنى يعظم على قاعدة التجريد فان الخشية خوف مقرون
بالتعظيم ووجه كسر لام المفرق في الثاني ايضا بان واو القسم
وجره للجوار كما ذكره صاحب الكشاف ثم قال وان وصل بغير
موضعه او فصل بغير موضعه فان لم يتغير المعنى تغيرا فاحشا
بان وقف على الشرط وابتداء بالجزاء فقرأ ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات ووقف ثم ابتداء باولئك هم خير البرية او فصل
بين الصفة والموصوف نحو ان قرأ انه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله
شكورا فمثل هذا لا يحسن ولا يفسد صلوته لانه موضع الوصل والفصل
لا يعرفها الا العلماء وان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ الله
لا اله ويقف ثم يبتدئ بقوله الا هو او قرأ وقالت اليهود ويقف
ثم يبتدئ بقوله عزير بن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء لا تفسد
صلوته وقال بعضهم تفسد انتهى وفي الخلاصة لو وقف على قوله وقالت
اليهود ثم ابتدأ بقوله عزير بن الله لا تفسد صلوته بالاجماع اقول
ولعل وجهه ما روى عن عبد الله بن المبارك وابي حفص الكبير
البخاري ومحمد بن مقاتل وغيرهم من ان عدم فساده لما فيه من ضرورة
قبح اللبس ثم قال في الخلاصة ولم يقف عند قوله انهم اصحاب
النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد لكنه قبيح انتهى
ولا يخفى ان ارباب الوقوف جعلوا الميم الذي هو علامة الوقف
اللازم على قول اصحاب النار لان في وصله ايهام ان يكون ما بعده

صفة لما قبله وهو تغيير المعنى تغيرا فاحشا لان قصد فى المعنى يكون كفرا
وبهذا التقرير وما سبق به من التحريم تبين معنى قول الناظم التحريم وليس
فى القرآن من وقف وجب وفى نسخة يجب ومن زائدة مؤكدة للعبارة
فى النفى فيجوز وصل الكلمتين اولهما الى آخرهما فى القرآن العظيم ولا يكون عاصيا
تاركا لواجب عليه بمعنى انه يأثم بتركه الوقف لديه وانما ينبغى له بالوقف
الاصطلاحى ويستحب له اللزوم المعرفى مراعاة وقوف القرآن لما ورد ان
عليا كرم الله وجهه سئل عن قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا فقال التمهل
بتجويد الحروف ومعرفة الوقوف وما ورد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه قال
لقد عشنا برهة من دهرنا وان احدنا يؤتى الايمان قبل القرآن وتنزل
السورة على النبى ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها وامرها وزجرها وما ينبغى ان يوقف
عنده منها قال الناظم ففى كلام على رضيه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته
وفى كلام ابن عمر رضيه برهان على ان تعلمه اجماع من الصحابة وصح
بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح قال ومن
ثمة اشترط كثير من ائمة الخلف على المجيزان لا يجيز احدا الا بعد معرفة
الوقوف والابتداء وقال الامام ابو بكر بن الوقف فى الصدر الاول
من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراء
والائمة الفضلاء مطلوب فيما سلف من الاعصار واردة به
الاخبار الثابتة والآثار الصحيحة ففى الصحيحين ان ام سلمة قالت
كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول

وروى ان رجلين اتيا النبى ﷺ فشهد احدهما وقال من يطع
الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما وقف فقال النبى ﷺ قم بئس
الخطيب انت قال بعضهم انما قال ﷺ ذلك القبح لفظه وكان
حقه ان يقف على رشد او على غوى او يصل الجميع فانظر كيف كره ﷺ
قبح لفظه وان كان مراده الحق لا الشر انتهى ولا يخفى ان قوله
وما ينبغى ان يوقف عنده منها لا يبعد ان يراد بها الآيات
المتشابهة فى معناها فايش فى الحديث الثانى نص على الوقوف المصطلح
عليه ولا حرام غير ما له سبب يجوز رفع حرام على انه معطوف
على محل من وقف لانه اسم ليس وجره للعطف على لفظه كما قرئ
بالوجهين فى قوله تعالى هل من خالق غير الله وقوله سبحانه ما لكم من
الهة غيره لكن الجمهور بالرفع واما غير فى البيت فتابع لحرام فى اعرابه وجوز
نصبه حالا ويمكن نصبه على الاستثناء ايضا وحاصل معنى البيت بكمال
انه ليس فى القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه ولا وقف
حرام يأثم بوقفه لانهما لا بد لان على معنى فيختل بذهابهما الا ان
يكون لذلك سبب يستدعى تحريمه وموجب يقتضى تأثيمه
كان يقصد على ما من الله والى كفرت ونحوهما كما سبق من غير ضرورة
انه لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه وانه لم يقصد فلا جرم
عليه لا الوصل ولا الوقف فى مبناه واما غير الواقف على معناه
ففى الامر سعة عليهم اذ لا يتصور القصد لديهم لكن الاحسن

مع عدم القصد ان يجتنب الوقف على مثل ذلك مطلقا للابهام على
خلاف المرام لاسيما اذا كان مستمع في ذلك المقام ثم اعلم ان المتاخرين
من علمائنا اتفقوا على ان الخطأ ان كان في الاعراب لا يفسد الصلوة
مطلقا وان كان مما اعتقاده كفر لان اكثر الناس لا يميزون بين
وجوه الاعراب قال فاضيخان وما قاله المتاخرون اوسع وما قاله
المتقدمون احوط لانه لو تعمده يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون
من القرآن قال ابن حماد فيكون متكلما بكلام الناس الكفار
وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر فكيف
وهو كفر قال شارح المنية ولا يقاس مسائل زلة القارئ بعضها بما
ليس مذكورا عن الائمة المتقدمين او المتاخرين على بعض ما هو مذكور
لا يعلم كامل في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه
التفسير ليعلم ما اعتقاده كفر وما هو بعيد فاحش او غير فاحش ثم قال
واما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بان اراد ان يقول الحمد لله
فقال الف فانقطع نفسه او نسي الباقي ثم تذكر فقال الحمد لله او لم يتذكر
فترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى فقد كان الشيخ الامام شمس
الائمة الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك وعامة المشايخ قالوا لا تفسد
لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان اقول فيه بحث لان مثال
المذكور لا يصلح ان يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه
الحقيقة فان لام التعريف كلمة مستقلة لكن لكمال امتزاجها

بعد قولها

بعد قولها كلمة واحدة ولا تحسن قطعها عما بعدها وكذا فصل ما بعدها
عنها لاتصالها رسما فالمثال اللايق بما نحن فيه ان يقول الحمد لله بان
يقف على الميم وابتدأ بالدال قاتل في تحقيق تصور المثال قال واما
الوقف في غير موضعه والابتداء في غير موضعه فلا يوجب ذلك في
الصلوة ايضا لعموم البلوى بانقطاع النفس وحصول النسيان
وعدم معرفة المعنى في حق العوام وانتفاء القصد المذموم بالنسبة
الى الخواص عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسد ان تغير المعنى
تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ لا اله ووقف وابتدأ بقوله الا الله وهذا
مثال الوقف او قرأ ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقف
وابتدأ بقوله واياكم ان اتقوا الله او قرأ يحبون الرسول وابتدأ
بقوله واياكم ان تؤمنوا بالله وبكم وامثال ذلك مما تقدم فالصحيح
عدم الفساد في ذلك والله اعلم ثم قال ولو وصل حرفا من آخر
كلمة بكلمة اخرى بان قرأ اياكنعبد واياكنستعين بوصل كاف
اياك بالنون او قرأ انا اعطيناكالكوثر وما اشبه ذلك فان
صلاته لا تفسد على قول العامة من العلماء قال فاضيخان وان تعمد
ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لامن ضرورة وصل
الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى باول الثانية قال في فتاوى
المجتبى المصلي اذا وصل في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين
لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول نعبد بل الاولى والاصح

ان يصل اياك نعبد و اياك نستعين قال صاحب المنية وعلى
قول بعض المشايخ تقف صلة و الظاهر ان مراد هذا القائل انما هو
عند السكت على اياو نحوها والا فلا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الف
فضلا عن العالم هذا و بعض المشايخ فصلوا و قالوا ان علم القاري ان القرآن
كيف هو اعني علم ان الكاف من الكلمة الاولى لا من الثانية الا انه
جرى على لسانه هذا الوصل لا تقف صلة و ان كان في اعتقاده ان
القرآن كذلك اي ان الكاف مثلوم من الكلمة الثانية تقف صلة
لان ما وقع لبعض القراء الى ما اراده و الصحيح قول العامة لان
هذه كلها تكلفات باردة و اتباع اللفظ فلا عبرة بالارادة اقول
و ما اشتهر على لسانه بعض الجهلة من القراء ان في سورة الفاتحة بالذال
كذا من الاسماء في مثل هذا التركيب من البناء فخطأ فاحش و اطلاق
قبيح ثم سكتهم على نحو دال الحمد و كاف اياك و امثالها غلط صريح ثم
اعلم ان الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس
والسكت قطع الصوت زمانا اقصر من زمن التنفس ثم الوقف
اختياري و هو ان يقصد لذاته من غير عروض سبب في جريانه
و اضطراري و هو ما يعرض بسبب حصر و عجز و نسيان لما بعده
من كلامه و اختياري و هو ما يمتحنه الاستاذ بقوله كيف تقف
على هذا اللفظ بعينه ليعلم مهارته في وجوه قراءته و انتظاري و هو
ان يقف على كلمة ليعطف عليه غيره حين جمعه لاختلاف روايته

ثم اعلم ان الوقف قد يكون كافيا على اعراب و تفسير و غير كاف على احر
نحو قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله فانه كاف على ان ما بعده
مستأنف و هو قول ابن عباس و عايشة و ابن مسعود و غيرهم مذهب
ابي حنيفة و اكثر اهل العلم و ذهب الفراء و الاخفش و ابو حاتم و غيرهم
قالوا عرفوه و الراسخون في العلم لا يعلمون التأويل و لكن يقولون امنا
به و عند غيرهم الوقف كاف على و الراسخون في العلم فانه عندهم معطوف عليه
و هو رواية عن ابن عباس و اختاره ابن الحاجب و من تبعه و المعتمد
هو الاول و عند ارباب الوقوف هو المعول و لذا رمزوا فوق لفظ الجلالة
حرف الميم بالحمرة للايماء الى ان الوصل هو هم لمعنى فيه خلل من حيث
الاعتقاد و اما جعل المصري الوقف على الجلالة تام فغير تام لان ما بعده
له تعلق معنوي بما قبله بل عند المحققين من ارباب التفسير اثبات
تعلق المعنى في جميع الآيات و لو ما بين القصص و بين السور من
سائر الكلام و الحاصل ان الناظم جعل الوقوف على ثلثة مراتب
تبعا لابي عمرو الداني و اما السجاوندي و كذا من تبعه لم يفرق بين
التام و الكافي لكنه جعلهما على مراتب من وقف مطلق رمزه الطاء
حيث لم يجز فيه الوصل و من وقف جائز وصله و الاولى وقفه
و رمزه الجيم و من وقف مجوز وصله اولى و رمزه الزاي و جعل
لطول الكلام و قصاسماه مرخصا و رمزه الصاد و جعل بعض
انواع المطلق و قفا لازما و رمزه الميم و ذلك لما كان موصله

حصول خلل في المعنى نحو قوله تعالى وما هم بمؤمنين يخادعون الله
فان حال الوصل قد يتوهم ان قوله يخادعون قيد للنفي بكونه وصفا وحالا
والصواب انه استيناف ونحو قوله سبحانه ويحزنك قوله ان العزة لله
وانا نعلم ما يسرون فان وصله موهم ان المقول هو ما بعده
وليس كذلك بل المقول مقدر اي فيئسا او فيئسك او في كنا بائم الجملة
استيناف معللة لنفي الحزن وتسلية له صلى الله تعالى عليه وسلم
وتهديد لهم وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة نحو قوله تعالى
يخادعكم به الله وقف كاف على قراءة من رفع فيغفر ويعذب ووقف
حسن الابتداء بما بعده وقس على هذا ما وقع في القرآن مثله وقد جاء
سئل عن بعض الفضلاء اليمن في الفرق بين قوله تعالى والى عاد
اخاهم هودا وبين قوله سبحانه والى ثمود اخاهم صالحا حيث جعل
رمز الوقف على الاول مطلقا وعلى الثاني لازما مع ان ما بعدهما
قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره بلا تفاوت في الموضعين
فقلت لان الاول علم جامد لا يصح ان ما بعده وصف له بخلاف الثاني فانه علم مشتق
وقع في صورة النكرة فقد يتوهم ان ما بعده نعت له ومن تحقيق
ارباب هذا الفن وتدقيق نظرهم في التعبير وكمال حذاقتهم في علم
التفسير ان السجاوندي جعل رمز الوقف على قوله تعالى حكاية
عن موسى وهم قال رب السموات والارض وما بينهما لازما مع اتحاد

ما بعدهما بقوله ان كنتم مؤمنين وقد جاء صاحب الخلاصة وجعل
رمزهما مطلقا من غير فرق بينهما بل اعترض على من ميز باختلاف رمزهما
والقول الصواب هو الاول لان الوصل في الآية الاولى ليس موهما خللا
في المعنى بخلاف الآية الثانية لان ما قبلها فيه خطاب للنبي ثم حيث
قال تعالى انا كنا مرسلين رحمة من ربك فلو وصل لربما يتوهم
ان الخطاب في كنتم له صلى الله عليه وسلم على طريق التعظيم او لهم ولامته
على جهة التغليب وقد عرضت هذه الدقيقة على شيخي في الحرمين
الشريفين اعني شيخ القراء بالمدينة السكينة مولانا المعمور بالعلوم
المدني وشيخ القراء بمكة الامينة استاذنا المبرور سراج الدين
عمر الشوائي اليمني فاستحسنا ما ذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق
لهما على وجه التبيين وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة في وقف اللازم
والعوام يحسبون انه واجب ووصله حرام ويقولون انه قيد
بما ذكره الناظم من سبب قصد لمخالف المرام وقد صنف كتب
في الوقوف القرآني بعضها مدلل ببيان اعراب المباني واعراب
المعاني والمصاحف المصححة المقروءة قراءة العجم مرموزة في متنها
المثاني فان قلت ما وجه ارباب الوقوف انهم كتبوا لاني بعض المواضع
ولم يستعملوا بعدم كتابة رمز الدال على نفي الوقف في اكثرها قلت
لان تلك المواضع كانت مظنة انها محل وقف وانقطاع لها
عما بعدها فنبهوا على خلاف ما يتوهم من ظواهرها هذا وقد وقع خلاف

اختلاف بين الكوفي والبصري في بعض رؤس الآي فجعل رمز اية الكوفي
ب وعلامة تحتهم الهاء وعشرهم رأس العين او حرف الباء ورمز
اية البصري نب وتحتهم خب وعشرهم عب فقوله بسم الله الرحمن الرحيم
في الفاتحة اية للكوفي وانعمت عليهم اية للبصري مع الاجماع على ان
سورة الفاتحة سبع آيات واما البسملة في سائر السور فليست
باية اتفاقا وكذا الم البقرة اية عند الكوفي خلافا للبصري وتفصيله الى
يطول ويضر المملول والعاقل يكفيه الاشارة ثم اعلم انه قد يقع الوقف
كافيا على اعراب وحسنا على ضد نحو قوله تعالى هدى للمتقين فانه جملة
الموصول بعده نعته له فالوقف حسن وان جعلته مرفوعا او منصوبا على القطع
او مبتدأ فوقفه كاف وبمراعاة هذه الملاحظات في اعراب الآيات
وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية ويتضح منهاج الهداية ومعراج الرواية
فلتلتزمه التلاوة على وجه الغاية والنهاية واما اذا لم يلاحظ الاعراب
والمعنى فقد يقع الواقف في خطإ المبنى كما اذا وقف على نحو قوله وان كانت
واحدة فلها النصف ولابويه وكذا الوقف على لا تقربوا الصلوة وكذا
على قوله للمصلين وان كان رأس آية ولا يقاس هذا على نحو رب العالمين
لما بينهما من الفرق الجلي المعنوي واما قول المعربي الوقف على ختم الله
حسن الا انه يبتدأ بما قبله والابتداء بختم احسن من الابتداء بالجلالة ثم
قوله وقد يكون الوقف قبيحا والابتداء به جيدا نحو قوله تعالى من بعثنا من مرقدنا فان الوقف على هذا قبيح لفصله بين المبتدأ والخبر ولانه يوهم

ان الاشارة الى مرقدنا وليس كذلك عند ائمة التفسير ففيه تنبيه
حسن الا ان الاقبح منه وصل مرقدنا فان وقفه عند اباب الوقف لازم
لما سبق وان وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم واختار حفص
عن عاصم السكت على مرقدنا وهو وقفة لطيفة من غير تنفس لحصول
هذا المعنى ولدفع توهم ذلك المعنى ولان هذا وما بعده ومع قبله
داخلان في اخبار مقولهم فلا يحسن القطع بالكلية بين مقولهم فاعقل
فانه موضع تحقيق ومحل تدقيق كما اختار السكت ايضا على قوله
في سورة الكهف ولم يجعل له عوجا وغيره جعل وقفه مطلقا مع انه
من رؤس الآي ويتبين لك وجه سكته وسبب العدول عن وقفه
بما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب لتلميذه فيما من قوله تعالى
ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف
يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على الف التنوين
في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم وانما قيما حال اما من اسم
محذوف هو وعامله اى انزل له قيما واما من الكتاب وجملة النفي
معطوفة على الاول ومعترضة على الثاني على ما ذكره المعنى

واعرف لمقطوع وموصول وتا اى كن عارفا بهما وعالما
بمواضع اختلافهما وقدم المقطوع لانه الاصل المرضوع في
في مصحف الامام فيما قد اتى والمراد بالتاء تاء التأنيث
الذي كتب بالتاء المجرورة وحقها على القياس ان تكتب بالتا

المربوطة فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعة للرسم
العثماني وبعضهم يقفون بالهاء كما فصله الشاطبي بناء على
قواعد كتابة العربية فخرج بما قررنا نحو فالت والمؤمنات
فانه لا خلاف فيهما رسما ووقفا عند جميع القراء والمراد بمصحف
الامام هو مصحف امير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه
الذي اتخذه لنفسه يقرأ فيه كما قال الشيخ زكريا وليس هو بخطه
كما توهمه بعضهم على ما ذكره الشيخ خالد ولعله اراد الرسم
اليمني هو حيث قال المراد بمصحف الامام في البيت ما كتبه
امير المؤمنين عثمان رضيه لنفسه على الخصوص انتهى وهو وهم
اذ هو امر زيد بن ثابت كاتب الوحي وغيره بان يكتبوا
المصاحف المتعددة وارسلها الى مواضع مختلفة واتخذ
واحدا لنفسه ولاهل المدينة وما بقي منها تلف والاظهر
ان المراد بمصحف الامام جنسه اي كل ما اتخذه لنفسه
في المدينة ولما ارسله الى مكة والشام والكوفة والبصرة
وغيرها واللام لمقطوع زيد لتاكيد التعدية والتقوية
وقصرنا الوقف حمزة وهو مجرور للعطف على مثله فيما قبله
وقد ابعد الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله وقال واعرف
بالتاء التانيث اه وكذا قول المصري انه يحتمل ان يكون
بمعنى على والتقدير واعرف الوقف على المقطوع والموصول

ليس

ليس في محذ لان المراد هنا معرفة المقطوع والموصول رسما وانما
يترتب عليه علم الوقف والوصل فرعا واما قول ابن المص ونابعه
الرومي انها بمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط
اليوم القيمة فليس في محله ولذا قال المصري ولا معنى لقول القائل
واعرف في مقطوع لكني اقول يمكن ان يقال التقدير
واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتا كائنة في مصحف
الامام فيما قد وصل رسمه البنا من طريق علمائنا الاعلام
والحاصل انه لا عبرة بكتابة مصاحف العوام ثم اعلم ان
الناظم من جملة المرسوم وهو كثير صنف فيه كتاب المنتفع
لابي عمرو الداني ونظمه الشاطبي في الراءية وهي مشروحة
مبسوطة انما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب
عليه من المنافع المسطورة اما في المقطوع فانه يجوز الوقف
على الكلمة الاولى وكذا الابتداء بالثانية بحذف الموصول
فانه لا يجوز فيه كلاهما واما تاء التانيث فلما تقدم والله
اعلم ومما يجب التنبيه عليه انه سئل مالك رحمه الله هل كتب
المصاحف على ما احدثه الناس من الهجاء فقال لا الا على
الكتابة الاولى قال ابو عمرو الداني ولا مخالف له في ذلك
من علماء الامة وهذا معنى قول الشاطبي في الراءية وقال
مالك القرآن يكتب بالكتابة الاول لاستحدثا سطرا

فاقطع بعشر كلمات ان لا تضبط بتنوين كما تقدم واضافتها
والثاني يحتاج الى تقدير اى اقطع ان في عشر كلمات ان والاول
اسلس في المبنى واحسن في المعنى فان لا مفعول اقطع او خبر
مبتدأ محذوف تقديره هي ان لا حال كونها مقارنة مع ملجأ
ولا اله الا فالاول قوله تعالى في التوبة ان ملجاء من الله الا اليه
والثاني قوله تعالى في هود ان لا اله الا هو وفتح ملجاء على الحكاية
ويجوز جره منونا على الاعراب او للضرورة وفي نسخة ملجاء وان
لا اله الا وهي اولى كما لا يخفى قال ابن المعلى اتفقت المصاحف
العثمانية على قطع نون ان الناصبة للفعل او الناصبة عن لاء
النافية في عشرة مواضع انتهى وتبعه الشيخ زكريا والرومي ايضا
والظاهر ان يقال نون ان المفتوحة المخففة عن لا النافية الداخلة
على الاسم كما تقدم والناصبة الداخلة على الفعل كما في قوله وتعبدوا
بيس ثاني هود لا اى وان تعبدوا الشيطان الواقعة
في بيس فنصب بيس على الظرفية وكان حقه ان يقول وثاني
هود بالنصب فحذف العاطف وسكن الياء ضرورة والمراد
به قوله تعالى ان لا تعبدوا الا الله واحترز بثانيها عن اولها
فانه موصول بلا خلاف ثم قوله لا متعلقة بقوله ليشركن يشرك
يدخلن تعلوا على اى ان يشركن بالله شيئا في الممتحنة وان
لا تشركن بي شيئا في الحج وان لا يدخلنها اليوم في نون وتقف

نون يدخلن وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل بها رسما ضرورة
الوزن وان لا تعلوا على الله في الدخان وبقيد على بالالف احترز
مما في سورة النمل الا تعلوا علي بتشديد الياء وان لا يقولوا الا قول
ان ما اى ان لا يقولوا على الله الا الحق في الاعراف على خلاف
في الخطاب والغيبة وان القول على الله الا الحق فيما ايضا في
اول السورة واخر للضرورة ولا اقول عطف على لا يقولوا
بحذف العاطف لا ان ان حذف ضرورة كما توهم المصري وقال
الرومي قوله ان لا يقولوا عطف على ما سبق وكرر ان فيها
لطول العهد وقوله لا اقول عطف على ان لا يقولوا بحسب المعنى
فتقديره ان لا اقولوا واما ذكر لا وحذف ان للوزن لكن
يجعل لا اقول منصوبا يدل على تقدير ان انتهى ولا يخفى
ان لا معنى لطول العهد اصلا في ذكر ان لافادة على اصله وصلا
وفصلا والصواب ما قدمناه من ان اقول عطف على لا يقولوا
كما هو صحيح المبنى فلا يحتاج عطفه على لا يقولوا بحسب المعنى
وبهذا تمت العشرة والمفهوم من افادة الخطر ان كلما جاء
ان لا من غيرها تكون موصولة اتفاقا نحو لا يرجع اليهم
قولا ولا ترزوا وازرة الا ما في سورة الانبياء من قوله تعالى
ان لا اله الا انت فانهم اختلفوا في قطعها ووصلها ويمكن
ادراجها تحت عموم قولنا سابقا ولا اله الا او يقال لعل مختار الشيخ ان موصول

وقد ذهب الشيخ زكريا الى ظاهر كلام المصرح حيث قال وما عدا العشرة
موصول نعم قال اللبيب والوصل اشهر فالقطع هو الاولى فانه الاصل
من انفصال احدى الكلمتين عن الاخرى ووجه الوصل هو التقوية
وقصد الامتزاج وتنزيله منزلة المحذوف لان النون لما ادغمت بالغنة
فكانها ذهبت بالكلية لعطف قطعت رسما فيجرى عليها حكم
فنون جنة المدغمة من انها لم ترسم فانها لكمال اتصالها عدت كلمة
واحدة واعتبرت تلك الحالة ثم المراد بالوصل وصل اعتبارى وهو
ان يوجد هناك حذف حرف لاوصل صورى لاتصال الرهزة بالتى
فى الكتابة ثم قال ان ما بالرعد والمفتوح صل وعن ما اى وكذا الفقم
ايضا على قطع ان الشرطية عز ما المؤكدة فى قوله تعالى وان
ما نرينك بعض الذى نعدهم بالرعد واتفقوا على وصل مهما
ام بما الاسمية حيث جاءت نحو اما اشتملت بالانعام واما
يشركون واما اكنتم كلاهما بالنمل لكن عبارة الناظم قاصرة
عن ذلك لعدم تقدم ام هنالك واما قول ابن المص فى هذه
الامثلة انهم اتفقوا على ان المفتوحة بما الاسمية فوهم
لذكرهم هذه الامثلة فى مقابلة ان المكسورة مع ما والتحقيق
ما قدمناه فاحترز بقيد الرعد المفيد للحصر من غير ما جاء فى سائر
السور من قوله تعالى فاما يأتينكم منى هدى فى البقرة
واما تخافن بالانفال فاما ترينى بمريم واما نرينك

بيونس وغافر فقوله والمفتوح الرهز لو كان اصله ام ما
لاان ما وانما ذكره بعده استطرادا وما بينهما من شبه اللفظ
اشتباها ذكر المصرى انه قال فى المقنع وقوله اما اشتملت هى
فى المصحف حرف واحد ومعناها ام الذى قلت واطلق الناظم
الحكم فيه ولم يقيده بموضع وهو الصواب لاتفاق المصاحف عليه
فافهم كلام المقنع تقييده بما اشتملت وليكن ذلك اقول
التخطئة خطأ فاحش على امام الكل فى هذا الفن وانما
نشأ هذا من قصور فهم القائل لان قوله اما اشتملت اول
ما وقع فى القرآن وقد بينه بتعديد الشامل له ولغيره حيث
قال معناه ام شئ فكل الصيد فى جوف الفرا فافهم بلا افراط
واتفقت المصاحف ايضا على قطع عز ما الموصولة فى قوله
تعالى فلما عتوا عما نهوا عنه فى الاعراف واليه اشار بقوله
نهوا اقطعوا من ما ملك روم النا فى غير الاعراف
يكون موصولة كما فى قوله تعالى عما يعملون ولئن شئتهم
عما يقولون وسبحانه وتعالى عما يشركون وعم يتساءلون
وعما قليل هذا وقد ضبط روم بالرفع والنصب وهو
الاولى ليكون نصبه على نزع الخافض ويؤيده ما فى نسخة
صحيحة وهى اصل الشيخ زكريا نهوا اقطعوا ما بروم والمعنى
والمعنى ان المصاحف اتفقت على قطع من الجارة عن ما الموصولة

نحو ما ملكت ايمانكم من شركائ بالرومى من فتيانكم بالنساء
وقدم الروم لاجل الوزن والخطاب فى اقطعوا للقراء او للكتبة
المصاحف ومفعوله على ما نهوا وما بعده معطوف على ما قبله
بحذف العاطف خلف المنافقين ام من اسّ بالف الاطلاق
معروفا ومجهولا كما قرأ بهما فى السبعة والاكثر على الالف وقوله خلف
ضبط بالرفع اى خلف ما فى المنافقين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا
وبالنصب على انه ظرف لاقطعوا بتقدير مضاف اى مع خلف
المنافقين والمعنى اختلف المصاحف فى قطع وانفقوا مما رزقناكم
فى المنافقين بخلاف ما عداهذه الثلاثة فانه موصول اتفاقا
نحو مما رزقناهم ينفقون ومما نزّل على عبدنا واما قوله من مال
الله ومن ماء معين وشبهه فمقطوع ولعله قيده بقوله مالك
لهذا وكذا لا خلاف فى نحو ممن منع وممن افترى ونحو ذلك فى ان
من موصولة بمن الموصولة ثم قوله ام من اسّ معطوف على مفعول
اقطعوا بحذف العاطف والجملة ما بينهما معترضة والمعنى
انهم اتفقوا على قطع ام عمن الاستفهامية فى ام من اسّس
بنيانه فى التوبة وام من يأتى امنا فى فصلت وام من يكون
عليهم وكيلا بالنساء وام من خلقنا فى الذبح بكسر الزاى وهو
الصافات لقوله تعالى فيها وفديناه بذبح عظيم كما قال
فصلت النار وذبح حيث ما وقعت النار ضرورة وكذا

حذف العاطف

لزوم الصفات

حذف العاطف فيهما وقد اغرب المصرى حيث قال ابعد المصرف الدلالة
بقوله وذبح ولو قال فصلت النار خلقنا حيثما كان اقرب
كعادته ولعدم نظيره انتهى وغرابته بتعبيره لا بخفى واما قول
الروم ان النار عطف على فصلت بحسب المعنى فلا معنى
له اذ يصح من حيث المبنى واتفقوا على وصل ما عدا الاربعة
نحو من يهدى وامن خلق السموات والارض وامن يجيب
المضطر اذا دعاه فوجه الفصل كونه الاصل ووجه الوصل التقوية
ووجه الخلف الجمع ثم قوله وحيث ما معطوف المحل على مفعول اقطعوا
والمعنى انهم اتفقوا على قطع حيث عن ما فى موضع البقرة ولم يأت
غيرهما وهما قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره
لثلا وقد دل اطلاق الناظم على ارادة شمولها وفاقا لك طحى
فى الرائية وقد نص المقنع على موضع البقرة وان لم المفتوح
كسر ان ما بنصب المفتوح على انه مفعول بتقدير واقطعوا
ان لم المفتوح همزته وهى ان المصدرية عن لم الجازمة ابن
ما وقعت لاطلاحكم نحو قوله تعالى ذلك ان لم يكن ربك
فى الانعام ايجب ان لم يره احد فى البلد وقيد بالمفتوح
احترازا عن المكسور فان بعضه مقطوع وبعضه موصول
كما سيأتى وكسر ان ما منصوب ايضا على المفعولية اى
اقطعوا ان المكسورة عن الموصولة بالانعام فقط نحو

ان ما توعدون لات ولهذا قال لانعام والمفتوح يدعون
معا واعلال الانعام سبق في لاحراس وهو منصوب على نزع
الخافض والمفتوح منصوب اى اقطعوا ان ما المفتوح مجرورة
من قوله تعالى وان ما توعدون من دونه هو الباطل في الحج وان ما يدعون
من دونه الباطل في لقمان على خلاف في خطابهما وغيبتهما وهذا معنى قوله
معا اى في الموضعين جميعا وحذف تنوينه وقفا وخلف الانفال
بالنقل وتحل وقفا بالف الاطلاق نظرا الى اجراء لفظ الخلف او بالف
التثنية نظرا الى وقوع الخلف في السورتين والتقدير وخلف عاصم فيهما
وقع في رسوم المصاحف وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه اذ
لفاد نشر امشوشا من ان المكسور والمفتوح مع ما والحاصل انهم
اختلفوا في وصل ان ما المكسورة وقطعها في قوله تعالى انما عند الله
هو خير لكم في النحل والوصل اثبت كما في الزينة والباقي موصول اتفاقا
نحو انما صنعوا كيد ساحر انما توعدون لصادق انما توعدون لواقع
انما الله اله واحد انما انت منذر وانما انا بشر مثلكم وكذا اختلفوا
في وصل انما المفتوح وقطعه في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
بالانفال والوصل اثبت كما في الزينة واتفقوا على وصل ما عداه
نحو يوحى الى انما الهكم اله واحد ان يوحى الى الا انما انا نذير
مبين واعلموا انما على رسولنا البلاغ المبين ثم اعلم ان في
كلامه ما لا يخفى مع الابهام والابهام فانه اوهم ان كلا منهما

مفتوحة وابهم المسئلة مع ان في النحل ثمانية مواضع غير هذه مكسورة
قال بحرق وانما تيت لكونها اسمية وما عداها فعلية انما يبلوكم الله
انما سلطانه انما قولنا لشيء انتهى وخطأه مما لا يخفى لان كلا من
انما للين الاخرين اسمية ولا يفيده وقوع الجملة الفعلية بعدها
من قوله تعالى اذا اردناه ومن قوله تعالى يتولونه الاستكاف
لا يخلو من تعسف في الجملة نعم لو قال وما عداها حرفية لكان منه
تفرقة خفية وكل ما سألتموه واختلف بكل على الحكاية
والاضمار منصوب على المفعولية اى اقطعوا العقد كل عن ما في كل
سألتموه في سورة ابراهيم واختلف ارباب الرسوم في غيره فوقع
الاختلاف في كل ما رزقوا كذا قل بعس ما والوصل صف فكل
ما رد والى الفتنة بالتاء مختلف في وصله وقطعه وكذا وقع
الاختلاف في كل ما دخلت امة في الاعراف وكل ما جاء امة
بالمؤمنين وكل ما القى بالملك كما نص ابو عمرو الداني في
المقنع على الخلاف في هذه الثلاثة ففي هذا قصور من الناظم
للكلام عن مقام المرام حتى قال ابن المص وعبارة الناظم لا يفهم
الخلاف في هذه واما قول الروضي ولعله سكت عنها اكتفاء بذكر
واحد منها والاشتهار ما عداه عندهم فغير وارد وعن خطور الفهم
شارد فنظمت فقلت بيت وجاء امة والقى دخلت
في وصلها وقطعها فاختلفت فاعد الجملة اتفقوا على وصله

نحو فكلما جاءكم رسول كلما نضجت جلودهم كلما اوقدوا نار للحرب
هذا ومن المعلوم ان خطيين لا يقاسان خط المصحف وخط
المصحف وانما يتبع الرسم تعبدا وتبركا واقتداء بالصحابة الكرام كتابة
وقراءة وقد نبه الزجاجي على ان كلما ان كانت ظرفا كتبت موصولة اوكانت
شرطا كتبت مقطوعة فهي ان لم تحمل الظرفية كقوله تعالى واتاكم من كل
ما سالتموه فمقطوعة اي فعطا وان احتملتها وعدمها كالموضع
المذكورة انفا ففيها خلاف وان تعينت للظرفية فموصولة قلت
فكانه اخذ هذه القاعدة المذكورة من ضمن رسوم كلما المسطورة وما
ماعداها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فموصول ثم قال وكذا قل بئس
ما اي بئس ما يامركم به ايمانكم بالبقرة مختلفا ايضا في وصله
وقطعه ثم جزم بقوله والوصل صف خلفتموني واشتروا فيما اقطعا
اي صف الوصل في بئسما خلفتموني من بعدي بالاعراف وبئسما
اشتروا به انفسهم بالبقرة اتفاقا ومفهوم كلامه ان ماعده
الثلاثة مقطوع بلا خلاف وهو حيث ما وقع بئسما مقرونا باللام
وهي حمزة ولبئس ما شروا به انفسهم بالبقرة لبئس ما كانوا يعملون
لبئس ما كانوا يصنعون لبئسما كانوا يعملون بئس ما قدمت لهم
انفسهم بالمائدة او مقرونا بالفاء وهي موضعان فبئس مثوى
في موضعي ال عمران فالمجموع سبعة لاستة كما توهم المصري ثم قوله فيما
اقطعا ابتداء كلامه واصله اقطعن قلب النون المخففة

الفاصل الوقف لا لضرورة الوزن كما ذكره اليمني وفيما مفعول مقدم
والمعنى اقطع في عن ما الموصولة في عشرة مواضع كما بينها بقوله اك
اوحى افضتم واشتهت يبلوكم ثانى فعلن وقعت روم كلا
تنزيل شعرا وغيرها صلا اي صلن امر بالوصل موكدا بالنون المخففة
المبدلة الفاصل الوقف اراد قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الى محرما
بالانعام وفيما افضتم فيه بالنون وفيما اشتهت انفسهم بالانبياء
ولكن ليبلوكم فيما اتاكم بالمائدة ليبلوكم فيما اتاكم آخر الانعام
واليها اشار بقوله معا وفيما فعلن في انفسهم بالمعروف ثاني البقرة
واليه اشار بقوله ثانى فعلن احتراز من اوله وهو قوله تعالى فيما
فعلن في انفسهم بالمعروف وتشتهيكم فيما لا تعلمون بالواقعة
وهل لكم من ما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم بالروم
ويحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون انت تحكم بين عبادك فيما
كانوا فيه يختلفون كلاهما بالزمر واليه اشار بقوله كلا تنزيل
وقوله تعالى اتتركون فيما هيهنا امنين بالشعراء ثم الضمير
في قوله وغيرها صلا راجع الى سورة الشعراء لكونها اقرب مذكور
ولانه المطابق لكتب الرسم والمواقف لما صرح به الشاطبي في قوله
وفي سوى الشعرا بالوصل بعضهم وفي نسخة وغير ذي صلا وفي اخرى
وغيره صلا بالتذكير فهو راجع الى لفظ الشعرا والمعنى فما عدا الشعر
صله ايضا لاختلاف وقع فيه بخلاف الشعرا فانه لا خلاف في قطعه

وبخلاف ما عد المذكورات فانه لا خلاف في وصله سواء كان ما حذفت
او استفهامية نحو فيما فعلن في انفسهن بالمعروف في اول البقرة كما فهم
ايضا من قيد ثاني البقرة ونحو فيكم كنتم وفيم انت وقوله ليحكم بينهم
يوم القيمة فيما كانوا فيه يختلفون فتحصل ان ما في سورة الشعراء
هو الحرف المتفق على قطعه كما صرح به ابن المصنف وسائر المذكورات
قد اختلفوا في وصلها وقطعها وانما حكم عليها بالقطع اولا
ثم جواز وصلها اخذا مما ذكر بان القطع هو الاولى لانه الاصل
في رسم المبنى فقول خالد الازهري واما تركون فيما هنا
امنين في الشعراء فهو من المختلف فيه فذكره مع المتفق عليه سهو منه
وخطأ فاحش صدر عنه حيث عكس القضية واما قول ابن المصنف
اي وغير هذه الاحد عشر موضعا صله بلا خلاف وليس كذلك
تقدم وقد صرح ايضا من ان قطع في عز ما الموصولة في عشرة مواضع
بخلاف وفي موضع بلا خلاف ولا يفهم الخلاف من عبارة الناظم
لانه لم يذكره صريحا ولا اشارة انتهى فتبين لك ان ضمير غيرها
راجع الى جميع المذكورات خطأ ظاهر ويترتب عليه فساد باهر
وقد نقل عنه ابن المصنف ايضا واما قول الرومي وقد جزم الناظم
في جميعها بالقطع والمشهور الاختلاف في العشرة الاول منها
والجزم في الحادي عشر فقط اللهم الا ان يرجح عنده جانب القطع
فيها ايضا فغلط منه وكانه تبع خالدا في نقله وقد ابن المصنف

في رجه

في رجح ضمير غيرها واما الشيخ زكريا فقد استروح في هذا المقام واكتفى
بتحصيل المرام حيث قال وصله الاحد العشر فيها خلاف الاخير متفق
على قطعه لكنه نقل عن موضع خلافا ذكر وغير ذي الموضع الاحد
عشر فتدبر ثم قوله صلها اي صلها غير صحيح لان مفعول صل غيرها
وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخ زكريا في هذه المحل وقد
وقع في الوصل من جهة الحل ولهذا اعترض المصري عليه بقوله انه اجرى
الخلاف في التي في الشعراء وجزم بالقطع في العشرة وهو مخالف
لما في المقنع انتهى ولا يخفى انه ليس مخالفا للمقنع لاباعتبار اول
كلامه ولا بالنسبة الى آخر كلامه فتأمل فانه موضع زلل والله
سبحانه هو الملهم بالصواب واليه المرجع والمآب فاينما كمل
حصل ومختلف في الشعراء الاحزاب والنساء وصف بصيغة
المجهول اي وصف الاختلاف في الصور الثلاث قال اليمني وفي بعض
النسخ النصف والمعنى واحد اقول وفيه ان المبنى مختلف
لان الفعل اللازم لا يبنى مجهولا ثم قوله مختلف اسم فاعل والقياس
مختلف رسما او الرسم مختلف وقوله وصف جملة اعتراضية واغرب
بحرف حيث قال ومختلف حال اي وصف لنا مختلفا وقصر الشر
او الناظم ضرورة وفي نسخة بدل الشعراء الظلة وهي اصل الشيخ زكريا
لما جاء في السورة عذاب يوم الظلة اي اتفقت المصاحف
على وصل قوله تعالى فاينما تولوا فثم وجه الله بالبقرة

وكذلك ايما بوجهه لايات بالخير بالنحل فالفاء في الاولى
من نفسها وقوله كالنحل بالعطف على المعنى او على اصل المبنى
لئلا يلزم التشبيه من جميع الوجوه كما لا يخفى ثم يصرف الاولى للبقرة
لانها في الاطلاق اول سورة وهي اوما وقع فيها وقال اليمني وعلى كونه
في سورة البقرة من الفاء في ايما لان ايما بالفاء لم يقع في غيرها والمعنى
صل بالبقرة كوصلك بالنحل واما قوله تعالى اين ما كنتم تعبدون
في الشعراء وقوله ايما تقضوا بالاحزاب واين ما تكونوا يدرككم
الموت في النساء فاكثر المصاحف على قطع اين عما كنا ذكره
الشراح والمفهوم من الرائية ان وصل النساء قليل ويستوي الامران
في الاحزاب والشعراء واما ما بقي فمتفق على قطعه نحو قوله تعالى
فاستبقوا الخيرات اين ما تكونوا وقوله اين كنتم تدعون
وفي بعض نسخ ابن المص اين ما كنتم تعبدون وهو وهم او
سهو قلم واين ما كنتم تشركون واين ما كانوا فوجه القطع
الاصل ووجه الوصل شبهة التركيب للحزم وهو معنى قول ابن
قتيبة لانها احدثت باتصالها معنى لم يكن مع فتحة
النون الميم بخلاف حيث كما قال الجعبري وصل فالم هود الن
نجعلا بالف الاطلاق وهو معطوف بالعاطف المقدر على
فالم هود وهو منصوب على الاضافة لكونها علم السورة
او على نزع الخافض واعتبار الظرفية والمعنى ان المصاحف

اتفقت على وصل ان الشرطية بلم في نحو قوله تعالى فالم يستجيبوا
بهود وعلى قطع ما عداه نحو فان لم تفعلوا لئن لم تنتهوا فان
يستجيبوا لك فوجه القطع هو الاصل ووجه الوصل اتحاد عمل ان
ولم كذلك اتفقوا على وصل ان المصدرية بلن الناصبة في موضعين
قوله تعالى لن نجعل لكم موعدا بالكهف ولن نجمع عظامه بالقيمة
وعلى قطع ما سواهما نحو ان لن ينقلب الرسول وان لن تقول
الانس والجن وان لن يقدر عليه احد واما قوله ان لن نحصوه
فقال بعضهم موصول وقال اخرون مفصول على ما في المقنع
ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الاصل ولهذا لم يتعرض لبيان
الخلاف فيه فوجه القطع الاصل مع التنبيه على ان العمل للثاني
ووجه الوصل التقوية مع مجانسة الادغام وهذا معنى قوله
نجمع كيلا تحزنوا ناسوا على فجمع عطف على نجعل وكيلا
عطف على فالم وناسوا على تحزنوا وعلى يتعلق بناسوا
والمعنى ان المصاحف اتفقت على وصل باء لكي بلا في اربعة
مواضع لكيلا تحزنوا على ما فاتكم بال عمران لكيلا تأسوا
على فانكم بالحديد لكيلا يعلم من بعد علم شيئا بالحج
لكيلا يكون عليك حرج وهو الثاني من الاحزاب وانما
احتيج بقوله عليك من اول لان متعلقه على المؤمنين
واتفقت على قطع ما عداها وهو الاول من الاحزاب لكي لا يكون

على المؤمنين حرج وكي لا يكون دولة بالحشر ولكي لا يعلم بعد
علم شيئا بالنقل فوجه القطع الاصل ووجه الوصل التقوية مع
تحقق عدم الجر وهذا معنى قولهم حج عليك حرج وقطعهم
عن من ابتداء من التولي يومهم وثالثها موضوع حج اي ما
وقع في سورة الحج ورابعها الذي بعده عليك حرج كما سبق
ثم قوله وقطعهم مبتدأ اي مقطوع ارباب الرسوم واتفاقهم
على قطع من من الموصولة في الموضعين وهما قوله فيصب
به من يشاء ويصرفه عن من يشاء بالنور فاعرض وعن من
تولى عن ذكرنا بالنجم وليس ثم غيرهما كما نبه عليه ابن المصنف تبعه
الازهري وقد قال في المقنع وليس في القرآن غيرهما قال الجعبري
اي لام فصولا ولا موصولا واما قول الشيخ زكريا وتبعه الرومي
بان ما عداهما موصول فوهم منهما وكذا اتفقت المصاحف على
قطع يومئذ عنهم للرفوع المحل وحده في موضعين يومهم
بارزون بغافر ويومهم على النار يفتنون في الذاريات واتفقت
على وصل يوم بهم المجرورة المحل نحو من يومهم الذي يوعدون
حتى لا يلاقوا يومهم الذي فيه يصعقون فوجه القطع انهم
مرفوع بالابتداء منفصل فناسبه الفصل مع كونه هو الاصل
ووجه الوصل ان هم المجرور متصل حكما فلا يمنع الوصل وقد اخرج
اليمني حيث قال وقطع لغفدهم الكنى الميم وقفا ووصلا

ثابت ايضا

في السورتين قال وانما قيدنا بالساكن الميم احترازا
من يومهم الذي فانه موصول انتهى ووجه غرابته ان هذا فرق
عامي لفظي لا حكم خاص حقيقي مع ان ميم الاولين ليس ساكنا
في الوصل عند الكل بل فيه خلاف لبعضهم واما في الوقف فلا فرق
اصلا وما لهذا والذين هؤلاء اي وشبه قطعهم اووكذا
قطعهم لام الجر عن مجرورها في اربعة مواضع ما لهذا الكتاب
في الكهف وما لهذا الرسول في الفرقان فالمراد بهذا جنس
هذا الواقع بعد ما فما الذين كفروا بالمعارج فما لهؤلاء
القوم بالنساء وعلى وصل لام الجر بمجرورها فيما عداها نحو
فالكم ومالك لا تامنا وما لاحد عنده فوجه قطع لام الجر
هو التنبيه على انها كلمة برأسها ووصلها بما بعدها تقويتها
لانها على حرف واحد ولانها غير مستقلة ولانها تكتب موصولة
بما دخلت عليه غالبا كما هو قاعدة كتابة العربية ثم ما في هذه
الاربعة للاستفهام فالجمهور يقفون اختبارا او اضطرارا
لا اختيارا على اللام اتباعا للرسم وابو عمر يقف في هذه اللغة
على ما والكسائي يقف على ما في رواية وعلى اللام في رواية اخرى
وفي نسخة بعدها ولا فهما من تتمة المسئلة السابقة ولا متعلقة
بالقضية اللاحقة وهي قوله تحين في الامام صل وقيل لا بالهاء
وبضم واو ونشديدها مكسورا اي ضعف وعلد قائد ونسب

الى الوهل والوهم ناقله في اكثر النسخ وقيل لا كما اقتصر عليه الرومي
واختاره الازهري اي وقيل لا وصل او المعنى لا تصل بل اقطع
التاء عن حين لكن تعبيره بقيل مشعر بتضعيفه وهو خلاف
ما عليه الجمهور فالصواب الاول وهو مختار الشيخ زكريا وعليه
فتكتب التاء مفصولة من الحا على هذه الصورة لات حين
مناص لا على هذه الكيفية لاتحين واعلم ان ابا عبيد قال
رسم في الامام يعني مصحف عثمان رضيه الخاص به لاتحين
نص على ان التاء متصلة بحين وفي رسم المصاحف الحجازية
والشامية والعراقية التاء منفصلة عن حين خطا ومتصلة
بلا حكما وذلك لان لات في قول الاكثرين هي لا النافية دخلت
عليها التاء علامة لتانيث الكلمة كما دخلت على رب وثم لذلك
فقيل ربة وثمة فهي زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها والمعنى
ليست تلك المدة حين الفرار واختلف القراء فالكثير يقف
بالهاء لاصالتها والباقون يقفون بالتاء تبعا لرسمها فاجمعوا
على انه لا يجوز الوقف على لا ولا الابتداء بتحين وبهذا
يظهر صحة نسخة وهلا وانما خالفهم ابو عبيد حيث قال
الوقف عندي على لا والابتداء بقوله تحين فيكون قراءة شاذة
لانها مخالفة لقواعد العربية في المبنى والمعنى وان وجه قراءته
بقوله لانى نظرتها في الامام فوجدتها تحين قال وهذه التاء

تزاد في حين فيقال هذا تحين كان كذا وانشد ثم العاطفون تحين
ما من عاطف والمطعمون زمان اين المطعم قال الناظم في النشر
ان رايتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الامام مصحف
عثمان بن عفان لا مقطوعة والتا موصولة ورايت بالثالم
وتتبعت فيه ما ذكره ابو عبيد فرايته كذلك وهذا المصحف
هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة انتهى
وقال القسطلاني الاكثرون على خلاف ذلك وحملوا ما حكاه
ابو عبيدة على انه ما خرج في خط المصاحف عن القياس واما
قول المصري فحيث صح النقل عن ابي عبيدة انه وجد ذلك
كذلك في مصحف الامام فيكون كافيا في حكم المرسوم
فيكون حكمه حكم غيره اذ لا فرق فالمتبوع بان الفرق هو مخالفته
الجمهور مع مخالفته لسائر المصاحف فغايته ان وصله شاذ
حيث لم يثبت التواتر في نقله اووزنوهم بالاشباع
وكالوهم صل بالاشباع اي كتب الرسوم واذ كالوهم او
ووزنوهم موصولين اي حكما لانهم لم يكتبوا بعد الواو الفا
فعدم الالف يدل على ان الواو غير منفصلة فتكون موصولة بخلاف
قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون في سورة الشورى فان
الالف تكتب بعد الواو فيجوز الوقف على غضبوا وكذا الابتداء
بقولهم قال ابن الانباري قال ابو عمرو وعاصم وعلي يعني

الكسائي والاعمش اي من الاربعة عشرة كالوهم حرف واحد اي حكما والاصل كالواهم فحذفت اللام على حد كلتا طعاما فحذفت اللام واوقع الفعل عليهم فصار احرفا واحدا لان الضمير المتصل مع ناصبه كلمة واحدة وكان عيسى ابن عمر ويقول كالوهم او وزنوهم كلمتان اي كل منهما وكان يقف على كالوا ووزنوا ويبدأ والمعنى انه يجوز الوقف على الواو والابتداء بقولهم لانه كان يفعله اختيارا بخلاف القراء فانهم يجوزون الوقف على الواو اصلا ولهذا قال ابو عبيد والاختيار الاول اي فان المختار الجمهور هو للعوام ثم اعلم ان في معن وزنوهم نحن رددناهم واعطيناك وانزلناه وانلزمكموها واوزنتموها وامثال ذلك كذا من ال وها وبا تفصل بالاشباع اي لا تفصل مدخول لام التعريف من ال ولو قرية لا كتابة ولا قراءة وكذا مدخول ها التنبيه وياء النداء ان كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج بينهما في الصورة نحو احمد الله والحق والاخرة ونحو يا سها ويا دم وبيني ونحوها انتم وهؤلاء وهذا وامثال ذلك فلا يوقف على ال وياد وها ولا يبتدأ بحمد وحق وارض واخرج وادم وبني وانتم واو لا في الامثلة المذكورة وامثالها كما يفعله كثير من جهلة القراء وقفا عليها وبدأ بما بعدها هذا وقد خطأ الرومي حيث قال في اعراب البيت

واضافة الباء

واضافة الباء الى ضمير العائد الى ال للمناسبة بينهما في التعريف فان الصواب ان ها عطف على يا وليس تلك الواو علامة ضمة الهاء وفي النسخة بالعكس وهو الاول كما اخترنا لما فيها من دفع التوهم كما لا يخفى وايضا من في البيت ليست زائدة كما قررناه خلاف الرومي ثم قول الناظم كذا محموله على التشبيه المعنوي بين قوله اصل ولا تفصل لان مؤداهما واحد وان كان بين الامر والنهي خلاف صوري ومما يجب التنبيه عليه ان نعاوهما وربما موصول في جميع المصاحف وقال الانباري صحتا خلاف قال قال الكسائي نعا حرفان اي كلمتان لان معنى نعم الشيء وكتبا بالوصل اي كلمة واحدة ثم قال ابن الانباري عن الكسائي ومن قطع لم يخطئ اي في اللفظ بناء على الاصل وان اخطأ من حيث انه خالف الرسم ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة اما اولا واما اخرا بخلاف واو العاطفة نحو بالله ولرسوله وكلمة رب وحينئذ وبومئذ موصولا ومن كلمة موصول وانلزمكموها كذلك وان يمل هو مفصول وكتبوا ابن ام في سورة الاعراف مفصولا صورة بينهم بطه حرف النداء موصول بالباء وكتبوا صورة الهمزة واو متصلة بالنون ومن المعلوم ان في المنفصلين يجوز الوقف على اخر كل منهما بخلاف المتصلين فانه لا وقف الا في اخر الكلمة وبكان الله وبكانه في موضعي القصص يوصل فيهما الباء بالكاف كما قاله الداني في مقنعه والشاطبي في عقيلته لكن وقف ابو عمرو

على الكاف والكاف على الياء والجمهور على اخرجها على وفق رسمها
ومعناه تندم وتنبه على الخطأ فاما يا عبادى الذين امنوا
ان ارضى واسعة ويا عبادى الذين اسرفوا على انفسهم فياء
الاضافة غايته فيهما اتفاقا كما اتفقوا على حذفها فى يا عباد الذين
امنوا اتقوا ربكم فى الزمر واختلفوا فى قوله سبحانه يا عبادى لا خوف
عليكم ولا انتم فى الزخرف وحذف ياء الاضافة ايضا بعد نون
الوقاية كثير نحو قوله تعالى فارهبون ولا تكفرون وان يردن
الرحمن وكذا من غير نون الوقاية كقوله متاب ومآب ومحل
بسطها كتب الرسم ومنها واخشون فهى محذوفة بالمائدة فى
فى الاولى وهى التى بعدها اليوم وغايته فى البقرة وهى قوله
واخشونى ولا تم اجماعا فيهما كتابة وقراءة واما الثانية فى المائدة
وهى التى بعدها ولا تشتروا فمحذوفة رسما وبثبتها ابو عمرو وصلا
ومن المحذوفات ما يكون من اصل الكلمة نحو قوله وسوف يؤت
الله المؤمنين ويقبض الحق على قراءة الضاد المعجمة ونجى المؤمنين
بسوئس وبالواد المقدس ووادى النمل الا ان الكاف يقف فيه
بالياء وبهاء الهمز بالروم الا ان حمزة والكاف يقفان بالياء
وصال الجيم فانغن النون والجوار المنشأ عن الجوار الكسرى وقوله
ومن اياته الجوار فمحذوفة الياء ايضا لكن اثبتها نافع وابو
عمرو وصلا وابن كثير فى الحالين ثم قوله ذوالايد وكذا والسماء

بنيناها

بنيناها بايد فصحيح الآخر لا وزن فعل فمعنى الايد القوة بخلاف ولى الايد
لانه جمع يد اصلها يدى وجمع ايد واعاها ووال وباق وواق محذوف الياء
الا ان ابن كثير يثبتها وقفا والمهتدى بالاعراف غايته وفى غيره محذوفة
لكن فيه الخلاف كما سبق فى ومن اياته الجوار واشال هذا كثير محله الطيبة
العقرى من جهة الرسم والكبرى من جهة اختلاف القراء وقد حذفت
الواو من لام الفعل من غير جازم فى اربعة مواضع يدع الانسان بالشر
ويمح الله الباطل ويوم يدع الداع وسندع الزبانية وليس منها وقل لعبادى
يقول التى كما فى بعض مصاحف العوام فانه خطأ عظيم فى هذا المقام
واما صالح المؤمنين فبالحذف اتفاقا على خلاف فى كونه اجماعا ومعرفا
اريد به الجنس اعلم انه كان مكى يقول فى نحو يقص الحق وبابه لا ينبغى
للقارئ ان يقف عليه لانه ان وقف على الرسم خالف الاصل وان وقف
على الاصل خالف الرسم قال الحافظ ابو عمرو الدانى وكان ابو حاتم كابى
بن محمد وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك الابر وصله
وهو القياس فى العربية قال على ان الائمة على خلاف ذلك والقرآن
سنة متبعة انتهى وفيه بحث لانه لم يثبت القراءة بالوقف
عن الصحابة فى مثل ذلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة وانما ثبت
على خلاف القياس رسم الكتابة فالتحقيق ما قاله المكى حيث لا مزية
فى العدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية قال المصرى فان قلت
كيف يوقف على نحو يحيى الارض قلت يوقف على ذلك برد الياء

لانها حذفت من الكتابة لكثرة استعمال بين صورتين متفقتين اكتفاء
بالكسرة التي قبلها وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف بل يرد
ما حذف والله اعلم قلت يرد عليه ان هذا خلاف ما اجمع عليه القراء
وكانه اختار بعض النحاة في هذا الاكتفاء على ان عروض الوقف في الوقف لا يرفع
حكم كسر ما قبلها ولذا جوزوا النحاة ايضا اضجاع الياء ح حرف لم يوجد وابدا فتح
ورحمت الزخرف بالتاء بره برفع رحمت ونصبها اي رسم عثمان رضيه
او كتب اهل الرسم بالتاء للضرورة اقتفاء رحمت في سورة الزخرف وكذا في
الاعراف روم هود وكاف البقرة بحذف العاطف في الكل للوزن وبالنقل
وبالاكتفاء بحركة اللام عن حركة الوصل في الاعراف وضبط هود وكاف
بالفتح لانهما اسما سورتين واما قول الرومي واضافة الاعراف الى الروم
والكاف الى البقرة اقتفاء لا رئي الملابسة فمحمول على عدم الملاحظة مما قدمناه
من حسن المقابلة ثم اعلم ان هاء التانيث في المصحف الكريم ينقسم
الى ما رسم بالهاء وهو المسمى بالتاء المربوطة والى ما رسم بالتاء وهو المسمى
بالتاء المجرورة فما ما رسم بالهاء فان الوقف عليه بالهاء مما اتفق
عليه القراء وهو الموافق لقاعدة الكتابة العربية واما ما رسم بالتاء فانه
مما اختلف في الوقف عليه فان كثيرا وابو عمرو والكسائي يقفون
بالهاء كثر الهاءات الداخلة على الاسماء من نحو فاطمة وقائمة اجراء لها
التانيث على سكون الوصل وهي لغة قريش ويترتب عليه ايضا امالة الاسم
الكسائي وكذا جوز الروم والاشمام وعدمها للكل والباقون يقفون

بالتاء تغليبا لجانب الرسم وهي لغة طي فلابد للقارئ من معرفة ما رسم
بالتاء والهاء ليتحرى في تتبعها الصواب في الاداء وقد حصر الناظم ما رسم من
ذلك بالتاء القليلة ويوقف ما عداها بكثرته ومجموع ما ذكره من رحمت سبعة
لانها في الزخرف موصفان اسمهم يقسمون رحمت ربك ورحمت ربك
خير مما يجمعون والعموم يفهم من اطلاق الناظم ومن الاضافة الخبية
وفي الاعراف ان رحمت الله قريب من المحسنين وفي الروم فانظر الى
اثار رحمت الله وفي هود رحمت الله وبركاته وفي مريم ذكر رحمت ربك
وفي البقرة اولئك يرجون رحمت الله وما عدا هذه السبعة بالهاء
نحو قوله تعالى لا تقنطوا من رحمة الله نعمتها ثلاث نحل ابراهيم
بفتح الراء والهاء بلا الف لغة في ابراهيم كما صرح به صاحب القاموس
فلا يحتاج الى قول برهان الدين الحلبي في شرحه للمقدمة حذف منه
الالف والياء لانه اسم اعجمي والعرب اذا عربته تخالف بين الفاظه
للخفة وينضم الى ذلك ضرورة الوزن انتهى وفي جعله مرءا بالنظر
لا يخفى والمراد به سورته وثلث بالرفع عطفا على نعمتها بحذف العاطف
والمفهوم من كلام الشيخ زكريا انها منصوبا حيث قال وزمر
بالتاء ايضا نعمتها ولا يصح قول الرومي انه نصب على الظرفية اذ ليس
في الكلام ما يصح ان يكون ظرفا له وجعله ظرفا لقوله نعمتها محل بالمعنى
لان ضمير نعمتها راجع الى البقرة والحاصل ان لفظ نعمت رسم بالتاء في احد عشر
موضعا في البقرة واذكروا نعمت الله عليكم وما انزل عليكم وفي النحل

ثلاث مواضع وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله وانكروا نعمة الله
وفي ابراهيم موضعان بدلوا نعمت الله كفرا وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها
واليهما اشار بقوله معا اخيرات عقوده الثاني هم ضبطا اخيرات بالنصب
على الحال من مجموع ثلاث نحل وموضعي ابراهيم احمرارا عن اواعل النحل واول
ابراهيم وبالرفع على انه خبر مبتدا محذوف اي هن اخيرات وقال ابن النص
اخيرات صفة الثلاث النحل وموضعي ابراهيم الاخيرين انتهى ولا يخفى ان الاول
خبر بن في قوله ليس في محمر واحمر زعافي النحل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
وعاق اول ابراهيم اذكروا نعمة الله عليكم اولا ثم ضبط قوله عقوده الثاني
بضم الدال وفتحها والضم هو الاتم على انه عطف على ثلث والمراد بالعقود
سورة المائدة ووقع نعمت فيها في موضعين والمراد هنا هو الثاني المقرون
بهم بتشديد الميم الساكنة وقفا اي بقوله هم يعني في قوله تعالى واذكروا
نعمت الله عليكم اذ هم قوم والحاصل في نسخة بدل هم ثم بفتح المثلثة اي
هناك كما نقله الشيخ زكريا فهو تصحيف للمبنى وتحريف للمعنى واغرب من هذا
ما ذكره اليمني من ان في بعض النسخ ثم بضم الثاء اي لقمان ثم لقمان ثم
فاطر كالطور برفع لقمان وفي طر وفي نسخة بنصبها على سؤال سابق
في عقوله ولعل وجه النصب على نزع الخافض او على انه مفعول زبركا
تقدم وكذا قوله عمران لعنت بها والنور الا الخاقولة لعنت مبتدا
منقطع عما قبله والظرف خبر وعطفا على الضمير المجرور في بها الراجع الى
عمران المراد به سورته من غير تاكيد بالمنفصل على مذهب البعض من الكوفيين

معطا المراد بالعقود سورة المائدة

وجمع من البصريين ومختار المتاخرين من القراء والمفسرين كما حققه
في حاشية السماة بالجمالين للجمل ابن عند قوله تعالى يتاءلون
والارحام حيث قراء حمزة بالجر والحاصل انه في لقمان قوله تعالى في الجر نعمة
الله وفي فاطر نعمت الله عليكم هل من خالق وفي الطور فما انت بنعمت ربك
وفي آل عمران واذكروا نعمت الله عليكم اذ كنتم اعداء مكتوب بالتاء
المجرورة ولم يترتب بين السور المذكورة وما عداهن المواضع المذكورة
فكل نعمت بالهاء مسطورة نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث ثم اخبر
ان لفظ لعنت مرسوم بالتاء في موضعين في آل عمران فجعل لعنت الله
على الكاذبين وفي النور والخامسة ان لعنت الله عليه هذا وعبارة التلمساني
قاصرة عن المراد بما في سورة آل عمران حيث اصلحها ولم يقيد بما يفهم
المقصود منها اذ جاء فيها ايضا اولئك جزاؤهم ان عليهم لعنة الله
وهو بالتاء المربوطة فليس المراد عموم ما فيها كما سبق في رحمت الحرف
مع ان المتبادر من اطلاقها فرحم الله الناظم حيث تقطن لها وقيدها
في الرائية بقوله فجعل لعنت ابتدا مع الاشعار بانه هو الواقع في اولها
ثم ما عداهن فبالهاء كقوله تعالى اولئك عليهم لعنة الله واصرات
يوسف عمران القصص بتنوين امرأة على انه مبتدأ وبنصب يوسف
وعمران على الظرفية اي الكائنة فيهما وكذا القصص وسكن بالوقف
والمفهوم من شرح الشيخ زكريا ان امرأت منصوبة بمضافة محيث
قدر وزبر فتدبر وقال اليمني مرفوع بالابتدا وخبره محذوف تقديره

ومنها امرأت اى ومن الكلمات المرسومة بالها وكلمة امرأت وقوله يوسف
مبتدأ ايضا خبره محذوف اى محلها سورة يوسف وقوله عمران القصص
معطوفان على يوسف وحرف العطف محذوف للوزن واعرب الرومى
حيث جعل امرأت مضافة الى يوسف وهو مضاف الى عمران وهو
الى القصص بناء على ان الاضافة لادنى الملابسة انتهى ووجه
الغرابة لا يخفى على ذوى النهى ويستفاد عموم موضع يوسف محاذ منائى
الزخرف فتدبر تحريم معصيت بقدسيع يخص فتحريم منصوب ايضا
على الظرفية او على المفعولية والمراد به سورة التحريم ومعصيت مرفوع
لكونها مبتدأ وجوز جره حكاية لانها وردت فى القرآن مجرورة ويخص
بصيغة المجهول ويجوز تذكيره باعتبار لفظ قدسيع وتأنيثه باعتبار
سورته والمعنى ان امرأت العزيز تراودو امرأت الان كلاهما بيوسف
وانه قالت امرأت امرأت عمران فى ال عمران وقالت امرأت فرعون
فى القصص وامرأت نوح وامرأت لوط وامرأت فرعون فى التحريم
وما سواها بالهاء والقاعدة الكلية ان المرأة المذكورة مع زوجها
مرسومة بالتاء المجرورة وغيرها بخلافها كما فى قوله تعالى وان امرأة
خافت ثم اجزان لفظ معصيت مخصوص بموضع قدسيع ويتناولون
بالائم والعدوان ومعصيت الرسول فلا تتناجوا بالائم والعدوان
ومعصيت الرسول ولا ثالث لها ويستفاد العموم من اطلاقها
شجرة الدخان سنت فاطر بجر الدخان على الاضافة بمعنى فى

ويجوز

ويجوز نصبه على الظرفية بتزع الخافض والسكون تاء سنت ضرورة
وهى مضافة الى سورة فاطر كلا والانفال واخرى غافر فقوله كلما
حال من سنت الواقعة فى فاطر والانفال بالنقل عطف على فى فاطر واخرى
اى وسنت اخرى هى فى غافر فاخرى فى محل جر وغافر بدله وفى بعض الامهات
وحرف غافر بالجر مضافا والمعنى وكذلك قوله ان شجرة الزقوم فى سورة
الدخان مرسومة بالتاء بخلاف غيرها كقوله تعالى ام شجرة الزقوم
فى سورة الدخان مرسومة بالتاء بخلاف غيرها كقوله تعالى ام شجرة
الزقوم انها شجرة وكذلك سنت فى ثمنية مواضع مرسومة بالتاء ثلاثة فى
فاطر الاسنت الاولين فلن تجد لسنت الله تبديلا ولن تجد لسنت
الله تحويلا وال هذه الثلاثة اشار بقوله كلا وفى الانفال معصيت
سنت الاولين وفى غافر سنت الله التى قد خلت فى عباده وخسرهنا
لك الكافرون وهى آخر السورة لكن قول ابن العصا اخرى غافر
اى اخرها غير مستقيم للفرق بين الاخر والاخرى كما لا يخفى على ذوى
النهى ومع هذا هو بيان لمحله لا احتراز عن اوله واخره لعدم
تحقق تعدده ثم ساعد هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالى سنة من قد
ارسلنا ثم كان حقه ان يذكر سنت اولا لكونها من الالفاظ المكررة
ثم يذكر شجرة الدخان فانها من الكلمات المفردة والاعتذار عنه انكار
العزورة قرت عين جنت فى وقعت اى وكذلك رسم بالتاء
قوله تعالى حكاية عن امرأة فرعون قرة عين لى ولك فى القصص

وباضافته الى لفظ عين احترز عما المضاف الى اعين في قوله تعالى قرة
اعين في الفرقان ومن قرة اعين في السجدة وريحان وجنة نعيم
في سورة الواقعة التي اولها اذا وقعت بخلاف غيرها نحو جنة الخلد
فطرت بقيت بسكون التاء فيهما وابنت بالتنوين وكلمت
ولو قال مع كلمت كان اكثر سلامة اي وكذا رسم بالتاء فطرت الله
في الروم وبقيت الله خير لكم في هود ولعله اكتفى بالمفظ القيد
بعدم التنوين او لوجودها كذلك في هود فخرج بقية البقية المنونة
في قوله تعالى وبقية مما ترك ال موسى وال هرون بقية ومريم ابنت عمران
في التحريم ولم يقع غيرها وتمت كلمت ربك الحسنى في الاعراف
لقوله اوسط الاعراف بالنصب على الظرفية وغيرها بالباء نحو قوله
تعالى وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا الحق كلمت
التي في الانعام بالتاء ايضا الا انه مندرج في ضمن قوله وكلما اختلف
جمعا وفردا فيه بالتاء عرف بصيغة المجهول فيهما فهذه قاعدة كلية
تحتها افراد جزئية وهي كلما اختلف القراء في افراده وجمعه قراءة
فانه يكون في رسم القرآن بالتاء كتابة والمراد انه مقررة ايضا بالتاء
اذ لا خلاف في ان الجمع المؤنث السالم يكون بالتاء سواء فيه الرسوم
القرآنية وقواعد كتابة العربية ولذا اجمع القراء في الوقف عليها بالتاء
وما اختلفوا في مفردها ومجموعها اثنا عشر موضعا وذلك قوله تعالى
وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا في الانعام قرأها بالتوحيد عاصم

وحمزة والكسائي وكذلك حقت كلمت ربك على الذين فسقوا اول
يونس قرأها بالافراد غير نافع وابن عامر اختلف المصاحف في ثاني
يونس ان الذين حقت عليهم كلمت ربك لا يؤمنون وكذلك حقت
كلمة ربك على الذين كفروا في الطول والقيت فيهما التاء اذ قرأها
غير نافع وابن عامر بالتوحيد وابة للباقين في سورة يوسف قرأها
ابن كثير بالافراد والقوه في غيابة الجب وان يجعلوه في غيابة
الجب كلاهما في يوسف ايضا قرأها غير نافع بالتوحيد ولولا انزل
عليه آيات من ربه في العنكبوت قرأها بالافراد ابن كثير وابو عمر
وحفص وحمزة وما تخرج من ثمرات من اكمامها في فصلت قرأها
بالتوحيد ابن كثير وابو عمرو وابو بكر وحمزة والكسائي وجمالت صفر
قرأها بالافراد اي صورة والافهى جمع حقيقة حفص وحمزة والكسائي
ثم اعلم انهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل والهاء الموجودة في
الوقف ايتهما الاصل للاخرى فذهب سيبويه الى ان التاء هي الاصل
مستدلين بجريان الاعراب عليها دون الهاء وبان الاصل هو الاكثر
والوقف عارض قالوا وانما ابدلت هاء في الوقف فرقا بينها وبين
التاء التي في عفريت وملكوت وقال ابن كيسان بل فرقا بينها
وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو خرجت وضربت وذهب
اخرون الى ان الهاء هي الاصل ولهذا سميت هاء التانيث لانها
التانيث وانما جعلوها تاء في الوصل لانها حرف يتعاقبها الحركات

قرأها بالافراد ابن كثير وابو بكر وحمزة والكسائي وهم في الاعراف امنون في سبا قرأها بالتوحيد حمزة وهم عليت منه في فاطر صح

والها صيغة شبيهة حروف العلة لفظا فقلبوها الى حرف يناسبها
مع كونه اقوى منها وهو الواو ومما يجب التنبيه عليه ان قوله يا ابت
مرسوم بالتاء وانت من يقفها ويقفها عليها بالهاء وقد اقفه ابن
كثير وكذلك جميع ما ت مرسوم بالتاء ووقف عليها البزي والكسائي
بالهاء وكذا مرضات ولات والات وذات وقف عليها الكسائي
بالهاء وقد نظمتها في بيت فقلت والات مع لات كذا مرضات وايا ت
وذات مع جميعها وابدأ بهمزة الوصل من فعل بضم مع ضم الهمز لكن
لا مطلقا في جميع الاحوال بل كما قال ان كان ثالث من الفعل مضموم
بصيغة المجهول جر كان اي مضموما اعلم ان الهمزة في اول الكلمة اما همزة
قطع وهي التي تثبت وصلا وبدا واما همزة وصل وهي التي تثبت في الابتداء
وتسقط في الدرج قال ابن المصنف ووقوع همزة القطع في الكلام اكثر
من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم مواضع همزة الوصل ليعلم
بذلك ان ما عداها همزة قطع استصحابا وفيه بحث لا يخفى اذ الظاهر
ان همزة الوصل اكثر وجودا من همزة القطع في الكلام الا ان الضابطة
في همزة الوصل اقرب واظهر فلذا اختار بيان ما منها ومن المعلوم
ان الابتداء لا يمكن الا بمتحرك فاول الكلمة ان كان متحركا فظاهر
وان كان ساكنا فيحتاج الى همزة الوصل وسميت همزة وصل لانها
يتوصل بها الى النطق بالساكن ولذا سماها الخليل سلم اللسان
ثم همزة الوصل توجد في الاسماء والافعال والحروف ومن شانها

انها لا تكون في مضارع مطلق ولا في ماض ثلاثي فامر ورباعي كاكرم
بل في خماسي كانطلق والسداسي كاستخرج وصحما في الماضي المعروف الكسر
لا غير واما في المجهول فلا يكون الا مضموما واما الامر فقيصل كما
ذكره الناظم وقدم حكم الافعال لان همزة الوصل في الافعال بالاصالة
وامر بالابتداء بهمزة الوصل مضمومة من فعل الامر ان كان ثالثه مضموما
ضما لازما لا عارضيا كما سيأتي في نحو انظروا عبدوا وانما عدل عن الكسرة
الى الضمة مع ان الاول هو الاول لكونها الاكثر في همزات الوصل لئلا
يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة والحال ان لا عبرة بالساكن بينهما حيث
انه ليس بحاجز ولمناسبة عين الفعل واما ان كان ثالثه مكسورا
كسرا لازما اي اصليا او مفتوحا فابتدئ بها مكسورة على اصلها
نحو اضرب وارهب واعلم واشار الى ذلك بقوله واكسره
حال الكسر والفتح وفي اي واكسر الهمز حال كسر ثالث الفعل او فتحه
اما وجه كسره في مكسوره فهو المناسبة بينهما كما ضم مع مضموم واما وجه
كسره في مفتوحه فاحمل له على مكسوره كنظيره في اعراب المثنى والجمع
كذا ذكره الشيخ زكريا والاظهر لدفع الاشتباه في بعض الصور باعتبار
بعض الصيغ ولان همزة القطع غالبا تكون مفتوحة فلا بد
من ظهور المغايرة واما اذا كان ثالث الفعل مضموما عارضا غير لازم
بان يكون عارضا لاعلال كسرة ايضا نحو امشوا فان اصله
امشيوا نقلت ضمة الياء الى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان

حذفت الباء فصار امثاوكذا قوله تعالى ايشتوى وقد ذهب
ابن المصوتبعه الشراح الى حصر تصوير الامثلة محتصا بالاوامر من الثلاثى
المجرد ولعلهم غفلوا من انه كذا الباب حكم الامر مطلقا والماضى من الثلاثى المزيد
ماعدا باب الافعال فان همزته مطلقا قطعية سواء كان ذلك
الفعل الماضى معلوما او مجهولا نحو اجتمعت واجتثت واستكبروا
وتمن واستهزئ واتخذناهم سخريا بلن قرأ بالاخبار ونحو انطلقوا
واستغفروا وبذلك التعميم اشار الناظم حيث قال ثالث من الفعل
ولم يقل عين الفعل فافهم وقال الشيخ زكريا واما وجوبا لعدم اشعار
بقوله وضما اول الكينى ثالث يضم لزوما كسره فى بدء حلائم
قول الناظم وفى حرف جر مدخول لها قوله لا سماء غير اللام كسرها وفى
بشد يد الياء سكن وقفا او خفف فهو فعيل بمعنى واف اى تام والمعنى
كسر الهمزة فيها تام بخلافها فى لام التعريف فانها يفتح طلبا للخفة فيما
يكثر دوره وغيرها مجرور على انه نعت الاسماء او منصوب على الاستثناء
والمراد باللام لام التعريف وكسرها مرفوع على انه مبتدأ وضميرها
راجع الى الهمزة فى اول الاسماء وخبره وفى وفى الاسماء متعلق بكسرها
واللام فى الاسماء متحركة بحركة منقولة اليها من الهمزة بعد حذفها حيث
ادرجت الهمزة واكتفى بحركة اللام عن همزة الوصل والمعنى ان همزة
الاسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف فانها تكون ان مفتوحة
طلبا للخفة فيما يكثر دوره واستثناء لام التعريف من الاسماء استثناء

منقطع

منقطع لانها حرف لا اسم ومن ثم قال ابن المص ليس مستثنى صناعيا من
قوله واكسر بعض من ضمره اى واكسر الهمز فيما ذكر غير همز ال المعرفة وفيه بعد
من حيث اللفظ فاقاله الشيخ زكريا ابن مع ابنة امرئ واثنين وامرأة
واسم مع اثنين فقوله ابن بالجر بدل من الاسماء كما ذكره الشيخ زكريا او
عطف بيان وهو الاظهر فالمراد بالاسماء الآتية واما قول الرومى وفى
الاسماء خبر مقدم لكسرها وفى ابن عطف على قوله وفى الاسماء فليس بمحل
خطأ من جهة المبنى وكذا من طريقة المعنى اما المبنى فلانه يلزم منه عيب
فى كلام الناظم وهو الابطاء بخلاف ما قدمناه فى تحقيق البناء واما
المعنى فلان الاسماء المكسور الهمز محصورة عند المص فى الاسماء المذكورة
فلا يصح التعاطف بينهما على الطريقة المعلومة وايضا لا يصح حمل الاسماء
على العموم ويكون العطف من قبيل التخصيص لان جميع همزات الاسماء
ليست موصولة ولا كلها مكسورة وكان الشيخ اراد بالاسماء ما فيه الهمزة
المكسور السماعى فلا يرد عليه القياس وهو كل مصدر بعد الف فعله
اربعة احرف فصاعدا كالانفعال والافتعال والاستفعال مما
ورد فى القرآن او لم يرد ولانه اكتفى بما يفهم من كسر همزة فى الفعل
كسر همزة فى مصدره بالقياس واما تغاير اليمن الاسماء بالمصادر من
نحو ابتغاء العثيمة واختلاف الليل واختلاف النهار وانتقام
فليس فى محله لما سبق من تحقيق المرام واما سائر الاسماء فمختلفة
الاوائل فيها مفتوحة كآدم او مكسورة كابراهيم او مضمومة كاجاج وقد نقلا

ان كلة يندفع بان الضمير في اكره الى همزة الوصل لا الى الهمز مطلقا ثم
ما اختاره الناظم من ان التعريف باللام وحده والهمزة زائدة اذ لو كانت
مقصورة لم تحذف كما لا تحذف همزة ام وان هو مذهب سيبويه
واكثر النحاة خلافا لما ذهب اليه الخليل من ان ال حرف شائع تفيد التعريف
لانها من خصايص الاسماء وتفيد معنى فيها وهي همزة له قد وصل بها الف
وذلك شائع فكذلك هذه اقول ولعل وجه حذف همزة كثرة استعماله
والحاصل ان الناظم يريد همزة الوصل في السماعي وهو عشرة اسماء وقد
ذكر سبعة منها لورودها في القرآن لانه ترك باقيها لضرورة النظم كما
قاله المكودي وسبعة الروس منها ابن واصله بنو بضمتين لقولهم في
تكسيره ابناء وافعال في الاصل جمع فعل نحو بنا وابناء وجبء واجبار
فاعل بان استثقل الضمة على الواو فحذفت اللام لالتقاء الساكنين وكسر
الاول وادخلت عليه همزة الوصل ومنها ابنة واصلها بنوة كشجرة وهي
مؤنثة ابن فحكمها حكمه ومنها امرؤ للذكر وامرأة للمؤنث وفيهما
لغة اخرى مرء ومرءة وانما ادخلوا الهمز عليهما وان كانا ثابتين
من حيث ان لامهما همزة وبلحقهما التخفيف فيقال مرو ومرة قربا
مجرى ابن وابنة ومنها اثنان للمذكر واثنتان للذكر واصلهما
ثنيان وثنيتان بجلان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي
فحذفت اللام واسكنت التاء وجيء بهمزة الوصل ومنها اسم
واصله سموبورن قنو وصنو فحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب

الحركات الاعرابية عليها وثقل سكون الميم لما السابق لتعاقب تلك الحركات
عليها وان بهمزة الوصل وهذا مذهب البصريين وفيه ان العلة المذكورة
منقوضة في نحو اللهم الا ان يقال بان استعمال الاسم اكثر من ان يوجد الحذف
لعلة غير لازم واما مذهب الكوفيين ان اصله وسم من العلامة لان الاسم
علامة للمسمى ويعرف هو به والحق رد مذهب البصريين لقولهم في تكسيره اسماء
لا اوسام وفي تصغيره سمي لا وسيم وعند اسناد الصيغة المرفوع المتحرك سميت
لا اوسمت كوعدت وقال ابن الناظم ومنها است واصله سته بجمل
لتكسيره على استاه واهمله الناظم لان البيت لم يسعه قلت
الصواب في الاعتذار ان يقال لعدم وروده في الكتاب العزيز كما
وذكره مستهجن عند اولي الالباب واما قول خالد وينبغي ان يريد ال
الموصولة وايم لغة في ايمن فان قالوا هي ايمن فحذف اللام قلنا
وايم هو ابن فزيدت اليم وحكمها مع ما ذكرنا الكسر مع لام التعريف
الفتح فالجواب ان لام التعريف يشمل نوعيه وايم لم يجئ في القرآن العظيم
وكذا اسم مع انه علم حكمه من ابن فان الميم زيدة للتوكيد والمبالغة
كما في زرقم بمعنى الازرق ومراد المصنف بيان ما في الكتاب والله اعلم بالصواب
واما قول ابن المصنف وقد تبعه الرومي لو قال الناظم مكان كسرها بين وفي
لوفي مدفوع كما لا يخفى على ارباب الوفا لعدم وجود الاستيفاء وقال
الشيخ ذكرا ذكر ابن الناظم ههنا فوائد لا يفتقر اليها المشروح قلت
وهو كذلك ولذلك اعرضت عما فيه من المغلوق والمقبوح وحاذر

وحاذر الوقف بكل الحركة الجار متعلق بالوقف وهو مفعول حاذر
امر بمعنى احذر على لبا لغة فان المفاعلة اذا لم يصح فيها المعالبة
فهى للبا لغة والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة كما يفعله جهلة القراء
فى تجويد ثم اعلم ان الوقف لغة مصدر وقفت الدابة وقفا حبستها
فوقفت هى وقوفا فهو لازم متعد والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعا
ورجوعا وصد صدا وصدودا واصطلاحا قطع الكلمة عما بعدها ان كان
بعدها شئ والا فيسمى قطعا كذا ذكروه ولا يبعد ان يسمى وقفا ايضا
لان بعض القراء يتعلق ببعض ويستحب الحل والمحل فيصدق
الوقف على اواخر السور وعلى اخر القرآن غايته ان بسملة الفاتحة
مبتدأة حكما كما عرف فى محله ثم انواع الوقف ثلاثة اولها الاسكان
المحض وهو الاصل لان الغرض من الوقف هو الاستراحة وسلب الحركة
ابلغ فى تحصيل الراحة وثانيها الروم وهو اتيان بعض الحركة بصوت
خفى وكانه يضعف صوتها لقصر زمانها فيسمعها القريب المصغى
دون البعيد لانها غير تامة والمراد بالبعد اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيشمل الاصم والقريب اذا لم يكن مصغيا وثالثها الاشمام
وهى ان تضم شفتيك بعد الاسكان اشارة الى الضم وتترك بينهما
بعض انفراج ليخرج النفس فيراها المخاطب مضمومتين فيعلم انك
اردت بضمهما الاشارة الى حركة اخر الكلمة الموقوف عليها
فهو شئ يختص بادراكه العين دون الاذن ليس بصوت يسمع

وانما هو تحرك العضو فلا يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى والبصير
لانه فيه بعض الحركة صوتا ناسا يكاد الوقف ان يكون به متحركا واشتقاقه
من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو
للنطق بها والمراد من الاشمام هو الفرق بين ما هو متحرك فى الاصل
فاسكن للوقف وبين ما هو ساكن فى كل حال فاذا عرفت ذلك
ان قول الناظم الا اذا رمت فبعض حركة استثناء مفرغ من
اعم الاحوال والبعض مضاف الى الحركة وهو مفعول الفعل مقدر
اى واحذر الوقف بتمام الحركة فى جميع احوال وانواع حركات الكلمات
الموقوفة عليها من الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر تحترز عن
وقبل والعالمين والصراط والرحيم ويسر الا اذا رمت وقف الروم
فانت بعض الحركة لكن محله اذا كان الكلمة الموقوف عليها مرفوعة
او مضمومة او محذوفة او مكسورة بخلاف ما اذا كانت مفتوحة
او منصوبة ولذا قال الا بفتح او بنصب وفى نسخة وبنصب
واشمم اى قف بالاشمام اشارة بالضم فى رفع وضم اى الاشارة
الى ضمة الحركة من الكلمة الموقوف عليها فى رفع وضم اى اذا كانت تلك
الكلمة مرفوعة او مضمومة بخلاف ما اذا كانت منصوبة او مفتوحة او محذوفة
او مكسورة والمغايرة بين انواع الاعراب لافادة عموم الحكم بين
الحركات الاعرابية وبين الحركات البنائية فان الرفع والنصب
والجر من اقسام الاعراب والضم والفتح والكسر من اقسام البناء

فيستوى فى الاحكام المذكورة المنون وغيره والمعرب والمبنى من الاسم
ونحوه ثم اعلم ان الروم والاختلاس يشتركان فى التبعيض الا ان الروم
اخص من حيث انه لا يكون فى الفتح والنصب ويكون فى الوقف دون
الوصل والثابت من الحركة اقل من الذاهب والاختلاس اعم لكونه
يتناول الحركات الثلاث كما فى لا يهدى ونعما يأمركم عند بعض القراء
فى الامثلة الثلثة ولا يخصه بالاخر وهو محل الوقف والثابت من الحركة
اكثر من الذاهب وذلك ان ثلثى بثلثيها وهذا لا يضبط الا
لمن فهمه بالسماع من افواه ارباب اداء القراءة ثم اعلم ان الروم
والاشمام لا يدخلان فى هاء التأنيث ولا فى ميم الجمع ولا فى الحركة
العارضة كما بينه الشاطبى رحمه الله بقوله وفى هاء تانيث فانها
تنقلب الى سا رسم بالهاء نحو هدى ورحمة وتلك نعمة والى سارسم
بالتاء نحو يرجون رحمت الله واذكروا نعمت الله فارسم بالهاء
لا يوقف عليه الا بالهاء الساكنة اذ المراد من الروم والاشمام
بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة
فى الاصل اذ هى مبدلة من التاء والتاء معدومة فى الوقف واما
مارسم بالتاء فان الروم والاشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف
بالتاء لانها تاء محضة وهى التى كانت فى الاصل ولذا قال الشاطبى
وفى هاء تأنيث ولم يقل تاء تأنيث واما ميم الجمع نحو عليهم
واليكم فهى تنقسم الى ما تحرك فى الوصل للجميع نحو انتم الاعلون

ونحوه مما يقع قبل السكون والى ما يحرك بالضم او الكسر موصولا
لبعض القراء ويسكن لبعضهم فاما النوع الاول فلا يدخله
روم ولا اشمام لان حركته عارضة كحركة واذكروا النعمة ولم يكن الذين
كفروا الغرض من الروم والاشمام انما هو بيان حركة الموقوف
عليه حالة الوصل باعتبار الاصل واما النوع الثانى فعند من
يقرأ بالاسكان فلا يدخلان فيه على قراءته لانهما انما يدخلان
فى المتحرك ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخل ايضا على قراءته روم
ولا اشمام عند الى فقط ابى عمرو الدانى وابى القاسم الشاطبى لان ميم
الجمع لا حركة لها فى الاصل وانما حركتها عارضة لاجل واو الصلة
او لالتقاء الساكنين وقال مكى يدخلان عليه لان حركتها بنائية
كهاء الكناية وفرق الدانى بين ميم الجمع وهاء الكناية بان الهاء
محركة قبل الصلة بخلاف الميم يعنى بدليل قراءة الجماعة فعوملت
حركة الهاء فى الوقف معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة فعوملت
بالسكون فهى كالذى تحرك لالتقاء الساكنين وهنا قول ثالث
فيه تفصيل ذكره الشاطبى فى قوله وفى الها للاضمار قوم ابوهما
البيتين وحاصله انه اذا وقع قبلها ضمة او كسرة او واو او ياء
نحو لا تخلفه وتمر حرثه وعقلوه ولا ريب فيه فبعض يجيز الروم
والاشمام وبعض يمنعهما فوجه الجواز اجراؤه على القاعدة
ووجه المنع استثقال الخروج من ثقيل الى مثله او الاشارة الى شئ فى موضع

الاستراحة واما انضمت الهاء بعد فتحة او الف نحو له او ناداه وضمها
الروم والاشمام بلا خلاف لعدم العلة المانعة منهما واما الحركة
العارضة وهو ما حركت لساكن بعده متصل او منفصل نحو ولا
تسوا الفضل وانذر الناس ويومئذ وحينئذ وقل اوحى
وقد افلح ومن استبرق فلا يجوز فى هذا روم ولا اشمام لان
الحركة انما عرضت لساكن لقيه حال الوصل وزالت عند
الوقف لذهاب المقتضى فلا يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام
بخلاف نحو ملاء وردء اذا نقلت حركة الهمزة على ما قبلها فى قراءة
حمزة وهشام حيث قرا بالروم والاشمام فيهما لانها حركة الهمزة
وهى تدل عليها فكان الهمزة ملفوظة بها كما صرح به مكى فتفطن
هذه الاحكام التى فى حكم المستثنى من المدام فقلت وهاء
تأنيث وعارض الكلام ممتنع الروم مع الاشمام ولا يخفى
ان العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج الى الفرق
هذا وفى النظم وقع ابطاء بتكرار الحركة وعيب فلو قال وبعض
بركة برفع بعض على تنوينه بدل من المضاف اليه اى وبعض
من الحركة بركة وكفاية وقد ختم المص مباحث علم التجويد بمباحث
الوقف ايماء الى حسن المقطع ولقد احسن فى ذلك واجاد
فيما افاد والله الهادى الى الرشاد والملهم الى السداد وقد
تقضى نظم المقدمة بفتح ياء الاضافة على استعانة

لا كما قال

لا كما قال المصنف انه للضرورة والنظم مصدر ويحتمل ان يراد به المعنى المفعولى واللام
فى المقدمة للعهد الذى تقدم وبينها وبين ما يجئ من لفظ تقدمه صنعة جناس
قوله نتج فاقم وجهك للدين القيم على طهو مقرر ومحرر فى ضمن البديع مثل فاتحة
القرآن تقدمه تقضى حسنة تقضض وابدلوا من الضاد الاخيرة ياء لاستثقال
لهم ثلاث ضادات متوالية مشتق من انقض الحايد اى سقط والمراد بهما
التقضى فنظم المقدمة فى بعض النسخ قد انقضى والاول اصح كذا ذكره الرضى
ولكن كون تقضى وانقضى بمعنى واحد وان كان بابهما مختلفا نعم باب
التفعل اصله للتكلف فمعناه الانقضاء شيئا فشيئا والظاهر ان المراد
هنا مجرد الانتهاء اى وقد انتهى نظم لهذه المقدمة فى علم التجويد القراءة
وهى من لقارى القرآن تحفة متقدمة وهدية منوحسنة فجزاه الله
عنا خير الجزاء والمثوبة فتقدمة مبتدا موخرة وقال اليمنى حال كونها
تقدمة قلت فمنى بها متعلقة ثم يجوز ان يكون قارئ القرآن مرادا
به الجنس او جمعا حذف نونه للاضافة والحمد لها ختام بكسر الباء اى وجملة
الحمد ما يختم به للمقدمة ليكون الشكر اولا واخرا على جزيل النعمة وجميل المنة
وليكون ختامه مسكا كما قال تعالى فى حق رحيق الجنة يسقون
من رحيق مختوم ختامه مسك اى اخره ما يجد ونه رائحة المسك بعد
تمام الشربة فى مقام المدة واصل الختام الطابع الذى يختم به الاناء للعصمة
والحرمة ففيه تلويح الى تاكيد ختم المقدمة وتلميح الى ذكر صاحب ختم النبوة ولذا
قال ثم الصلوة بعد والسلام اى ثم الصلوة على خاتم الانبياء بعد تمام

تعالى لها ختام وكذا السلام ويحتمل ان يكون السلام معطوفا على الصلوة
وجزما محذوف لانه معلوم بقرينة المقام والتعيينية عليه السلام بهذا المرام
ولذا جاء في نسخة بعد قوله والسلام على النبي احمد واله بتنوين احمد للضرورة
وفي نسخة بدله اصفا المصطفى وهو اولى كما لا يخفى وصحبه وتابعي منواله بكرمه
اي طريقة وحاله في افعاله واقواله وفي بعض النسخ على النبي المصطفى
المختار واله وصحبه الاطهار وحاصله ان الصلوة والسلام لها ختام
كما ان الحمدلة سجانه لها ختام ولا يبعد ان يقال الصلوة والسلام
للمحمد ختام ففيه الى معنى كلمتي التوحيد المطلوب وجودهما عند خاتمة
الارباب التاييد ويحتمل ان يكون قوله والسلام كلام مبتدا مستانفا
بالمرام كما هو عادة بعض الكرام من ختم كتابهم بلفظ
والسلام كما قيل شعر وكنت وخرت افكاري
لوقت فكان الوقت وقتيلت والسلام
وكنت اطالب الدنيا بحر
فانت الجود انقطع الكلام
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب
العالمين
تمت
الرسالة
تم
تم

قوله اذا عائد الى اذا والاصل في استعماله ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمال اذا في
الاغلب الاكثر في هذا المعنى ولهذا كثر في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد يكون استعماله لزمان الماضي كما في قوله حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا ونحو ذلك اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في
اعتقاد المتكلم لم يكن للفروض وجوده تنافي الفرض القطع في الواقع فلم يكن فيه
معنى ان الشرطية لان الشرط كما بين في موضعه هو المفروض وجوده لكن ربما كان
الحال في الامور التي تتوقعها قاطعين بوقوعها بحيث كثيرا على خلاف ما تتوقعه
جوزوا التعليق اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني
فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب بل مرجح وجوده على عكسه الا ان اذا كان حدثه الموقوف
مقطوعا به في اصل الوضع لم يرتكب فيه معنى ان الا على الفرض بل عارضا على ظرف
الزمان وعاكسه دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن الصدر من الوقت المعين جاز استعماله
وان لم يكن فيه معنى الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمالا اذا المتضمنة معنى ان
كقول شارح الرضي في بحث اذا في اواخر الظروف وما زائدة لانها اذا استعملت مع اذا
واخواتها معنى الشرط كانت زائدة كما سبق الذكر اليه في قوله ورفق الراء اذا ما كسرت
كذا في شرح الرضي في بيان حروف الزوائد ويحتمل ان يكون مصدرية فتوصل
بالفعل المتصرف وينبغي ان يقيد المصدر المؤول به ما مع الفعل ما افاده ان مع
ما لا قبل مؤولين به الا ترى ان معن بما رحب ويجيء شيء واحد وكذا معنى
علمت قيامك شيء واحد ويجتمع ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر

الموصول متى وصلتها به نحو لا افعله ما دمت ما دمت ما زلت ما زلت اى مدة دوامه
وصلة ما المصدرية لا يكون صلته سببيه الا فعلية وجوز غيره جملة اسمية وشذ ما تثنية
ثم وفعل حامل من باب التفعيل واذا بينا الحوال اذا وما فاعلم ان اذا لما يحتمل
ان يكون في اصل معناه وهو زمان المستقبل ولا يحتمل ان يكون معناه زمان الماضي
لان الشيخ امر اظهار الغنة منهما والامتثال للامر بعده فيلزم ان يكون في زمان المستقبل
لان الامتثال لا يكون قبل الامر ثم ان ذلك يحتمل بالوجهين احدهما ان يكون غالبا عن
مقتضى الشرط وثانيهما ان يكون مقتضا للشرط فحينئذ يكون ذلك على نوعين فالاول
مستقبل عار بالفعل مقتض الشرط وظرف مستقبل مقتضا معنى الشرط وعلى تقديرين التقديرين
يحتمل ان يكون ما زائدة ومصدرية فاذا ضرب الاثنين في الاثنين يحصل لنا صور اربعة
لان الشيخ امر اظهار الغنة مع النون واليم مدة كونها مشددتين من الزمان المستقبل
على تقدير زيادة ما او مدة تشديدهما من ذلك الزمان على كون ما مصدرية فان قيل
ان تقدير قول اذا ما شددا بقولك مدة كونهما مشددتين او مدة تشديدهما بعيد
ان يكون ما مصدرية لانك جعلت المدة ظرفا للكون في الاول والثاني لو كون
مصدر حصل من ما فيكون ما مصدرية لا زائدة قلنا ان تعلق ما شددا للكون
فاذا جعل ما زائدة كان الفعل مسندا الى المفعول على ما فهم من بنائه ولهذا عبرناه
بالمفعول فقلت مشددتين واذا جعل مصدرية كان في تاويل المصدر اى تشديدهما
والظرف في التاويلين مضاف الى الكون المفهوم من جهة المعنى فافهم واذا تضمن
اذا معنى الشرط وهو كون تشديدهما مفروضا في المدة المذكورة فيكون الشرط وهو اذا
ما شددا مقدما على الجواب وهو اظهر الغنة منهما في المرتبة في كان تقدير الكلام اذا شددا
على زيادة ما او ان كان تشديدهما ظهر غنتهما في ذلك الوقت فان قيل ان الشيخ

باظهار الغنة مدة كونهما مشددتين او بوقوع تشديدهما وهو باق في فرض كونهما مشددتين او كون تشديدهما
لان العارض يستعمل فيما لا جزم بوجوده قلنا لا نسلم التنافي بينهما لان جزمه بوجودهما واقع وبهذا امر
باظهار غنتهما ويجوز ان يفرض وجودهما من قطع النظر الى وجودهما في نفس الامر وبهذا الاعتبار يكون فرض وجودهما
شرطا للامر باظهار الغنة فيهما فافهم هذه المعاني فانها رقيق شرح الجزري منه قوله لدى بمعنى عند معناه
القرب حسا او معنى نحو عندي انك الان عندنا علم نفس فامتثل له على الان عند يستعمل في الحال القريب وفيما
حولها وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد وقال بعضهم انه مبني كلدن وحوله
قال الرضي فلا يدل على بنائه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق قوله اصل وهو يطلق على كل من القرب
ويصح ارادة ذلك القرب اعم من ان يكون من جهة الولادة او الزوجية وغيرهما من الطهرة والباطنة
كما فسر المجيب في الجواب عن سؤال عترة النبي عم بقوله اهله الاربعون بقوله عشيرته الاقربون لانه فسر الاهل
بالعشيرة وفسر الاربعون بالاقربين والباء في قوله بقوله اهله الاربعون متعلق بالجواب في
قولنا في الجواب والباء الثانية في قولنا بقوله وعشيرته الاقربون متعلق بقولنا بفسر قوله ان تخفى
وهو اخفى معناه الكتم والستر وهو عدم الظهور وقد يستعمل في الظهور يقال خفيته اى اظهرته
وهو من الاضداد ولما بيناه معاني الالفاظ الواقعة في هذه الابيات الثلاثة شرعنا فيما
هو المقصود واعلم ان اجتماع النونين الساكنة الاولى قد تكون في كلمة نحو جنة والناس
وانني انا الله واشتاق وتعلمن بناته وقد تكون في كلمتين بان يكون نون الاول
من آخر الكلمة الاولى والثانية في اول الكلمة الثانية نحو من ناصرين وان نقول والنون الاولى
من آخر الكلمة الاولى قد تكون نونا في اللفظ والخط نحو من نور وقد تكون نونا في اللفظ دون
الخط ويسمى هذه النون تنوينا وتوضع لها حركتين علامة لكونها تنوينا نحو زيد وانما اجتمعا
على ما ذكرنا خلافا بعضهم او غام الاول في الثانية لان المثلين اذا اجتمعا وكان الاول

كلا بد من ادغامه في الثاء لا يجوز اظهاره كما لا يجوز الاظهار في قوله
تعالى فلا يرفث في القتل واجعل لنا وشبهها لان الادغام واجب فيها ونحوها لسكون الاول
من المثلين واذا ادغمت النون في مثله فلا بد من اظهار غنته الاولى واخراجها من الخيشوم لادغامه
فيما فيه غنة فيلزم ادغامه فيه بالغنة كما يلزم ان يكون الغنة فيما لا يدغم وكذلك اذا
اجتمع الميم الخ مع اليم فاجتماعهما ايضا قد يكون في كلمة نحو عم وثم وهم وقد يكون
في كلمتين نحو الهم سامن ناصرين وكم من فئة صالهم من الله واذا ادغمت الاولى في
الثانية ابقيت الغنة واظهرتها فيها لادغامها فيما فيه غنة ايضا فيلزم ادغامه
فيه بالغنة كما يلزم فيما لا يدغم واما الشيخ في البيت الاول اظهار الغنة من النون
واليم في مدة تشديدهما وادغامها في مثلهما فقال واظهر الغنة من نون ومن ميم
اذا ما شددا باب حكم النون الخ والتنوين واعلم ان التنوين مصدر
نونت ماخوذ من النون او وامنه بناء الفعل ورد وه الى باب التفعيل بزيادة التشديد
في العين فقالوا التوت الاسم معناه ادخلته نونا وهو يتبع حركة الآخر وهو اقسام خمس
احدها تنوين التمكن وهو ما يدل على امكنية الاسم ومعنى الامكنية ان لا يكون الاسم
مشابها للفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف من العلل التسع وهي لا يتصور
هذا المعنى في غير المنصرف والثاني تنوين التنكير وهو ما يدل على ان مدلوله شائع غير
معين لان صه بالتنوين يدل على معنى اسكت سكوتا ما في وقت ما واذا قيل صه
بالسكون يدل على معنى اسكت الآن وهذا المعنى معين ليس فيه شمول فلم
يكن هذا التنوين للفرق بين المعرفة والنكرة والثالث تنوين العوض وهو فيما لا خر
الاسم يدل على كونه عوضا عن المضاف اليه كيومئذ وحينئذ لان النحويين قالوا ان اليوم

والحين مضافان الى اذ وهو مضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين فيكون دلالة
التنوين عوضا عن الجملة المحذوفة التي هي مضاف اليه للظرف فان قيل ان حد الظرف فيما يوم
وحينئذ زيد لانك اذا قلت يوم كذا او وقت كذا او حين كذا يحصل المقصود فكان احد
الظرفين زائدا قلنا ان لفظة يومئذ وحينئذ ونحوهما ساعتئذ واقع في كلام الفصحاء ووجه النحويين
هذه الكلمات فقالوا ان هذه الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها
التنوين فان قيل ان معنى يومئذ وحينئذ على ما فصلت معنى يوم وقت كذا وحين وقت كذا فهذا غريب
الاستعمال لتعسفه واستهجانه من حيث المعنى وهو ظاهر قلنا ان يوما وحينا وان شبيها بالمضاف
الى اذ في الظاهر لكنهما ليسا بمضافين اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك
الجملة لدلالة سياق الكلام لانك اذا قلت جاءني زيد ولبث حينا كذا وقصدت حذف المضاف
اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين ذاك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين
ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بتنوين
التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضافة اليها هي في الاصل بان ابدلوا
من تلك الظروف بدل الكل فلما لازما الاضافة الى الجملة حفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع
الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك وهو اذ واختاروا لان يكون
بدلا من هذه الظروف لانه لازم الاضافة فاحذفة الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين
بعد ان يكون ذلك التنوين للتمكن والتنكير فجاز ابعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين
العوض عنها ليكون التنوين فائدة ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه
مقام المبدل منه في المعنى يطلق على ما اطلق عليه كانه هو ولما توصلوا بازا الى الغرض
المذكور جردوه عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرف فجوزا استعماله في المستقبل ايضا والرابع

تنوين المقابلة وهو ما يوجد في آخر جمع المؤنث وزيد هذا التنوين فيه ليكون مقابلا للتنوين
في المذكر لانهم قالوا ان تنوين جمع المؤنث للمقابلة اذ لو كان للتمكن لم يثبت في نحو قولهم
من عرفات لانه يسقط منه التنوين على قول من ذهب الى منع صرفه لوجود السببين احدهما العلمية
وثانيهما وجود التاء لانها علامة لجمع المؤنث ولو كانت للتمكين لم يثبت في الاعلام لعدم الشيوع
وهو من الاعلام لانه علم للحاج المخصوص كما ان عرفة علم لذلك المكان المخصوص وليست
عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق لهذا التنوين الا ان يكون مقابلا للتنوين
في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب لم في هذا المقام اقوال وواردات لا يناسب ايرادها فيه
والخامس تنوين الترنم وهذا التنوين يلحق آخر الابيات لتحسين الانشاء لانه عبارة عن النون
الكتة ويسهل به ترديد الصوت في الخشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء واعلم ان
تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من هذه المعاني المذكورة بل هو موضوع لغرض التركيب
والوزن ثم ان الشيخ لما ابهم في هذا البيت ان اظهارهما في اي الحروف وكذلك ان ادغامهما
واخفاءهما في اي الحروف وقلبهما في اي حرف بين في المصراع الاول من البيت الآتي
ان اظهارهما عند حروف الحلق ثم بين ان ادغامهما بلا غنة في اللام والراء في مصراع
الثاني منه واورده عقيبه فقال فعند حروف الحلق اظهرا ه والحلق جوف العنق وهو
المنفتح من انتهاء اللهاة الى انتهاء الصدر قوله ادغم امر من تدغم اصله تدغم من باب
الافتعال قلبت تاؤه دالا لكون فائه دالا فصار تددغم ثم ادغم الاول في الثاني لكونهما
مثلين فصار تدغم ثم حذف حرف المضارعة ليكون امرا فادخل في اوله همزة الوصل لسكون
الاول فصار ادغم قوله لا بغنة ولا النافية يحتمل ان يكون داخلا على الفعل المضارع ثم حذفه
بابقاء لا النافية للقرينة الدالة عليه وهي الباء الداخلة على غنة لان تعلق الباء يشعر ان

المتعلق فيه محذوف فتقدير الكلام وادغم فيهما لا يكون بغنة فحينئذ يكون لا يكون حالا او صفة
من الادغام المفهوم من ادغم ويحتمل ايضا ان يكون فيه التقديم والتاخير بان يكون الباء
متعلقا بما عمل لا فتقدير الكلام وادغم فيهما بلا غنة فيكون غنة مجرورا ايضا بالباء فحينئذ يجوز
تعلق الباء بادغم او بفعل من الافعال العامة ولزم فعل ماض من الباب الرابع واللازم مالا
ينفك عن الآخر واجاز الشيخ ان ادغام هما في كل واحد منهما لازم وواجب نحو فان لم تفعلوا
وهدى للمتقين ومن ربهم وغرة ورزقا وهذا الادغام فيهما بلا غنة مذهب الجمهور من
اهل الاداء والجلة من ائمة التجويد وهو الذي عليه العمل عند ائمة الامصار في هذه الاعصار
وهو الذي لم يذكر المغاربة فاطبة وكثير من غيرهم سواه لكن ذهب كثير من اهل الاداء الى
الادغام مع ابقاء الغنة وروى ذلك عن اكثر القراء كنافع وابن كثير وابو عمرو وعاصم
وابن جعفر ويعقوب قال الشيخ في نشره ايضا وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل
من القراء وصحت من طرق كتابنا فضلا وادرج اهل الحجاز والشام والبصرة وحفص وقراءته
بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم انتهى كلامه
ولما بين اظهارهما في عند حروف الحلق الستة وادغامهما بلا غنة في اللام والراء شرع في بيان
ادغامهما بغنة في حروف ينمو فقال وادغمن اه قوله بكلمة بكسر الكاف وسكون اللام
وفتح الميم على لغة تميم وحكى القراء فيها ثلاث لغات كلمة كلمة كلمة مثل كبد كبد كبد وهي ماخوذة
من الكلم وهو الجرح لتاثيرها في النفوس وهو اشتقاق بعيد وكذا ياء والكاف حرف جر بمعنى المثل
ما خوذ من دنا يدنو دنوا اصله دنوا بضم الدال وسكون النون والحاق الالف آخره
ثم قلبت واوه ياء لكونه على وزن فعلى بضم الفاء لانهم اذا اردوا ان يفرقوا بين بالضم فعلى وفعلى
بالفتح قلبوا الواو من فعلى الواوي بالضم ياء والياء من فعلى اليائي بالفتح واوا لان فعلى

الواو اى بالضم انقل من فعلى الياء بالفتح فكان اولى ان يقلب الواو فيه ياء لتحصيل الخفة
فصار رنيا وجمعها فى اصله رنوى فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان
احدهما الالف وثانيهما التنوين فحذفت الالف فصار رنى وعنوا جمع عنوان ماخوذ
من باب فوعل وهو الملحق بالرباعى المجرد من العين يقال عنت الفرس معناه حبسته
بعنانه ويقال عنت الكتاب وعنونته لكذا اى عرضته له وصرفته اليه ويقال ايضا عنونت
الكتاب واعنونته ومنه عنوان الكتاب ثم اعلم بعد تفصيل هذه الكلمات ان الشيخ بانى هذا
الكتاب ادغام التنوين والنون الكائن مع الغنة فى الحروف الاربعة التى تجمعها كلمة يرملو
نحو من يقول وبرق يجعلون وعن نفس وحطة نغفر لكم ومن مال ومثلا ما ومن وال وراعد
وبرق اتفق القراء فى ادغامهما مع الغنة فى النون واليم واختلفوا فى الواو والياء لان
خلفاء حمزة ادغم التنوين والنون الكائن فى الواو والياء بلا غنة فان قيل ان اطلاق الادغام
على هذه الكيفية التى وقعت فيها عند حروف يرمو مجاز لا حقيقة بل هو اخفاء فى الحقيقة
لمنع الغنة تمحض الادغام كما قال الاكابر الاخفاء ما بقيت منه الغنة قلنا ان الائمة
اختلفوا فيها والصحيح من اقوالهم انه ادغام ناقص من اجل صوت الغنة الموجود
معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام فى احطت وبسطت والدليل على
ان ذلك ادغام وجود التشديد اذ التشديد ممتنع مع الاخفاء كذا قال الشيخ فى نشره
فان قيل ذكر النون مع هذه الحروف الثلاثة التى هى اليم والواو والياء ليس على ما ينبغى لان
الكتاب اذا القيت النون فلا بد فى ادغامها فيها لوجود شرط الادغام وكذلك التنوين
لانه اذا اجتمع معها يكون مثلها كما فى الامثال لانه نون ساكنة فى اللفظ وان لم يكن لها صورة
النون قلنا انهم اراد وا بادغامها فيها مطلق الادغام سواء كان ادغاما محضا مثل

ادغامها

مثل ادغامها فى النون او فى غيرها كادغامها فى الثلاثة الباقية من حروف يرمو فهو لا وجه لذكر
النون الضا مع الثلاثة لان ادغام المثل فى المثل فلا فائدة فى ايراده فان قيل
ان النون الكائن والتنوين اذا اجتمع كل واحد منهما مع اليم فالغنة الظاهرة حالة ادغامهما فى اليم هل هى غنة النون المدغمة او غنة اليم المقلوبة المدغم فيها قلنا ان القوم اختلفوا فيه وذهب ابو الحسن بن الكيسان النحوى وابو بكر بن المجاهد المقرى ومن تبعهما الى ان الغنة الظاهرة حالة الادغام غنة النون المدغمة لا غير وذهب الجمهور الى تلك الغنة غنة اليم لا غنة النون والتنوين لانهما الى القيا الى اليم انقلبا الى لفظها فظهر الغنة اللازمة لليم المنتقلة عنهما وليس غنتهما لانهما ذهبا بالقلب فذهب غنتهما اللازمة معهما لان الملزوم اذا عدم عدم اللازم فلا فرق بين من ومن
وان من وبين هم من وام من وهذا اختيار الدانى والمحققين وهو الصحيح فافهم والله اعلم
قوله الا بكلمة ومعنى هذا ترتيب الحكم بعد اخراج القسمين من الاقسام الثمانية الحاصلة
من اعتبار تلاقى النون الكائن كل واحد من حروف يرمن على الستة الباقية لان تلاقيهما
بالياء قد يكون فى كلمة وقد يكون بين كلمتين وكذلك تلاقيهما بكل واحد من النون واليم
والواو وقد يكون فى كلمة وقد يكون بين كلمتين او ترتيب الحكم بعد اخراج القسمين من اثنى
عشر قسما ان اعتبر انضمام الاقسام الاربعة الحاصلة من تلاقى التنوين كل واحد من حروف
يرمن الى الاقسام الثمانية على العشرة الباقية والشيخ امر الادغام بالغنة فى الاقسام الستة
الباقية من الثمانية المخرج منهما القسمين او فى الاقسام الغنة الباقية من اثنى عشر
قسما المخرج منها القسمين والا يلزم الاقتضاء ولما بين اظهارهما فى حروف الحلق
وادغامهما بلا غنة فى اللام والراء وبغنة فى حروف يرمو شرع فى بيان قلبهما عند الباء

واخفاءها عند باقي الاحرف فقال القلب اه والقلب انتقال الشيء من حالة
الى حالة اخرى كانتقالها من كونها نونا ساكنة الى كونها ميما عند الباء قوله وليس منه
وبين تركه وليس فعل من افعال الناقصة لابد له من اسم مرفوع وخبر منصوب اصله ليسن بكسر
الياء كهيب اسكنت الياء كما يقال في علم علم ولا ان يكون مفتوحا للعين الياء الا فتحة
لاتسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولا يقلب الياء الفا لبعد على عدم تصرفه وهي تنفي مضمون
الجملة قال سيبويه ومن تابعه انه للنفي مطلق وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي
ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب
عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به قوله بينه وبين تركه معنى
بين الفراق كما بين في قوله وبين رحو الشديد لعمر فان قيل ما تقول في بين الثانية هل هي مؤكدة
موقعها زائدة قلنا انها زائدة اذ لو لم تكن زائدة يلزم لبين الاول طرفان ولبين الثانية طرفان
ايضا لان البينية يقتضي طرفين فيلزم ان يكون بينان بين بالنسبة الى التجريد وحده
وبين بالنسبة الى تركه وحده وهو بعيد اذ ليس للتجريد طرفان ولانه ايضا يلزم المذكور نقضا شيئان
احدهما الضمير الراجع الى التجريد ولما نسبهما معطوفة فاذا دخل بين الاول على الغير تعين الطرفان
احدهما معلوم وهو الضمير والثاني معطوفة وهو تركه فاذا كان الضمير الراجع الى التجريد وتركه
طرفين تعين ان يكون بين الثانية زائدة اذ لم يذكر نقضا شيئان اخران فقط حتى تصح
طرفان للثانية فتعين زيادته فان قيل ان الثانية اذا كانت زائدة فما الوجه لايرادها
قلنا ان الشيخ لما اراد ان يعطف لفظة تركه على الضمير المجرور الذي هو معمول بين الاول
ثم رأى في ذلك العطف كراهة اعاد العامل الاول ثم عطفه بها الاول على ما قبله لازالة
تلك الكراهة وذلك ان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال ضمير الفاعل لانه قد يكون

منفصلا

منفصلا والمجرور لا ينفصل عن جاره ابدا فلما كان المجرور كالجزء من جاره لعدم انفكاكه عنه فلو عطف
على ذلك المجرور لكان ذلك العطف كالعطف على بعض حروف الكلمة وهذا العطف كريهة
وليس المجرور ضميرا منفصلا حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل فازال الشيخ
تلك الكراهة باعادة العامل الاول كما هو عادة القوم لانهم ازالوا تلك الكراهة باعادة
العامل الاول سواء كان ذا الجر العامل السماحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد
والعامل الاسمي لا يعاد الا اذا لم يشبك في انه لم يجلب الا لهذا الغرض فقط وهو ازالة الكراهة
اذ لا يمكن اعادته لف والمعنى بل للغرض المذكور فان قيل ما تقول بعد الاعادة ان المعطوف
هو الجار والمجرور على الجار والمجرور ام تقول ان المعطوف هو المجرور على المجرور قلنا ان النظر المستقيم
يقتضي ان القول الثاني اولى لان الرجوع الى هذا القول في نحو المال بيني وبينك متعلق
انه لا معنى للمضاف الا فلا يمكن عطف المضاف اليه على المضاف لف والمعنى فان قيل ان
المعطوف مع تكرار العامل باق شرح مجرورا مجرورا بالعامل الاول او مجرورا بالعامل المكرر قلنا انجره
بالعامل الاول على مذهب سيبويه في نحو يا ابا لزيدان جره بالاضافة لا بالام الظاهرة لكن
الاول ان يجعل جره على العامل المكرر اذ ليس ثم قبل من الحروف الزائدة نحو كفى بالله لانها لا تلغى عن العمل
مع زيادتها كذا ذكره الرضي في شرحه لمقدمة ابن الحاجب المسماة بكافيه فافهم والله اعلم
وتركه والترك بمعنى التخلية يقال تركت الشيء تركا اي خليته وهو عبارة عن عدم التعرض له
قوله الارياضة امرأ بكفه والا حرف من حروف الاستثناء لا بد من المستثنى منه والمستثنى
والمستثنى منه قد يكون ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد
اي ما جاءني احد الا زيد ونحن بصدده من المقدر بعض ان المستثنى منه في قول الشيخ مقدر
اذ تقديره ليس شيء معينا بين التجريد وتركه الا رياضة والرياضة من المراوضة وهي المدارة

في الامور ويقال فلان يراوض فلانا على امر كذا اى يداريه ليدخله فيه والمراد منها هنا استعمال
الآلة لخروج الحروف بالصفات المذكورة في القراءة على ما يسمع من الشيوخ والمداومة عليه
حتى يكون راسخا في تلفظ تلك الحروف بها وقادرا على تلفظها بها كلما اراد القراءة
وامرء والمرء الرجل يقال هذا امرء صالح يجوز استعماله بهمزة الوصل وتركه فان استعمل
بالف الوصل كان فيه ثلاث لغات فتح الراء على كل حال حكاها الفراء وضمها لغة ايضا
وعلى كلا التقديرين معرب من مكانين وبفكه الفك الفرق بين الشيئين يقال فككت
قدمه او اصبعه اذا انفرجت ولما صح اطلاق لفظ الفك على بعض المخارج والانتهاء
في الشفة وغيرها من دواخل الى الحلق لانفراجهما عمم الشيخ اطلاقه على كل المخارج
والانتهاء لاشتراك عالم ينفرج من المخارج والالة لما ينفرج منها في المخرجية
والالتيسة واذا تقرر هذا فاعلم ان كون المستثنى وهو الرياضة بدلا من الشيء
المقدر الذي هو مستثنى منه مختار لوجود الشرط وهي ان يكون بعد الا متصلا ومؤخرا
عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح والمستثنى هنا مذكور بعد
الا ومتصل ومؤخر عن المستثنى منه المشتمل عليه نفي فان قيل ان الاستثناء مشكل
في قول الشيخ وليس بينه وبين تركه الا رياضة امرء بفكه لان معناه ليس بين التجويد
وتركه شيء معينا في تحصيل التجويد الا رياضة امرء فان قيل ان الرياضة وهو المستثنى
ليس داخلا في المستثنى منه وهو قوله ليس شيء معينا في تحصيل التجويد وهو خلاف الاجماع
لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان قلت
ان الرياضة داخل في المستثنى منه والاخراج الرياضة من المستثنى منه بعد الدخول فيه
فيكون تقدير الكلام ان الرياضة ليست معينا في تحصيل التجويد ومعين في تحصيل

وهذا

وهذا ان قص ظاهر ينبغي ان يحتشم كلام العقلاء عن مثله قلنا ان المستثنى داخل في المستثنى منه واخراجه
بالاعتبار قبل الاسناد الفعل او شبهه فيكون تقدير الكلام شيء مخرج عنه الرياضة ليس معينا في تحصيل التجويد فهم
لانا نقول فافهم والله اعلم فان قيل المستثنى اذا كان بدلا من المستثنى منه فحكمه يترتب عليه في بطل معنى الاستثناء
فكان المعنى ليست الرياضة معينا في تحصيل التجويد قلنا ان المستثنى اذا كان بدلا من المستثنى منه لا يلزم ترتب
حكم المستثنى منه عليه بل يترتب عليه حكم يخالف حكم المستثنى منه لان حرف الاستثناء يخرج المستثنى عن حكم المستثنى منه
فيعطى حكما يخالف حكم المستثنى منه ان كان حكم مستثنى منه سلبا فحرف الاستثناء يعطي ايجاب ذلك
السلب وحكم مستثنى منه هنا سلب بعينه لان معناه ليس شيء معينا في تحصيل التجويد والا خراج الرياضة
من ذلك الشيء قبل الحكم عليه بعدم كون ذلك الشيء معينا واعطى ايجاب ذلك السلب وهو كون ذلك الشيء
معينا في تحصيل التجويد فافهم والله اعلم الاعراب ليس فعل من الافعال الناقصة لابد له من اسم مرفوع وخبر منصوب
واسمه وخبره كلاهما محذوف فان حذف للضرورة لدلالة المقام عليهما وهما شيء ومعين يعني ليس شيء معينا
بينه وبين ظرف المكان مجازا كما بين في الاول وهو لفظ بين وقع في قوله وبين وضوء الشديه بين مجازا شبه
مضاف مضاف الى الضمير الراجع الى التجويد وهو مجرور محلا بالاضافة وهو منصوب لكونه مفعولا فيه للمعمول
ليس وبين وبين الثانية زائدة وتركه مجرور بها على القول الاول اذ بالعامل الاول على مذهب
سيبويه وهذا المجرور معطوف بالعاطف على المعمول الاول شرح الجزري المتممة

قوله او كانت الكسرة ليست اصلا معطوف على ما قبله فان قيل ان قوله هذا لو عطف على قوله
ان لم يكن لم يكن الجملة شرطية بل حالية وهذا يستلزم الفساد اذ تقديره الكلام حرف القاف الكسر
بعد الكسر حال كون تلك الكسرة ليست اصلا فتقي الاصلية يستلزم كون الكسر عارضا فيرجع حال
الكلام الى هذا القول وقفي الراء الكسر بعد كسر عارض وهذا خلاف المراد لان المراد ترقيق الراء
الكسر بعد الكسرة الاصلية لا بعد الكسرة العارضية وكذا لو عطف على لم يكن يلزم الفساد المذكور

يعرف بالتأمل وان استلزم ان يكون الجملة الخبرية طلبية قلنا ان هذا القول ليس معطوفا على قوله ان لم يكن ولا على جوابه لم يكن للف والمذكور بل على قوله يكن فح يكون قوله اوكانت في حكم النفي فيلزم دخوله على النفي فيكون الكلام مثبتا لان النفي اذا دخل على النفي يلزم ان يكون الكلام مثبتا فلا يلزم المحذور المذكور لان قوله اوكانت اذا كان معطوفا على يكن كان بمعنى لم يكن فيكون داخلا على ليست اصلا فيلزم بقوله لم يكن نفي نفي عدم اصلية الكسرة في ال الكلام ان كانت الراء الكسرة بعد الكسرة الاصلية فرفقها فهذا مراد الشيخ فلا يرد ما قيل ان قوله اوكانت لو كان معطوفا على يكن يلزم ان يدخل لم على الماضي وهو ممنوع لان دخولها محصور بالمضارع قلنا ان لفظة كانت منزلة منزلة يكن فكان تلفظ كانت تلفظ يكن فهذا لا غبار لم يدخل على الماضي بل المضارع واعلم ان او في كلام الشيخ داخل على الكلام الانشائي فح يكون للاباحة لا على التخيير فلا تحذور وذلك موقوفة على تمهيد مقدمة وهي ان او يدخل تارة في الخبر وتارة في الامر فاذا دخل في الخبر فدخولها عليه قد يكون للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل فيكون حرف استيناف وقد يكون لعطف المفرد على المفرد او لعطف الجملة على الجملة فيعرض الكلام الخبري الذي دخلت فيه اوثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل لانك اذا قلت جاء زيد او عمرو وعرفت المجيئة احدهما ولم تعرف صدور المجيئة من ايهما وقصد الابهام على السامع فالكلام في هذه الصورة وقع للابهام لانك تعلم بمجيئة احدهما بعينه وقصدت ابهام المجيئة على المخاطب فكان صدور المجيئة مبهما عند المخاطب واما اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على المخاطب فح للتفصيل لانك اذا قلت هذا اما ان يكون جوهرا وعرضا وقصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض وانه عرض لا جوهرا وعلى انه لا هو ولا ذاك ففيه للتفصيل واذا دخل على الامر فيعرض على هذا الكلام الانشائي الذي دخلت عليه او معنيان الاباحة والتخيير لانه ان حصل المأمور فضيلة او شرف بالجمع فهو للاباحة والا فهو للتخيير لانك اذا قلت تعلم الفقه او النحو او قلت

جالس

جالس الحسن او ابن سيرين حصل المأمور بالجمع فضيلة وشرف واما اذا قلت اضرب زيدا او عمرو لم يحصل بجمعهما في الضرب فضيلة وشرف فان قيل ما الفرق بينهما قلنا ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما واذا تقرر هذا واعلم ان دلالة او في الكلام الصحيح للشك والابهام والتفصيل على سبيل احد الشيئين او الاشياء على السواء وعرض لهذه المعاني فيه ليست من قبل او بل من قبل اشياء اخر لان الشك يعرض الكلام من قبل جهل المتكلم والابهام يعرض من قبل عدم قصده الى التفصيل والتفصيل من حيث قصده الى ذلك وكذلك الاباحة فانها تعرض الكلام من حيث حصول الفضيلة للمأمور بسبب الجمع بينهما فان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم الفقه او النحو انما يستفاد مما قبل العاطفة وما بعدها لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير وكذا جواز الجمع والاباحة في مثل جالس الحسن او ابن سيرين لانك لست حاصرا بمجالسة احد هذين الشخصين ومنهيا عن مجالسة الاخر بل لو جالس كليهما لم يكن مخالفا للامر وانما المنهي مجالسة من ليس مثل هذين الشخصين في الصلاح يعني يجب ذلك مجالسة الصلحاء وتهيئك واجتنابك عن مجالسة غيرهم واذا تأملت هذا الكلام بجوانبه ولوازمه فهمت حاله ورجوعه الى ما ذكرنا فافهم والله اعلم فان قيل ان او الواقعة في كلام الشيخ على اي قسم من اقسام المذكورة وعلى اي حكم فيه قلنا ان او الواقعة في نظم الشيخ واقعة في الكلام الانشائي لان تقدير الكلام في نظم الشيخ ان الراء الساكنة بعد الكسرة ان لم يكن قبل حرف الاستعلاء رققها او الكسرة الواقعة قبل الراء الساكنة ان لم يكن ليست اصلا رققها فهذا الكلام على الاباحة لان الشيخ لم يرد امرا بترقيق الراء اذا كانت بهذه الصور وناصبا بترقيقها اذا كانت بتلك الصور فكيف يكون امرا بترقيق هذا وناصبا بترقيق لان في جمعهما في حكم الترقيق فضيلة وشرف للقارئ لانه اذا رقق الراء الساكنة في النوعين المذكورين كانت قراءته على الصحة والتجويد وهذا فضيلة وشرف فح يكون الكلام على الاباحة لا على التخيير فافهم والله اعلم ثم اعلم ان الشيخ ذكر في هذين

البيتين

البينين بعض الاحكام المختصة للراء وترك البعض الاخر وهو التفخيم ولما كان معرفة احكام
من الترقيق والتفخيم على التفصيل موقوفة على معرفة احكامها اوردناها بتفاصيلها على ما ذكره الشيخ
في نشره حتى يميز لك ما اورده من حكم الترقيق عما تركه من حكم التفخيم فاقول فان اردت الاطلاع
على ما فيها فاستمع لما نتلو عليك من احكامها واعلم ان الراء لا تخلو اما ان تكون متحركة او ساكنة والمتحركة
لا تخلو من ان تكون مفتوحة او مكسورة او مضمومة فاما المفتوحة فقد تكون اول الكلمة وهي خمسة
اقسام الاول مفتوحة بعد فتحة نحو ورزقكم ولا عنا وقال ربكم والثاني مفتوحة بعد كسرة نحو
برسولهم ولحكم ربكم والثالث مفتوحة بعد ضمة نحو رسل ربكم وقول ربنا والرابع مفتوحة بعد ياء
ساكنة ريب والخامس مفتوحة بعد الساكن غير الياء نحو بل ران ومن ربهم من راق والحرف الواقع قبل
الراء في هذه الاقسام منفصل عن الكلمة التي وقعت الراء فيها جزء اول بل هو جزء صامت من الكلمة
التي قبل الكلمة التي الراء جزء اول فيها وقد تكون وسط الكلمة وهي ايضا خمسة اقسام الاول
مفتوحة بعد مفتوحة فرقا وعرفوا وخاض والثاني مفتوحة بعد كسرة نحو فراش وسراجا وكلما
والثالث مفتوحة بعد ضمة عزيزا وفلتا وفداري والرابع مفتوحة بعد ياء ساكنة نحو خيران
وخيرات ومصيركم والخامس مفتوحة بعد الساكن غير الياء وذلك الساكن يقع بعد فتحة نحو
اغنيا واجموا والجارة وبعد كسرة اكراه واجرامي واصبر وبعد ضمة نحو غفرانك وسورة
ويورك ويورث وقد تكون اخر الكلمة وهي ايضا خمسة اقسام الاول مفتوحة منونة
بعد الفتح نحو بشرا ونفرا وسفرا وغير منونة بعد الفتح نحو البقرة والحجر والاوزر والثاني مفتوحة منونة
بعد الكسرة نحو ذكرا وحاضرا وظاهرا وغير منونة بعد الكسرة نحو كبائر وبصائر واكابر والثالث
بعد الضمة نحو بشرا وغدرا وغير منونة بعد الضمة نحو مكبرا وفجرا والرابع مفتوحة
منونة بعد ياء ساكنة نحو خبيرا وطيرا وقديرا وخبيرا وغير منونة بعد ياء ساكنة نحو الخبير والطير
والاثير والخامس مفتوحة منونة بعد الساكن غير الياء وهذا الساكن قد يقع بعد الفتح نحو
اجرا وبدارا وباقي التفصيل مذكور في النشر فليطالع ثم متممه
فان قيل هل الفرق بين مفهوم لفظة مستحقها ام لا قلنا لا فرق بينهما الان المفهوم

من الشرح هو المفهوم من الاول لا غير فان قيل لم اورد الشيخ هذا اللفظ على ان
تقدير ان يكون المفهوم من الثاني هو المفهوم من الاول فليس في ايراده فائدة قلنا
ان الشيخ اورد هذا اللفظ ليدل على ارادة القاري التحصيل ذلك الحق للحروف لان السين
فيه للطلب فان قيل ان ارادة القاري اذا قرنت باعطاء الحق للحروف في مفهوم مستحقها
لم يكن فرقا بين الكلامين لان معنى الكلام الاول ان التجويد اعطاء القاري حق
الحروف لها وهذه الاعطاء يستلزم الارادة ومعنى الكلام الثاني ارادة القاري اعطاء
حق الحروف لها وهذه الارادة تستلزم الاعطاء لمقارنة الاعطاء لها ومعنى هذين
الكلامين واحد لان الاعطاء المستلزم للارادة في الاول هو الاعطاء اللازم للارادة
في الثاني لا غير فلا فائدة في ايراد الكلام الثاني بل يكون لغوا واذا لم يقترن الارادة
باعطاء الحق في قوله مستحقها كان المعنى فاسدا لان مجرد الارادة ليس بصحيح
المعنى لا المعنى على هذا التقدير ان التجويد اعطاء القاري حق الحروف لها وارادة
حقها والارادة ليس بتجويد ولا جزء وعلى كلا التقديرين فارادة الشيخ قوله ومستحقها
كان زايدا لعدم الفائدة في الاول وفساد المعنى في الثاني قلنا ان الشيخ اورد
هذا اللفظ ليدل السين على طلب اعطاء حق الحروف لها حال كونه مستحقها يعني
حال كون ذلك القاري طالبا اعطاء ذلك الحق للحروف ان يلطف القاري في ثبوت
الحق للحروف ويجعل في ثبوته لها الى ان يستعلة لان اعطاء الصفات لها
كما يقال استخرجت الوتد من الحايط معناه لم ازل واتلطف واتحيل حتى
خرج منه كذا في الجابردي والمحصل في المعضل وغيرهما وعلم من تقديرنا هذا ان
قوله ومستحقها حال من فاعل الاعطاء وهو القاري وكونه حالا منه يستلزم ان يكون

مستحقها اسم فاعل فيكون الواو للحال لا للعطف على قوله لف والمعنى او حال من مفعول الاعلاء
وهو الحق وكونه حال منه يستلزم كونه اسم مفعول فان قيل ان المراد من الحق في قوله حقها
صفة لازمة ومن المستحق في قوله ومستحقها صفة العروض كما صرح به الشارح قول الشيخ
وهو اعطاء الحروف من كل صفة ومستحقها والفرق بين حق الحروف ومستحقها ان حق الحروف
صفة لازمة من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات المذكورة ومستحقها ما ينشأ
عن هذه الصفات كالترقيق للمستفل والتفخيم للمستعلي وغير ذلك فالحق صفة اللزوم والمستحق صفة
العروض انتهى كلام فيح من اين قلت لا فرق بينهما قلنا ان اردتم بالمزوم ان العروض
اذا وجد لا ينفك عنه صفة حين حدوث ذلك الحروف فالترقيق مثل ذلك لان حروفها
يحصل معا وكذا التفخيم لا يتقدم عن الحروف بل حصولها معا كما يشهد على هذا القول
تلفظ الحروف المستفل لانك اذا نطقت بها يلزم ترقيقه كما يلزم استفاله وكذا الحرف
المستعلي لانك اذا نطقت بها يلزم تفخيمه كما يلزم استعلاءه بلا تقدم ولا تأخر وان
اردتم بالعروض عروضه في بعض التلفظ وانفكاكه في البعض الاخر من قصور القارئ كانفكاك
الجهر والهمس وغيرهما عن الحرف اذا لم يقصدهما فان قيل ان المراد من صفات المزوم ما يلزم الحروف
اولا وبالذات ومن الصفات العروض ما يلزم لصفات المزوم وبواسطتها يعرض الحروف
لان الهمس مثلا يلزم للحروف بلا واسطة والترقيق يلزم اولا للهمس وبواسطته يعرض للحروف
وكذا الجهر مع الترقيق لان الجهر لازم للحروف والترقيق لازم للجهر وبواسطته يعرض الحروف
قلنا ان هذا القول باطل لان الترقيق اذا كان لازما لصفة الهمس يلزم ان الخاء والصاد
من الحروف الهموسة مرققا على ما قلتم والا يلزم تخلف اللازم عن الملزوم وليس كذلك لانهما
مستعليتان وليس بمستفل مرقق وكذا اذا كان الترقيق لازما لصفة الجهر يلزم ان يكون الضاد

والغين والقاف من الحروف المجهورة مرققا ايضا على ما قلتم وهو
باطل لتخلف اللازم عن الملزوم لانها مستعلية وليس بمستفل مرقق فان قيل
ان الترقيق المذكور ليس بلازم لكل صفات المزوم حتى يلزم ما قلتم بل يلزم
لصفات الاستفال اللازم للحرف فلم يلزم المستعلية حين مرققا قلنا
الحال على ما قلتم لكن في لزومه لصفة الاستفال نظر فان قيل ان عدم
لزومه للاستفال لا ينافي كونه صفة عروض فح ثبت كونه صفة عروض
قلنا لا نسلم عروضه للاستفال بل للحروف مثل عروض الاستفال للحروف
وعلى تقدير التسليم لا دلالة في قوله ومستحقها على صفة العروض لان دلالة
السين على الطلب مع الاجتزاء على ما نقلناه عن الائمة لا غير واعلم ان
حدوث هذه الصفات حين حدوث الحروف لا يتعاقب بعضه بعضا فح كانت
النشأة بتبع القصد وكلما اردت احدها ينشأ الاخر بقصدك واعتبارك
لا تقدما ولا تأخرا لواحد منها ولا تأخرا لاخر لحصر لها دفعة واحدة فافهم
ما قلنا والله اعلم بالصواب شرح الجزري

قوله رخاوة استفل والصاد اسم مقطوع وهو صوته واستفل امر من استفال
يستطيل من باب الاستفعال من الطول وهو الامتداد يقال طال الشيء اي امتد استطالت
في الخروج عن مخرجها اي ان يتصل بمخرج اللام امر الشيخ باستطالته ولاجل هذا استوعبها
مستطيلا واعلم ان اورد في الابيات الستة المذكورة من قوله صفاتها جهر ورخو الى قوله رخاوة استفل
ثمانية عشر صفة كما اشرنا في اول شرح قوله صفاتها اجمالا وهي جهر ورخو واستفال وانفتاح واصمات
وهمس وشدة وبين رخو وشدة وعلو واطباق وذلاقة وصفير وقلقلة ولين وانحراف وتكرير وتفشي
واستطالة وبينا كل واحد منها وورده في موقعه بيانا واقعا واضحا بفيد القناعة ولا يحتاج الى غيره

ونشرع الان في ذكر اربعة وارجعين صفات من اثنين وستين صفات الاول حروف العلة وهي الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف العلة لما فيها من التغييرات المطردة وقد جعل بعضهم الهمزة من الاحرف اللازم في اكثر من الابواب كذا في شرح الجاربردي لكنه فيه وعد قوم الهاء من حروف العلة لانقلابها همزة كما في ماه تقول ماءة والثانية حروف المد وهي ثلاثة الالف والياء الساكن قبلها كسرة والواو الساكن قبلها ضمة وانما سميت هذه الحروف حروف المد لان المد لا يمتد بشيء من الحروف الا بهذه الحروف اذ الاصل فيها ان لا تكون او همز سواء وقعت تلك الهمزة قبلها على مذهب ورش او بعدها على مذهب الجمهور او لانها مدات في النفس والالف اصل في ذلك لان مدته لازم للزوم فتحة ما قبلها والواو والياء بخلافها لان مدتهما ليس بلازم لعدم لزوم الضمة قبل الواو الساكنة والكسرة قبل الياء الساكنة كما في خلوا وشيء او لانها متولدة من اشباع حركة ما قبلها والثالثة حروف حروف القصر وهي ما عدا حروف المد واللين وهي ستة وعشرون حرفا لعدم المد واللين فيها والرابعة حروف الجوفية وهي حروف المد المذكورة قال الخليل وانما سميت بالجوف لانه اخر انقطاع مخرجها من الحلق وقال ابو محمد مكي وزاد غير الخليل الهمزة فيها لان مخرجها من الصدر وهو يتصل بالجوف قال الشيخ الجزري في نشره قلت الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لانها لا يعتمد عليها كما حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة والخامسة الهوية وهي الحروف الثلاثة المذكورة ايضا والهوة عبارة عن فضاء الفم والحلق ولما امتداء هذا الفضاء بهذه الحروف لعدم اعتماد من لم يميز سميت والسادسة الهوائية وهي الحروف الثلاثة المذكورة ايضا وانما سميت بها لان كل واحد منها تهوى في الفم عند التلفظ بها لكن الالف اعلى في الهوي من الياء والواو في حالة ذلك انك ترفع في تلفظ الياء لسانك نحو الحنك الاعلى وتضم الشفتين في تلفظ الواو فيحصل ميل على العضو والالف ليس كذلك لانك تجد في تلفظها الفم والحلق منفتحين غير معتمدين على صوتها بعضو ولا تضغط فتحكن في الهواء الفم ولذلك نسبها بعضهم الى الهواء خاصة وسميتها الهاوي ان كان من الهواء بضم الهاء بمعنى الصعود وبفتحها بمعنى النزول كذا نقل الجاربردي عن شرح ابن مالك وابن الحاجب والهمداني ومن تابعهم كذا في شرح

امام الجهد في كثرة الهاوي وهي هذه الحروف تصعد هاهنا من مبدأ الصوت الى منتهاه وهو بها حصولها في مبدأ الى منتهاه وهو تاتيها جريانها في الهواء الجوف والباقية الحروف الذوبية وهي الثلاثة المذكورة ايضا وتسمى الذوليب لذوبانها بانقلاب بعضها الى بعض والثامنة حروف الصحيح وهي ما عدا حروف العلة او ما عداها مع الهمزة او ما عداها مع الهمزة او ما عدا الحروف العلة والهمزة والباء وما عدا ها العلة وما عداها مع الهمزة او ما عداها مع الهمزة او ما عدا الحروف العلة والهمزة والباء وما عدا ها اربعة وعشرون حرفا فان كان حروف العلة خمسة او خمس وعشرون حرفا ان كان حروف العلة اربعة وستة وعشرون حرفا ان كان حرف العلة ثلثة والتاسعة المميزة وهي غير الالف والياء والواو المدية بين التميز بها وتمكنها في مخرجها وليس لحروف المد مخرج يعتمد عليه وتخيز فيه او غير الالف على القولين احد القولين ان يكون غير الالف والياء والواو متحيزا لان هذه الحروف الثلاثة لم يعتمدن الحيز وغيرها يعتمدن على حيز وثانيها ان يكون غير الالف متحيزا لان الفم والحلق لم يعترضا في تلفظ الالف بعضو وليس كذلك الياء والواو لان عمل العضو يحصل في تلفظها وان لم تكونا متحيزا فحصول عمل العضو الحقا بالمتحيز والعاشرة الخفية وهي اربعة الهاء وحروف المد وسميت هذه الاربعة خفية اما خفاء الهاء فظاهر ولذلك قووها بالزوايد نحو يا الصلة والاشباع ولذلك جاز حذف الواو والياء بعدها ان كان قبلها ساكنة واما الثلاثة الباقية فخفية ايضا ولذلك قوين بالمد عند الهمزة فالالف اخفى الباقين لان الالف لم يعتمد عند خروجها على عضو من اعضاء الفم بل خرج من هواء الفم الى ان ينقطع النفس والصوت في اخر الحلق والاعمل العضو في خروجها ولذلك كانت اخفى من الباقين لان الشفتين واللسان يعملان في حصولهما ولذلك قل حذفوها من حفاظهما والحادية عشرة البدنية وهي غير الاربعة المذكورة وهو ثمانية وعشرون حرفا سميت بها لبيانها وظهورها والثانية عشرة المتصل الواو لانها لا تهوى في مخرجها الى ان يتصل بمخرج الالف سموها متصلا

قال الجبرى والياء كذلك اذا لك وهو الحق لانقلابها بالالف فى المد والثالث عشر الجرسى وهى الهمزة والجرس فى اللغة الصوت يقال جرس الحلى اذا صوت ويقال ايضا جرست الكلام اذا تكلمت به ولما كان الصوت لفاعل عند النطق بها سموها بجرسى فكانهم قالوا انها حرف صوتى عند النطق بها فان قيل ان الصوت يقترن كل الحروف عند النطق بها فما الوجه لانتسابه الى الصوت دون غيرها قلنا نعم كذلك الا ان الهمزة لها مزية صوت لغيرها بالشدة والندرة رفع الصوت وغيرة المفتح رفع صوته ولذلك جوزوا التصرف فيها بالتخفيف والبدل والحذف وبين بين لاستثقالها ويقال فى الحلم فلما كان فى التلفظ بها زيادة صوت على صوت سائر الحروف نسبوا الى تلك الزيادة فقالوا بها مجروس قال ابو الحسن فى شرحه للشافية لم يعن الالف الجرسى ايضا لانه لا معتمد له فى الحلق او الجرس الصوت الخفى فعلم من تقديره ان الجرس يطلق على معنيين احدهما الصوت الشديد وثانيهما الصوت الخفى كما فى الهمزة لنهرتها صوت بالشدة والالف صوت بالخفاء لعدم اعتماده فى شىء من الحلق والرابعة عشر الحرف المعتوف وهى الهمزة ايضا والهتف فى اللغة الصوت القوى وسميت بها لان الصوت لما اشتد فى خروجها من الصدر وقوى سموها باسم لازمها وهذه الصفة تستلزم الصفة الجرسى لان قوة الصوت تستلزم شدة الصوت كما صرح الجبرى فى كنزه لانه قال فى تذييل الحروف المعجمة والجرس الصوت الشديد والهتف القوى والخامسة عشر المهتوت من الهتة فالهتة الخفة ويقال رجل هتات اى خفيف كثير الكلام والمهتوت الهاء والهمزة لان الهت بمعنى الضعف فلما كان الهاء ضعيفا لخفائها والهمزة ضعيفا لما لها من التخفيف الى اخواتها سموها مهتوتا فكانهم استعاروا هذا اللفظ فى ضعفها وخفائها وحقيقتها وقول الخليل يدل على ان الهاء مهتوت لانه قال ولولا الهتة فى الهاء لاشتبهت الحاء واعنى بالهتة الغمزة وهى الصوت

فيما دون

فيما دون صوت الحاء وقيل ان التاء مهتوت سميت به لضعفها وخفائها وذلك ان النفس لا يجرى عند الوقف عليها ولم يظهر لشدتها واحتباس النفس عندها فيتحقق ضعفها وخفاؤها وذلك ان النفس لا يجرى عند الوقف عليها ولم يظهر ذلك لشدتها واحتباس النفس عندها فيتحقق ضعفها وخفاؤها كذا نقل ابن الحاجب فى شرحه للمفصل وقيل ان ما ذكر فى المفصل من ان التاء مهتوت كانه غلط من قلم الناسخ والسادسة عشر حروف الزيادة وهى عشرة احرف ويجمعها قولك يا اوس هل ثمت وايضا قولك لم يأتنا سهر وحروف اليوم تنساه وجمع هذه الاقوال بعضهم فى بيت واحد وقال يا اوس هل ثمت ولها يأتنا سهر فقال اليوم تنساه ولما كانت هذه الحروف مختصة بالزيادة سموها حروف الزيادة واختص تلك الحروف بالزيادة دون غيرها لان الاولى بالزيادة حروف المد واللين لانها اخف الحروف واقلها كلفة فان قيل ان الواو والياء ثقيلتان لعمل العضو فى خروجها كما يعمل العضو فى خروج سائر الحروف غير الالف ولهذا تقلبان فى اكثر الاحوال الفا فلا شىء قلت انهما اخف الحروف ايضا فلذا ان ثقلهما بالنسبة الى الالف ولهذا تقلبا الى الالف فخفتا واما بالنسبة الى غيره من الحروف فخفيفان فان قلت ان حروف الزيادة الباقية من الحروف المدا ما كان ينقل منهما ينبغى ان يقع فيها التغيير كما وقع فيهما فلم لا يقع فيها كما وقع فى حروف المد قلنا ان هذه الحروف الباقية ينقل منها على ما قلت لكن الاخفية لا توجب التغيير والانقلاب وحده بل لا بد فيه من التليين والمدة فلما عدم التليين والمدة فى الباقية لم يقع الانقلاب فيها لعدمهما فيها وان وقع فيها التغيير والانقلاب من جهة مناسبة اخرى ولاجل هذه المناسبة جعلت تلك السبعة الباقية حروف الزيادة للمناسبة بينها اما الهمزة فجعلت منها لمجاورة مخرجها مخرج الالف ولانقلابها عند التخفيف الى الالف واخويه واما الهاء فجعلت ايضا منها لان مخرجها مجاور لمخرج الالف وقال ابو الحسن الاخفش ان مخرج الالف مخرج الهاء لا قبله ولا بعده كذا فى الجار بردى ومن جهة خفائها وابدالها كان مناسبة بينهما

بينهما ساخفاها فطاء مرواما ابدالها فلان الواو ابدلت الى الهاء في قصاه ومن الياء في نحو صفة واما الميم فجعلت منها للمناسبة بينها وبين الواو في المخرج وبين حروف المد لان غنتها مشابه للغنتها واما النون فجعلت منها لان فيها غنة تمتد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق واما التاء فجعلت منها لابدالها من الواو كما في تجاه وتراث واما السين فجعلت منها لمناسبة صفيرها للين حروف اللين ولقرب مخرجها من مخرج التاء ولهذا قالوا استخذ في اتخذ وعكسوا في ست بعض ابدلوا التاء من السين لان اصله سدس ابدلوا السين الى التاء ثم ادغموا التاء الاولى المقلوبة من الدال في التاء الثانية المقلوبة من السين فقالوا ست واما اللام فجعلت منها لقرب مخرجه من مخرج النون ولذلك يدغم فيه النون كما في من لدنه فان قيل ان سائر الحروف الباقية قد تكون زائدة ايضا كما تكون اصلا نحو جلبب وقردد فالوجه تخصيص الزيادة لتلك العشرة وتسميتها بحروف الزيادة قلنا ان زيادة الباقية مختصة للالحاق والتضعيف اما زيادة العشرة المذكورة اعم لانها قد زادت لا جلهما وقد زادت لغيرهما لانها زادت لافادة معنى كهمزة ارهب وتارة للعوض كميم اللهم وتارة للتفخيم كميم زرقم وتارة للمد كواو عمود وتارة لامكان التلفظ كالف الوصل والباقية لم ترد لهذه الامور بل للالحاق والتضعيف ولما كانت زيادة هذه العشرة اعم في النوعين وغيرهما سموها حروف الزيادة ولم يسموا الباقية لاختصاصه في النوعين ولم يعتبروا زيادتها فيهما كانها لم تكن حروف زيادة هذا ملخص ما في شرح الجاربردي للشافية والرابعة عشر حروف المزيدية وهي حروف الزيادة المذكورة ايضا سموها بها ان زيادتها لما كانت اعم في النوعين وغيرهما على ما ذكر فيما قبل سموها بالمزيدية اشارة على كثرة زيادتها ولا فرق بين التسميتين لان المفهوم منهما نسبة تلك الحروف الى الزيادة وان فهم معنى المفعولية في التسمية والثامنة عشر المذبذبة سميت بها تلك الحروف ايضا لتردد الزهن فيها بين اصالتها وزيادتها والتاسعة عشر الحروف الاصلية وهي ما عدا الحروف العشرة لانه لم يقع في كلام العرب في الاسماء والافعال الا اصولا ابدا من غير اعتبار زيادته للالحاق والتضعيف والعشرون حروف الابدال وهي اربعة عشر حرفا ويجمعها قولهم انعت يوم حد طاء زل وانعت من الانعات وهو الكلوت ويوم ظرفه وجه مبتدا مضاف الى طاء وحد اسم وزل من الزلل وهو خبر مبتدا والظرف مضاف الى الجملة اى انعت في هذا اليوم

وقال

وقال بعضهم حروفه ثلثة عشر بجمعها استجده يوم طال وقولهم هذا ليس بمرضي لانهم اخرجوا الصاد والزاي وهما من حروف الابدال لان العرب يقولون صراط بالصاد في سراط وزقر بالزاي في سقر وزاد والسين وهو ليس من حروف الابدال فان قيل ان السين من حروف الابدال لان السين الثانية من استمع مبدلة من التاء لان اصله استمع ابدال التاء السين كما ترى قلنا ان المراد من حروف الابدال ما لا يكون مبدلا لارادة الادغام والا يلزم ان يكون جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام من حروف الابدال لان جميع الحروف غير حروف صنوي مشفر تبدل للادغام والياء والواو والميم وان كان من حروف صنوي مشفر فهي من حروف الابدال فحينئذ يكون غير الضاد والشين والقاف والراء من حروف الابدال وفساده ظاهر لانه يلزم على هذا التقدير ان يكون حروف الابدال اربعة وعشرين حرفا غير الاربعة المذكورة وليس كذلك لان حروف الاربعة عشر حرفا وليس وعشرين حرفا والهاوي والعشرون الراجع وهو حرفان وهما اليم والنون الساكنان سموهما راجعان لانهما مخرجهما عند سكونهما يرجع الى الالف والخيشوم فيكونان غنة فلا تنقلبهما الى الغنة سموهما راجعا والثاني والعشرون السالم وهو ما عدا الراجع لسلامتها عن الرجوع والانتقال عن حيزه والثالثة والعشرون المشربة بمعنى المخالطة بكسر اللام وفتحها وهي التي زادت على الستة والعشرين نحو الصاد المشمة بالزاي وهي بين الصاد والزاي في مثل تصدية وتصدقون وهمزة بين بين وهي ثلثة انواع بين الهمزة والالف نحو سال وبين الهمزة والواو نحو مستهزؤن وبين الهمزة والياء نحو سئل وغيرها من الحروف التي فرعت على التسعة والعشرين حرفا فصيحة او مستهجنة اى قبيحة الاستعمال اذا وجد شيئا قبيحا وان كانت هذه الحروف حاصلا من اختلاط الحرفين سموها مشربة والمخالطة والرابعة والعشرون حروف التفخيم وهي الحروف المستعلية وتعميم اطلاق التفخيم عليها صواب من تخصيص اطلاقه على المطبقة لان التفخيم تسمين والتسمين في المستعلية لازم لاستعلائها

وان قوى التفخيم في الاربعة المطبقة منها لان انطباق اللسان الى الحنك الاعلى عند النطق
بها يقوى التفخيم فيها كذا في الشرفان قيل ان القوم عبروا عن السبعة المذكورة بالمستعلية
وعن الاربعة منها بالمطبقة ولم يطلقوا عليها لفظ التفخيم ولم يستعملوه فيها فلذا شئ نقوله
انها حروف التفخيم قلنا ان التفخيم والتغليظ عبارة عن تسمين الحروف كما في المستعلية
واللام والراء لكنهم لما راوا تفخيم الراءات واللام الثانية المشددة من اسم الله فيما يصلح
وتفخيم الالف مع الالف فيما يصلح في رواية ايضا نحو الصلوة والطلاق خصوا لفظ التفخيم
في الراءات واللام الثانية المشددة من الله فيما يصلح والتغليظ في الالف مع الالف فيما يصلح
في رواية ورش وتركوا استعمالهما في المستعلية الاقليلا اكتفاء باسم الملزوم للتفخيم
والتغليظ وهو المستعلية والمطبقة لان الغرض من اطلاق هذه الالفاظ التنبيه عليها بهذه
الالفاظ لتنبيه باسم الملزوم وهو المستعلية على اعطاء هذه الصفة فافهم والله اعلم
واثنى عشر والعشرون حروف الترقيق وهي ماعدا حروف التفخيم والترقيق اخف الحروف
والسادسة والعشرون حروف الامالة مصدر قولك املت الشئ اميله اذا عدلت به
الى غير الجهة التي هو فيها ويقال ايضا مال الشئ يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح
عبارة عن عدول الفتحة عن استوائها الى الكسرة وذلك يستلزم خلط الفتحة شيئا من الكسرة
فيصير الحرف بينهما وبين الكسرة ثم ان كان هناك الف يصير بين الالف والياء لا محالة فيه
دال هذا اشار الامام الجعبري بقوله قابل الامالة الالف ومن الحركات الفتحة والامالة جعل
الالف كالياء والفتحة كالكسرة والثامنة والعشرون المنتصبة وهي ثمانية وعشرون حرفا
غير الالف وسميت هذه الحروف بها لانتصابها واستقامتها والانتصاب هو الاستقامة
والتاسع والعشرون حروف الهمز وهو الاصحاح وهي ماعدا الحروف الحلقية قال الخليل في كتاب
العين حروف الهمز هي التي ليست من الحلق ولما كان هذه الحروف ممكنا في خروجها من الفم
واستحكم فيه سموها صحاحا والثلاثون ذوات الفتح وهي الصاد والظاء والذال والزاي سميت

هذه الحروف بها للحوق الصوت عند الوقف عليها بشبهه كذا في الكنز والحادي والثلاثون
الخالية منه وهي ماعدا هذه الاربعة وهو خمسة وعشرون حرفا والثاني والثلاثون المستفلة
وهي ماعدا حروف القلقلة لكونها غالبا عند الوقف عليها عن قلق اللسان وحركته كذا في الكنز
والثالثة والثلثون المقلوبة وهي ثلثة احرف يجمعها واو الف التي تقلب من غيرها عند سببه
كذا في الكنز والرابعة والثلاثون المحذوفة وهي تسعة احرف يجمعها ابو حنيفة الى ليس
يطراء عليها الحذف الاعلالي والاعتباطي والحذف اسقاط الحرف بلا خلف والخامسة
والثلثون الثابتة وهي عشرون حرفا غير المحذوفة كذا في الكنز والسادسة والثلثون
حروف الحلقية وهي الستة المعروفة فلما كانت هذه الحروف خارجا من الحلق منسبين الى
ما تخرج منه ولم يعد الالف منهن لانها تخرج من هواء الفم وان اتصل الى اقصى الحلق
ولما لم يقتصر في خروجها على الحلق فقط بل يعم الحلق والفم لم يعد من الحلقية ولم يذكر
معهن والسابعة والثلثون الحروف اللهوية وهي الحروف القاف والكاف فلما خرج هذان
من الموضع الذي وضع بين الفم والحلق نسبا اليه قال الجوهري في صحاح اللهاة الهنة
المطبقة في اقصى سقف الفم وقال في موضع اخر الهنة ضرب من القناف وقال في موضع
القنفذة الحان الذي ينبت فيه لبة ملتفة فعلم من هذه التقديرات ان الهنة هنا هو
المكان المطبقة في اقصى سقف الفم والثامنة والثلاثون الحروف الشجرية وهي
ثلاثة الشين والياء المنقوطة بالنقطتين من تحت والجيم من شجر الفم بفتح الشين وسكون
الميم وهو السدق كذا صرح به بعض الاكابر حين المفصل والسدق بالكسر جانب الفم وفتح اللسان
والدال سعة السدق كذا في الصحاح والمراد منها هنا مخرج الفم بين وسط اللسان والحنك
الاعلى قال الخليل الشجر مخرج الفم اي مفتحه وقال غيره الشجر مجمع اللحيين كذا في الرعاية وفي
الطاهرة فلما كانت هذه الحروف خارجا من الشجر الذي هو مخرج وسط اللسان والحنك
الاعلى سموها بالشجرية والتاسعة والثلاثون الحروف الاسلية وهي ثلاثة احرف ايضا الصاد

والسين والزاى والاسلة مستدق اللسان والاستداق كون الشئ رقيقا وهو خلاف الغلظة
ولما كانت هذه الحروف خارجا من الاسلة التى هو مستدق اللسان وهو موضع فى اللسان الى
نهاية طرفيه من جانب الفم نسب هذه الحروف اليه لذا فى الرعاية والطاهرة وغيرهما من الكتب
المعتبرة والاربعون الحروف النطقية وهى ثلثة احرف الطاء والدال والتاء والنطع بكسر
النون وفتحها سقف الفار من الفم ولما كانت هذه الحروف خارجا من سقف الفار الاعلى
نسبن اليه والحادى والاربعون الحروف اللثوية وهى ثلثة احرف ايضا الظاء والذال
المعجمتين والثاء المنقوطة بثلث نقط من فوق واللثة هى اللحم المركب فيه الاسنان نسبن الى
ما يخرج منه والثانى والاربعون الحروف الشفهية ويقال لها ايضا شفوية وهى اربعة
الواو والباء والميم والفاء فلما خرجن هذه الحروف من الشفة نسبن اليها واذا انضمت هذه الاربعة
والاربعون صفات التى ذكرناها ههنا الى ثمانية عشر صفات التى اوردها الشيخ فى الابيات السبعة
المذكورة فكانت الجملة اثنين وستين صفات على ما ذكر فيما قبل واعلم ان لكل حرف صفات متعددة
ابين لك لكل واحد منها كم صفة واذكر كل واحد من الحروف على ترتيب المخارج مع ذكر صفاته
عقيبه ليعلم ان لكل حرف كم صفة فللهمزة خمسة وعشرون صفات مجهورة ومستفلة ومنفتحة
ومصمتة وشديدة وعلية على قول ومقصورة وجوفية على قول وصحيحة على قول ومتخيزة وبينية
وجرسى ومهموس ومهتوت وزائدة ومزيدية ومذبذبة ومبدلة وسالمة عن الرجوع ومرققة
ومنتصبة وخالية عن مستقرة ومحذوفة وحلقية وللهاء اثنان وعشرون صفة كذلك ومستفل
ومنفتح ومصمتة ومهموس وعليل على قول ومقصور وصحيح على قول ومتخير وحفى وزائدة
ومزيدية ومذبذب ومبدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومحال ومنتصب وخالية ومستقر
ومحذوف وحلقى وللالف احد وعشرون صفات مجهور ومستفل ومنفتح ومصمت
ولين وعليل وممدود وجوفى وجوى وهوائى وذائب وحفى وزائدة ومزيدية ومذبذب ومبدل
وسالم عن الرجوع ومرقق ومحال ومقلوب وللعين المهملة ثمانية عشر صفات
ومجهور ومستفل ومنفتح ومصمت وبينى ومقصور وصحيح ومتخير وبين واصلى وسالم عن الرجوع
ومرقق ومنتصب واصتم ومستقر وثابت وحلقى وللغاء المهملة ثمانية عشر صفات نحو

ومستفل ومنفتح ومصمت ومهموس ومقصور وصحيح ومتخير وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب
واصتم وخال ومستقر ومحذوف وحلقى وللغين المعجمة بسبعة عشر صفات مجهور ونحو ومنفتح
ومصمت ومستعل ومقصور وصحيح ومتخير وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب
وخال ومستقر وثابت وحلقى وللقاف المعجمة بسبعة عشر صفات رخو ومنفتح ومصمت ومهموس
ومستعل ومقصور وصحيح ومتخير وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب وخال ومستقر
وثابت وحلقى وللقاف بسبعة عشر صفات مجهور ومنفتح ومصمت وشديد ومستعل ومنفاعل
ومقصور وصحيح ومتخير وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب واصتم وخال ومستقر
وثابت ولهوى وللكاف ثمانية عشر صفات مستفل ومنفتح ومصمت ومهموس وشديد ومفعول
وصحيح ومتخير وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر وثابت
ولهوى وللجيم بسبعة عشر صفات مجهور ومستفل ومنفتح ومصمت وشديد ومفعول ومقصور
وصحيح ومتخير وبين واصلى وسدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال وثابت
وشجرية وللشين بسبعة عشر صفات رخو ومستفل ومنفتح ومصمت ومهموس ومنفش
ومقصور وصحيح ومتخير وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال
ومستقر وثابت وشجرية وللباء المنقوطة بنقطتين بسبعة وعشرون صفات مجهور ومستفل
ومنفتح ومصمت ولين وعليل وممدود وجوفى وجوى وهوائى وذائب وحفى ومتصل وزائدة ومزيدية
ومذبذب ومبدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر ومقلوب ومحذوف
وشجرى وللضاد المعجمة سبعة عشر صفات مجهور ورخو ومصمت ومستعل ومطبق ومستطيل
ومقصور وصحيح ومتخير وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب واصتم ومستقر وثابت
وللام عشرون صفات مجهور ومستفل ومنفتح وبينية ومذلقة ومقصور ومنحرف وصحيح ومتخير
وبين وزائد ومزيدى ومذبذب وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر وثابت
وللنون عشرون صفات مجهور ومستفل ومنفتح وبينية ومذلقة ومقصور وصحيح ومتخير وبين
وزائد ومزيدى ومذبذب وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر وثابت ومحذوف
وللراء المهملة عشرون صفة مجهور ومستفل ومنفتح وبينية ومذلقة ومنحرف ومكرر ومقصور

وصحيح ومتحيز وبين واصلي وسالم عن الرجوع ومرقق ومحمال ومنتصب واهتم وخال ومستقر وثابت
وللطاء المهملة ثمانية عشر صفات مجهور ومصمت وشديد ومستفل ومطبق ومغلغل ومقصور
وصحيح ومتحيز وبين واصلي وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب واهتم وخال وثابت ونطعي
وللدال المهملة تسعة عشر صفات مجهور ومستفل ومنفتح ومصمت وشديد ومغلغل ومقصور
وصحيح ومتحيز وبين واصلي ومبدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واهتم وخال وثابت
نطعي وللتاء المنقوطة بنقطتين من فوق احدى وعشرون صفات مستفل ومنفتح ومصمت
ومهموس وشديد ومقصور وصحيح ومتحيز وبين وزائد ومزيدية ومذبذب ومبدل وسالم عن
الرجوع ومرقق ومنتصب واهتم وخال ومستقر وثابت ونطعي وللظاء المعجمة ثمانية عشر
صفات مجهور ورخو ومصمت ومستفل ومطبق ومقصور وصحيح ومتحيز وبين واصلي وسالم عن الرجوع
ومفخم ومنتصب واهتم وذات الفتح ومستقر وثابت ولثوي وللذال المعجمة ثمانية عشر صفات
مجهور وشديد ومستفل ومنفتح ومصمت ومقصور وصحيح ومتحيز وبين واصلي وسالم عن الرجوع
ومرقق ومنتصب واهتم وذات الفتح ومستقر وثابت ولثوي وللثاء المثلثة بثلاث نقط
من فوق ثمانية عشر صفات رخو ومستفل ومنفتح ومصمت ومهموس ومقصور وصحيح ومتحيز
وبين واصلي وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واهتم وخال ومستقر وثابت ولثوي وللظاء
المهملة عشرون صفات رخو ومصمت ومهموس ومستفل ومطبق وصفير وصحيح ومتحيز وبين واصلي
ومبدل وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب واهتم وذات الفتح ومستقر وثابت واسلي وللسين
المهملة احدى وعشرون صفات رخو ومستفل ومنفتح ومصمت ومهموس وصفير ومقصور وصحيح ومتحيز
وبين وزائد ومزيدي ومذبذب وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واهتم وخال ومستقر وثابت
واصلي وللزاي المعجمة عشرون صفات مجهور ورخو ومستفل ومنفتح ومصمت وصفير ومقصور
وصحيح ومتحيز وبين واصلي ومبدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واهتم وذات الفتح ومستقر
وثابت واسلي وللفاء ثمانية عشر صفات رخو ومستفل ومنفتح ومهموس ومنحرف ومقصور
وصحيح ومتحيز وبين واصلي وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واهتم وخال ومستقر ومحذوف
وشفوي وللباء المنقوطة بنقطة واحدة من تحت ثمانية عشر صفات مجهور ومستفل
ومنفتح وشديد ومذلق ومنتصب واهتم وخال ومحذوف وشفوي وللميم احدى وعشرون صفات
مجهور ومستفل ومنفتح وبيني ومذلق ومقصور وصحيح ومتحيز وبين وزائد ومزيدي ومذبذب ومبدل

وراجع ومرقق ومنتصب واهتم وخال ومستقر وثابت وشفوي وللواو اربعة وعشرون
صفات مجهور ومستفل ومنفتح ومصمت ولين وعليل ومحدود وجوفي وجوزي وهوائي وذلق
وحلقي وزائد ومزيدي ومذبذب ومبدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واهتم وخال ومقصور
ومحذوف وشفوي ثم تعد اوصفات كل حرف عقيب وده فافهم ما ذكرنا لك من الصفات
وتمامها على التفصيل فافهم والله اعلم ثم شرع الشيخ بعد اتمام ذكر الصفات المشهورة
للحروف ببيان لزوم التجويد ووجوبه فقال والاخذ بالتجويد حتم لازم الى اخره

شرح الجزري المتممة قوله وصولها لفظة اصله هي وهو
موضوع للمفرد المؤنث كوضع هو للمفرد المذكر حذفت حركة الياء اولا ثم قلبت ياء الفا
لدفع الالتباس بينهما وذلك ان الضمير المذكر اذا تعانق بالحرف المكسور قلبت
الواو ياء نحو رعى وعزى لان الواو اذا ولیت الكسرة يلزم قلبها ياء نحو رعى وعزى
لان الواو فيهما قلبت ياء لانكسار ما قبلها فان قيل ان قبل الواو فيه ليس بمكسور
بل مضموم وهو الهاء قلنا نعم لكنه حرف خفي غير حصين بينها فكانه كان ما قبلها مكسورا
ثم كرت الهاء لاجل الياء بعدها فصار بهي باسكان الياء لعدم استقلاله كما سبق
تفصيله في بيان ضمير الجمع من عليهم واذا تعانق ضمير المؤنث بالحرف المكسور قبلها
كان هي ايضا بهي في المذكر والمؤنث واحدا فابدل ياء هي الموضوع للمؤنث الغائب
بدل ياوه الغائب لزم الاشتباه لانك اذا قلت بهي لم تعلم المخاطب ان لفظة
بهي ضمير مذكر ابدلت ياوه عن الواو ولاجل كسرة ما قبلها ام ضمير مؤنث ياوه غير مبدل
عن الواو شرح الجزري المتممة ثم ان المخارج لما بين مخارج الحروف بتمامها
شرع في صفاتها فقال رحمة الله عليه صفاتها آه واعلم ان الحروف
تنقسم باعتبار صفاتها الى اقل كثيرة وذكر بعضهم منها اربعة واربعين
صفة اي ابو محمد المكي وبعضهم زاد عليها والبعض الاخر تقص والمشهور
ما هو المشهور من الصفات وعدها في قوله جهر ورخو الى قوله اضاد الا مستفل وهو اظهر
البيت السابع من الابيات التي وقعت لاثبات الصفات وهاانا ابين ما اورد الشيخ

وهو ثمانية عشر صفة ثم ذكر بعد بيانها اربعة واربعين صفة وهي التي اقتصر في ذكر بعضها
ابو محمد المكي في كتاب رعايته والقرطبي في ذكر بعض آخر منها ابو ابراهيم الجعبري في آخر كتابه
كنز المعاني والقفطي في ذكر منها في كتابيهما فيكون جملتها اثنين وستين صفة ذكرتها كلها
هنا ليكون الناظر مستغنيا عن غيره لاستيفائه على ما ينبغي من التفصيل والتوضيح
وفي قوله صفاتها الى آخر البيت تجنيس صفا مع الاشارة الى اضدادها بقوله والضد
قل ثم بين اضدادها في الابيات الثلاثة الآتية والمراد من الصفة احوال الحروف كما بين
فيما سبق قوله جهر مصدر جهر يجهر من الباب الثالث كما يشهد عين الفعل على انه منه مضاه
رفع الصوت يقال جهر بالقول اذا رفع به صوته كذا قاله صاحب الصحاح والمراد منه
هنا القوة وذلك ان الحروف المجهورة لما منعت جرى النفس عند خروجها تقوتها
في نفسها وقوة الاعتماد عليها اي على مخارجها لم يخرجن الا بصوت قوي فيلزم
رفع صوتها ولاصل ذلك سمي اسم اللازم الذي هو اعلان الصوت ورفعه على الملزوم
الذي هو تلك الحروف بقسميها وجملة المجهورة تسعة عشر حرفا يجمعها قولهم ظل
قوي رزين اذ غزا جند مطيع وكون كل هذه الحروف مجهورة مذهب المتقدمين
وخالف المتاخرين فجعل البعض لو قال انها بين المجهورة والمهموسة لكان اقرب مع
ان الضاد بعيدة عن الهمس قلنا ان العين ابعد ايضا عن الهمس لانك اذا نطقت
بها تفطنت لذلك فان قيل ان القاف والياء والهمزة والجيم والدال والطاء
والعين مجهورة على ما قلت لانك اذا تلفظت بكل واحد منها ساكنا بعد ادخال
الهمزة عليها لم تجد شيئا من جريان النفس معها وهذا مما لا يشكل فيه واما الظاء
واللام والواو والراء والضاد والذال والعين والزاي والالف والنون والميم والباء فغلان
نسلم كونها مجهورة لانك اذا تلفظت بكل واحد منها ساكنا بعد ادخال الهمزة
عليها يجري النفس معها على التفاوت الا ان جريانها مع الميم عن الالف لا عن الفم وكذا
مع النون عن الالف قلنا ان المراد من الجريان جريانها عند النطق بها مع الحركة وهو صنيع
فيما ذكر لانك اذا شرعت بنطق كل واحد منها مع الحركة وجدت النفس حين الشروع
فيها محتبسا وان كان الاحتباس عند شروع النطق بكل واحد منها مع الحركة على التفاوت
فان قيل ان الاحتباس في الجملة اذا كان كافيا في المجهورة وجب ان يكون غير الهاء من الحروف

المهموسة

عن المقطع العارض للصوت وعروضه لا يكون الا بتحريك الآلة والتقاء بعضها ببعض
وتماسه له وهو يستلزم امتناع النفس سواء كان بالكلية او بالبعضية لانك
نطقت بالسين والثاء والفاء على ما مضى ذكره وجدت النفس ممتنعا وهذا مما لا شكاية
فيه وليس كذلك اذا نطقت بها جرى النفس معها بحالها لا تجد فيه منعا قلنا
الفهم طار اذا عند الشروع في نطق المهموسة جريان النفس اكثر واغلب الحقوا بما
هو لا يمنع النفس بالكلية وهو الهاء وسموها مهموسة فان قيل انا لا نفرق بين جريان
النفس عند نطق السين والصاد وبين جريان النفس عند نطق الزاي وكذلك لا نفرق
بين جريان النفس عند نطق الثاء وبين جريانها عند نطق الظاء والذال وكذلك
الحاء مع العين فما الوجه بجعل السين والصاد والثاء والحاء من المهموسة والباقية
المذكورة من المجهورة قلنا لانا نجد عدم الفرق لان التسوية لاضعافك تحريك
الآلة في المجهورة واذا اهتممت في نطق المجهورة اعطاك لحقة لابد من تحريك الآلة بالشدة
وهو يستلزم احتباس اكثر النفس بل يقرب من ان يكون محتبسا بالكلية والمهموسة
ليست بمثابة المجهورة ومنزلتها فافهم والله اعلم بحقيقة الحال وقوله ورخو
كلمتان احدهما واو العطف وثانيهما رخو صاد من الرخاوية التي بمعنى اللين
وهو اسم مالة اللين كما هو المفهوم من استعمال القوم قال الجوهري في كتاب الصحاح
شئ رخو بكسر الراء وفتحها اي هش ورخي الشئ يرخى ورخو رخوا ايضا اذا صار
رخوا انتهى كلامه ولم يذكر مصدر هذا الفعل غيبة اما الذكرة قبله في قوله شئ
رخو لكن استعمال هذا اللفظ غلب فيما له اللينة كما هو المفهوم من استعمال القوم وعلى
هذا التقدير يحتمل قوله رخوا ان يكون معناه المصدري كما يشهد عليه ما قبله وهو الجهر
او عدولا الى ما هو موصوف به على ما يستعمله القوم كما يدل عليه ما بعده من الاسماء الثلثة
وهو قوله مستفل منفتح مصمتة ثم ان قوم هذا الحرف اطلقوا لفظ الرخو على الحرف الذي
لا يحصر جرى الصوت عند اسكانه في مخرجه لان الرخو مالة اللينة والصوت لما كان

جاريا عند ضروجها لزم لينها ولما كانت اللينة لازمة لها سموها رخوا وهو ثلثة عشر حرفا
يجمعها حسن شخص ضعف طرز ظبي غث ثذ ولم يمتنع جرى الصوت عند نطق كل واحد منها
مكانا وذلك انك اذا وقفت على الشين من هذه الحروف في قولك حشر وهو المطر
الضعيف وجدت ها جاريا تمتده ان شئت قوله مستفل من السفل وهو الخفض اسم فاعل
من باب الاستفعال واطلق القوم هذا اللفظ على ما يستعلى عند النطق به وهو اثنى وعشرون
حرفا الهمزة والباء والتاء والثاء والجيم والحاء المهملة والدال والذال والراء والزاى والسين
والشين والعين والفاء والقاف والكاف واللام والميم والنون والهاء والالف والياء وهذه الحروف
كلها مستفل لانك اذا تلفظت بكل واحد منها لا يستعلى اللسان الى الحنك عند نطقها
كما يستعلى بالمستعلية قوله منفتح اسم فاعل من باب الانفعال مأخوذ من الفتح معروف
والاطلاق هذا اللفظ على ما لا ينطبق اللسان معه للحنك مأخوذ من طلق الاعلى خلاف يخصر الصوت
عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحة وهي خمسة وعشرون
حرفا وهي المستفلية كلها مع الخاء والعين والقاف من المستعلية واطلاق هذا اللفظ
على هذه الحروف ليست بمنفتحة بل الانفتاح للسان لانه ينفتح
وينفصل عن الحنك عند النطق بها ولما كانت هذه الحروف منطوقة عند انفتاح اللسان
عن الحنك سموها منفتحة فان قيل ينبغي لهم ان يخرجوا الثاء والذال والجيم والدال والذال
والراء والزاى والسين والشين والقاف والكاف واللام والنون والياء لان اللسان
منطبق بالحنك عند نطق هذه الحروف وان كان الانطباق على التفاوت قلنا المراد من
الانطباق تلاقي اللسان وتماسه الى الحنك سواء كان بالكلية او بالاكثر كالصاد
والضاد والطاء والظاء وهذا الانطباق ممنوع من هذه الحروف لان اللسان وان كان
منطبقا الى الحنك في الجملة عند هذه الحروف لكن انطباقه عندها دون الانطباق عند
الحروف الاربعة فلم يلحقوها الى المطبقة بل عدوها من المنفتحة فافهم والله اعلم

قوله مصمتة اسم مفعول مأخوذ من الصمت وهو السكوت وحروفها
ثلثة وعشرون صرفا الهمزة والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء والدال والذال
والزاى المعجمة والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والعين والغين
والقاف والكاف واللام والميم والنون والهاء والالف والياء واعلم ان الاسم الرباعي الذي لم يقع

فيه الزوائد بل كانت حروفها كلها اصولا لم يبن من هذه الحروف الا سم الرباعي
الذي وقعت حروفها كلها اصولا لم يبن من هذه الحروف سعرات من الحروف الذلاقة
ولم يبن من هذه الحروف صرفة الا سمها جابحرف الذلاقة سموها مصمتة اي
مكروكة لان بناءها لما صمت وشرك من الحروف المصمتة مجردة عن الحروف الذلاقة
فكانه ترك ذكرها قوله والصفة قيل اربعة كلما والواو للعطف على صفاتها
اي صفاتها جهر ورخاوة واستفال وانفتاح واصمات وهذه الصفات على
هذا التقدير يكون قيل كلا ما مستأنفا اي اذكر عدد هذه الاضداد كما عددناها
في البيتين الآتيين ويحتمل ان يكون الابتداء على سبيل التفريع والتأخير مع قطع
النظر عن العصفية اي وقل عددها وعددها كما ذكرنا في البيتين الآتيين ولام
التعريف في قوله والضد هو عوض عن المضاف اليه على ما ذكرناه في الوجهين الاذكرين
او للعهد والاشارة الى ما ذكر في البيتين الآتيين من الاضداد اي المشار اليه
في البيتين قيل كل واحد منها اي اجعل كل واحد منها مقابلا لما ذكر في هذا البيت والضد
الشيء لا يجتمع مع ذلك الشيء في موضع واحد ويعبر مصادر في لغة الذكر بلفظ
او نشمك صفاتها مرفوع مبتدأ خبره جهر فان قيل ان الجهر لا يصح ان يكون خبرا
للصفات لان جمعه شامل له وغيره فلو حمل الجهر عليها كان المعنى صفات الحروف
متصفة بالجهرية وهو ظاهر البطلان لان ما صدق عليه الصفات لا يتصف
كله بالجهر بل نوع واحد منها متصف بالجهر وكذا الكلام في مطوقانه لان كل واحد منها
لا يصح ان يكون محمولا عليها كما ذكر قلنا ان في الكلام حذفا تقديره صفاتها
بعض منها جهر وبعضها رخو او الكلام على حذف المضاف تقديره بعض صفاتها
جهر ورخو مرفوع معطوف على الجهر ومستفل معطوف على جهر الا ان حرف العطف محذوف
لا تزال البيت وهو في معناه او بمعنى المصدر وهكذا نظائره والضد مرفوع على الجملة
المقدرة اي صفاتها جملة ما ذكر وضد هذه الجملة وعلى هذا التقدير يكون اللام عوضا
عن هذه الجملة التي اضيف اليها او مرفوع معطوف على كل واحد من الصفات المذكورة

وعلى هذا يكون اللام محا عطف عليه يعني انه يكون مضافا الى ما عطف عليه ثم حذف
وعوض عنه اللام كانه قال صفاتها جهر وضده هذا الجهر ورخو وضده هذا الرخو اه ولا
يمنع العطف على واحد منها عطفه على غيره ويستلزم حصره عليه لان معنى العضد
عام شامل للضد الجهر واخواته وضده مرفوع مبتدأ وضده قل وعلى هذا يكون اللام
للعهد والاشارة الى المذكور في البيتين الآتيين والضد المشار اليه في الآتي قل كل
واحد منها اي اجعل كل واحد منها مقابلا لما ذكر في البيت السابق الاول الاول
والثاني للثاني ومنصوب على سبيل التأخير والتقديم اي وقل الضد وعلى هذا يكون
اللام عوضا عن المضاف اليه في الاعتبارين المذكورين او اشارة الى الاول والواو
للاستيناف او العطف فافهم والله اعلم مهموسها اه قوله مهموسها كلمة احدى
مهموس اسم مفعول من همس بالحاء المهملة والباء الموحدة وهو الخفاء والهاء ضمير
مؤنث راجع الى الحروف وبيان احوالها قد مر في قوله من كل مقطوع وموصول بها وهو ناء في
البيت من اولها فسكت فحثه شخص سكت خمس كلمات الفاء للتعقيب وحث
فعل ماض من الباب الاول بمعنى حض يقال حثثت فلانا على الامر اذا حملته حريصا
ومسرعا عليه ويعبر في لغة التركي بلفظ قندرمق والضمير المتصل بالفعل قد مر احواله
في قوله على بنيته ومصطفاه وشخص سواد الانسان وعبر به اذا شاهده من بعيد والمراد
منه فرد من افراد الانسان وسكت فعل ماض من الباب الاول فاعله تحته وهذا الفعل
مقدم تقديرا على فحثه شخص لان معنى هذا القول سكت فلان عن التكلم فحثه
شخص عليه فاخبر المضمر مهموس الحروف جملة الحروف التي يجمعها قولهم فحثه شخص
سكت وسموا هذه الحروف مهموسا لان معنى الهمس الخفاء المستلزم للضعف وهذه
الحروف ايضا مستلزم للضعف وذلك ان هذه لا يمنع جري النفس عند النطق بها
مع الحركة ولا يقوى التصويت بها كقوة في الجهورة فصار في التصويت ضعف ولما
كانت مشتركة في الضعف سموا باسم الملزوم الذي هو الخفاء الملزوم الاخر الذي هو
هذه الحروف ويكفي في التسمية مناسبة الاشتراك في اللازم وعد هذه الحروف مهموسا

قول المقدسي

قول المقدسي وخالف له بعض المتاخرين لانه اخرج التاء والكاف منها واراه خلاف
في الجهورية واستشهد بان الشدة تاكد الجهر وردة ذلك احمد بن الحسن الجاربردي بان قال
ان الشدة انحصار جرى الصوت عند الاسكان والجهر انحصار جرى النفس مع الحركة فقد يجري
النفس ولا يجري الصوت في بعض الحروف كالتاء والكاف وقد يجري الصوت ولا يجري النفس
في بعضها كالضاد والغين بقطع النظر عن الفرق بينهما انتهى كلامه وفي كلامه بحث اما في قوله فقد
يجري النفس ولا يجري الصوت في بعض الحروف كالتاء والكاف فان جرى النفس فيهما ممنوع لان
نطقهما مثل نطق القاف لان جرى النفس يعقب النطق بهما لا معهما كما يعقب
جرى النفس نطق القاف بعيدها فالجري فيها للمجهور اولى واحرى واما في قوله وقد يجري الصوت
ولا يجري النفس في بعضها كالضاد والغين فانه ان اراد به جري الصوت مع عدم جري النفس
في الاسكان فهو ممنوع لانك اذا تلفظت بهما وقلت اض اغ يجري الصوت مع جريان
النفس وان كان قليلا وان اراد جري الصوت مع عدم جري النفس في التحريك فهو ممنوع ايضا
لانهما لم يجريا فيحيل التلفظ بالحركة بل يجريان حين التلفظ مع الحركة قوله شديدها
كلمتان شديد على وزن فعيل بمعنى المفعول من شد بشده شدة من الاول بمعنى القوة
كما قال الله تعالى حتى يبلغ اشده اي قوته وهو ما بين ثمان عشرة سنة الى ثلاثين
وقد يجيء مضارعه بالكسر ايضا وضمير المؤنث راجع الى الحروف واحواله قد مر قوله
قفل لفظ مصدر لفظ يلفظ بكسر المضارع مضاه الرمي قوله اجد فقط بكت
ثلث كلمات اولها اجد امر من الاجود من باب الافعال مثل اجب اصله اجود حاء ذهب من
اجاد يجيد اجادة من الجودة فحذفت حرف المضارعة فاجيدت همزة الافعال ليمكن
التكلم ثم نقلت حركة الواو الى الجيم للثقل ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار
اجيد ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين فصار اجد وثانيها فقط مخفف على وزن من خففه
وهو مبني عندهم على اصله وبضم اخره بالضمة التي في المشددة معناها الدهر والزمان ويجيء
ايضا بمعنى حسب وهو الاكتفاء ثم يكون القاف مفتوحة والطاء ساكنة تقول ما رايته
واحدة فقط وثالثها بكت من البكاء اصله بكيت فقلبت الياء لتحركها وانفتاح

ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار بكت وانما سميت هذه الحروف الثمانية
شديدة لانحصار جرى الصوت عند اسكانها في مخرجه لانك اذا قلت الحق والشعر والحج
ووقفت على اواخرهن الكلمات وجدت ضوتك راكدا ومحصورا حتى اذا رمت مد صوتك
في القاف والطاء والجيم لم يتأت ذلك لك ولما كان الصوت منحصرا في مخرج ذلك الحرف
فلم يجر الشدة اى امتنع قبوله الليان فسميت شديدة لان الصوت اذا جرى في مخرجه اشبه
حروف اللين والفحوى مفهوم الحروف جملة حروف فحثه شخص سكت وشديد الحروف
ملفوظك الذى هو حروف ابجد فقط بكت قوله وبين رخواه قوله وبين كلمتان
احدهما واو العطف وثانيتهما بين واصله ان يكون مصدرا بمعنى الفراق وقد يضاف
اليه المكان والزمان مثال اضافته المكان نحو جلست بينكما اى مكان فراقكما ومثال
اضافته الزمان نحو فعلت بين رخولك وبين عمرو جلست اى زمان فراق رخولك وعمرو جلست
فحذف المضاف منهما وهو المكان في الاول والزمان في الثاني واقيم المضاف اليه وهو بين
الذى بمعنى الفراق فقيل جلست بينكما في الاول وفعلت بين رخولك وعمرو جلست في الثاني
فيما ذكرنا تبين استعماله في المكان والزمان الا انه قد يرد به المكان مجازا نحو قولك زيد
بين الخوف والرجاء استعير لما بين الحدين مكان وبين من هذا القبيل لان الرخو
والشديد ليسا من الجثة فاراده المكان بينهما من قبيل المجاز قوله رخو قد سبق
بيانه في قوله وصفاتها جهر ورخواه قوله والشديد ثمانية كلمات والاولان مرددا
والثالث وهو شديد ذكر في البيت السابق قبل هذا السابق قوله لين عمر كلمتان
احدهما لين امر حاضر من لان يلين اصله لين فحذفت الياء لاجتماع الساكنين فصار
لين وثانيتهما عمر من الاعلام معناه لين عمرا اى كن ليننا ولم تكتب الواو فيه لئلا يتوهم وخولها
في الحروف البينية وهي النون واللام والياء المهملة والميم والراء المهملة وجمعها الشيخ في قوله
لين عمر يعني ان هذه الحروف الخمسة لا شديدة ولا رخوة بل بين القبيلتين لان كل واحد منها
متصف بشدة فاو رخاوة حالا انه جرى معه بعض الصوت وحبس بعضه او جرى معه جريا
ضعيفا فهي بين بين وهو التوسط بين الشيئين قوله وسبع علو ثلث
كلمات احدها الواو مر ذكره مرارا وثانيتها سبع من اسماء الاعداد مؤنث على غير القياس
اذ يقال سبعة رجال في المذكر باثبات وسبع نسوة في المؤنث وثالثها علو مصدر علا يعلو

اصله

اصله علو بالتشديد لكنه خفف للضرورة ومضافه محذوف اى ذو علو والمضاف اليه في الاول
محذوف اى سبعها ذو علو قوله خص ضغط فقط حصر اربعة كلمات والخص بيت
من القصب والضغط الضيق وقط امر من قاط يقيط والقيط اقامة في حارة العيف
وتقدير الكلام اقم في القيط في خص ضيق اى اقتنع من الدنيا بمثل ذلك وحصر بعض احاط
اى احاط هذه الحروف المستعلية هذه الكلم الثلث الاعراب ولن عمر موخر تقديرا لانه قائم
مقام المبتدا والمحذوف اذا تقديره وحروف لن عمر وبين رخو والشديد ظرف الخبر لا خبر حقيقة لكنهم
اطلقوا المتعلقان خبرا تجوزا اذ تقديره ان حروف لن عمر كائن بين الرخوة والشديدة وسبع مبتدا
مرفوع مضاف تقديرا الى الضمير الراجع الى الحروف على التفصيل المذكور وعلو سبعها او صفة قائمة مقام
المبتدا اى وحروف سبع منها او قائم مقام المضاف اى حروف سبع منها فيكون الاضافة اضافة
بيانية وعلو قائم مقام الخبر المضاف اليه اى ذو علو وحصر فعل ماض ومفعوله محذوف اى تقديره حصرها
اى الحروف السبع وجملة خص ضغط قظ قائم مقام الفاعل لحصر اى حصرها هذه الكلم الثلث فافهم والله
اعلم النحوى وحروف لن عمر بين الرخوة والشديدة وحروف سبع منها ذو علو حصرها هذه الكلمات الثلث
هذا تحقيق لطيف فافهم وقد مر قوله ضاد ضارا الى اه وقوله وضاد اسم ضه وكذا ضار وعاد وظاد
كل واحد منها اسم بمسمى وهو صدره وعجزه ومطبقة اسم مفعول من الطبق من باب الافعال من الطبق وهو
الموافقة يقال طابق النعل بالنعل اذا توافقا تساويا والمراد من كون هذه الحروف مطبقة تطابق
اللسان بالحنك الاعلى وسماها اليه بعض تلفظ هذه الحروف المطبقة فسميت هذه الحروف بهاتسمية
للمعلول باسم صفة بعض علته وفر من لب اربع كلمات الواو معلوم المعنى وفر فعل ماض مضاعف
والفرار هو اجتنابه عن الشئ او البعد عنه ومن اسم من اسماء الموصولات وبحث الموصول فد وقع في قوله وبعد
ان هذه مقدمة فيما على قارئه وفصلناه فصلناه غاية التفصيل ولب من قولهم لبيت يا رجل تلب لبابة
من باب علم يعلم اى صرت ذا لب وهو العقل ويجوز ان يكون من لب بالمكان اذا اقام به ولزمه
ومعنى هذه الجملة فر من له من النقائص وسعى للسعادة الابدية قوله الحروف المذلقة وبيان الحروف
وتحقيق قوله مخارجها الحروف والمذلقة من الذلق وهو قد يكون بمعنى الزرب وهو الحاد من كل شئ
يقال ذلق اللسان بالضم فهو ذلق وقد يكون بمعنى الطرف يقال طرف طل شئ ذلقه وقد يكون بمعنى
السهولة يقال لسان ذلق اى سهل في الكلام وقد يكون بمعنى السرعة ولا يصلح تسمية هذه الحروف
المذلقة اذا كانت ما خوذة من ذلاقة الشئ بمعنى الحدة والطرف لان الفاء والباء والميم ليست من طرف اللسان

وحاذه لان حروفها من الشفة والميم منها ظرفية وحاذية ولهذا قال صاحب الصحاح ثلاثة منها ذولقية
وهي الراء واللام والنون واما اذا كانت ساكنة مأخوذة من اللذلاقة التي فاتت بمعنى السهل والسرعة فيصح اطلاقها
عليها لان تلفظ هذه الحروف الستة سهل وسريع لان السهل والسرعة انما يكون من مستدق اللسان والشفة
ولهذا قال صاحب الصحاح انما سميت هذه الحروف الستة ذلقا ومذلقة لان الذلاقة في المنطق اسدة اللسان
والشفتين وهما مدرجنا هذه الحروف الستة فعلم من هذا التقدير ان هذه الحروف اخف الحروف على اللسان
واحسنها انشراحا واكثرها امتزاجا بالاعراب وصاد مبتدا مرفوع حذف تنوينه للوزن وضاد وطاء
وظاء كل واحد منها مرفوع مبتدا لكن تنوين الوسط محذوف للوزن ايضا وضاد وطاء معطوفة بحتمل ان يكون
خبرا لمبتدا فحي فيكون الخبر لكل واحد من الثلاثة الباقية مقدرا التقدير وضاد معطوفة وطاء معطوفة وظاء معطوفة
فلابد لكل واحد من هذه الجملة الثلاثة تقدير حرف من الحروف العاطفة ويحتمل ان يكون خبر المبتدا الاخير
وهو اولى لان صرفه الى الاقرب اوجه واحرى فحي يقدر لكل واحد من الباقية خبرا ايضا ويحتمل ان يكون لكل واحد
من المتوسطين وهما ضاد وطاء فحي قدرت لواحد منهما خبرا ولما دار آخر خبرا ايضا فقوله وفرمن لب
واعراب هذه القول بحسب المعنى الواو للابتداء وفر فعل ماض فاعله مستتر تحته راجع الى من والفعل
مع ما عاد عليه جملة فعلية وقعت صفة لمن محله مرفوع لكون محل موصوفه مرفوعا بالفاعلية وهذا الاعراب
على تقدير كونه موصوفا ولا يقدح في كونه موصولا في يكون جملة لب صلة من باعتبار كونه موصولا واما اعرابه
من حيث الجملة فهي خبر مقدم للمبتدا الماخر وهي الحروف والمذلقة صفة الحروف تقديره والحروف المذلقة
حروف فرمن لب فافهم والله اعلم والنحوي وكل واحد من الاربعة المذكورة مطبقة وهي الصاد والضاد
والطاء والظاء والحروف المذلقة فرمن لب قوله صفيرها صاد اه قوله صفيرها كلمتان احدهما
صفير وثانيتهما ضئيل والصفير لغة صوت يصوت به البهايم ويعبر في الزنكي صفاق وسمي بهذه الحروف
الثلاثة صفيرا لانها تخرج من ثنية الثنايا وطرف اللسان في حروجها من بينها يحصر الصوت ويأتي
كالصفير لانك انه وقفت على قولك اص وازواس سمعت صوتا زائدا يشبه الصفير ولاجل هذه الثلاثة
سمي صفيرا وبيان الضمير مذكور في قوله من كل مقطوع وموصول بها فقوله صاد وزاي سين ثلاثة كلها من غير
العالف في السين وهي اسنانها المقطعاتها لم يخرج الى تغيير قوله فاقلة فطب جد ثلاثة كلها تؤالمذلقة مصدر
قاقل وهي يجوز على معنيين احدهما الصوت وثانيتهما الحركة يقال قاقل فلان اي صوت فلان ويقال ايضا
قاقله فتقاقل اي حركه فتحرك واضطرب ولما انضم الى شدة هذه الحروف الخمسة في الوقف ضغط وهو
العصر شاء به التصويت بعيد تلفظها واضطرب ولم يتبين به سكونها فكانها بتحرك وذلك
ان هذه الحروف متصفة بالجهر والشدة فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة يمنع ان يجري الصوت معها
فلما اجتمع هذان الوصفان لها احتاج المتكلم عند النطق بها بكلفة الى التكلف لقصد بيان سكونها حتى يكاد

يخرج شبيه المتحرك اذ لولا ذلك لم يتبين وقطب الشيء اصله وحائد وعليه الامر يقال فلان قطب
بني فلان اي سيدهم الذي يدور عليه امرهم وجد يحتمل ان يكون ماخوذا من الجدى كلاهما بمعنى
العطية فيكون المعنى قطب العطاء ويحتمل ان يكون ماخوذا من الجد بفتح الجيم بمعنى العظمة كقوله تعالى
وانه تعالى جد ربنا اي عظمة ربنا فيكون المعنى قطب العظمة او من الجد بمعنى الاجتهاد فيكون المعنى
قطب الاجتهاد والمبتدا محذوف اي هذا قطب العطاء والعظمة والاجتهاد وقوله
قوله واللين واو وياء سكنا وانفتح قبلهما واللين ثلاث كلمات والاولى معلوم مما مر
وان ست وهو اللين ضد الخشونة والصلابة واو وياء ثلاث كلمات والاولى اسم لوه والثالثة
اسم ليه والعاطف بينهما مر مرارا وسكنا تثنية سكن وهو فعل ماض من الباب الاول ضد الحركة
وانفتحا كلمتان الاول واو العطف والثاني انفتحا فعل ماض من باب الانفعال والالف الواقعة
في آخره يحتمل ان يكون للاطلاق زيدت للاستزان فيكون فاعله هو الموصول المقدر قبل قبلهما ويحتمل
ان يكون ضمير المثنية فيكون راجعا الى الشيئين الواقعين قبل الواو والياء المفهومين من سياق
الكلام وقبلهما علامتان وبيان الظرف وضمير التثنية مر في البيت الخامس وهو قوله ازواجب
عليهم محتم وسميت الواو والياء اللتان الوقعتان بعد الفتحة حرفا لين لان صوتها يقبل التطويل
لاتساع مخرجهما لان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت ولان واذا ضاق انضغط منه الصوت
وصلب وانما لان صوتهما عند التلفظ بهما سميتا حرفا اللين فان قيل ان الالف حرف ايضا
لان صوتها طويل ايضا بل اطول من صوتهما لان مخرجها اوسع من مخرجيهما فكان الالف ازيد
امتدادا واستطالة فعدهما من حروف اللين اولى واحرى لان اللينية امكن واثبت من لينتهما وجمهور
النحويين والصرفيين ذهبوا الى انهما من حروف اللين كما مر في ما احمد الجارديدي في بيان حروف
اللين فقال فاذا وقفتها اي حروف اللين ما قبلها فهي حرف مد ولين فالالف حرف مد ولين ابدا والواو
والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد الضمة والكسرة حرف لين ومد انتهى كلامه فلم يعد الشيخ الالف من
حروف اللين ولم يذكرهما معهما قلنا ان الشيخ اعتبر حركة ما قبل حروف العلة ووجه الحركة ما قبل الياء
والواو حالتين احدهما كون ثالث الحركة من جنس الواو والياء وثانيتهما كونها من غير جنسها ولم تجد
الحركة ما قبل الالف الا حالة واحدة وهي كون حركة ما قبلها من جنسها فيكون حرف مد ابدا ولينية
لا تنفك عن مديته للزومها لمديته ولا تفرق ابدا فكان حرف مد دائما بخلاف الواو والياء لان لينتهما
لا يستلزم مديتهما بل يفترق عنها فكان الواو والياء تارة حرف لين ويفترق من المدية كما في قول
ديبع وتارة حرف لين ومد ويجتمع لينتهما مع مديتهما كما في يقول ويبيع ولما راى الشيخ لينة الواو والياء
الساكنين بعد الفتحة اقصر من مديتهما ومن مديته الالف سميها حرف لين لنقصان طول صوتهما

لغة حركة ما قبلها وسمي الالف والواو والياء اذا وافق حركة ما قبلها حروف المد واللينة لحركة
ما قبلها لها اما الالف فظاهر واما الواو والياء فانه ان كان حركة ما قبلها من جنسها وموافقا لها
يصير احرفا مدغما فافهم والله اعلم قوله الانحراف ثلاث كلمات والاولان مر بيانهما والخامسة مصدر من باب
الانفعال وهو الميل قوله صحيح فعل ماض مجهول والفه للاطلاق خلاف السقم والعلة والمراد منه
ههنا تبيين الانحراف في اللام والراء وتميزه فيهما قوله في اللام ثلاث كلمات والجار واللام التعريف علامة مر
فيما قبل ولام اسم مقطع وهو له والراء غلث كلمات كلها معلوم مما سبق سمي اللام والراء منحرفا لانحرافهما عن
مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما وعن صفتهما الى صفة غيرهما واما اللام فهو من حروف الرخوة لكن
انحراف اللام مع الصوت بها الى الشدة فلم تعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديد ولا يخرج معه الصوت
كله خروجه مع الرخوة فسمي منحرفا لانحرافه عن حكم الشديد وحكم الرخوة فهو بين الصفتين كما مر في ن عمر
واما الراء فهو حرف انحرف عن مخرج النون الذي هو اقرب المخارج الى مخرجها الى مخرج اللام وهو
ابعد من مخرجها بعد مخرج من النون من مخرجها فسمي منحرفا لذلك وقيل انما سميت الراء منحرفة
لانها في الاصل من الحروف الشديدة لكونها انحرفت عن الشدة الى الرخاوة حتى جرى معها الصوت
الذي لا يجري مع الشدة لانحرافها الى اللام والتكرير الذي فيها ولولا ذلك لم يجر معها الصوت
عند النطق بها لان الاغلب عليها الشدة والحروف الشديدة لا يجري معها الصوت كذا في شرح الطاهر
الى الحسن الظاهر قوله وبتكرير جعل ثلاث كلمات وحرف العطف معلوم والتكرار اعادة الشيء
مرة بعد اخرى والمراد بتكرارها وجودها في اللفظ لا اعادتها بعد قطعها ولذلك يجب ان يحفظ من
اظهار تكرير بها سيما اذا شددت وسميت الراء مكررا لانك اذا نطقت بها تجد صوتك
يتردد ويضطرب حتى كانه يخرج من الرات وجعل فعل ماض من الباب الثالث قوله
وللتفشي الشين وللتفشي ثلاث كلمات والعاطف واللام مرمرار والتفشي الانتشار يقال تفشى
الشيء اذا انتشر ويطلق على ما خرج من الريح يقال انتفشت الريح اذا خرجت ولما اتسعت
مخرجها عند النطق بها وانبسطت عند خروجها مع انتشار خروج الريح من بين اللسان والحنك الاعلى
سميت متفشيا والشين الكلمتان كلاهما معلوم مما مر وقال بعض العلماء الفاء متصفة بصفة التفشي
ايضا لان مخرجها اتسعت عند النطق بها وانبسطت عند خروجها الى ان يتصل بمخرج اللام
وسميت باعتبار انبساطها في خروجها متفشيا وقال محمد ملي في رعايته ان في الفاء تفشيا
لان الريح ينتشر عند النطق بها قوله اضاء استعمل

شرح الجزري المتممة